العدد ٦١
يونيو/حزيران ٢٠١٩

نشرة الهجرة القسرية

نَشْرَةُ الأخلاقيَّات

الوقوف على الأسئلة الأخلاقية التي تُثَار في عملنا

وتأبينٌ خاصٌّ لمُؤسِّسة هذه المجلة:
باربارا هاريل-بوند

مركز دراسات اللاجئين
UNIVERSITY OF OXFORD

نشرة الهجرة القسرية

نشرة الهجرة القسرية

توفر نشرة الهجرة القسرية المنبر لتمكين تبادل الخبرات العملية والمعلومات والأفكار بين الباحثين واللاجئين والنّازحين داخلياً والذين يعملون معهم. وتُنشَر باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية والإسبانية وتصدر عن مركز دراسات اللاجئين في قسم الإنماء الدولي في جامعة أكسفورد.

أسرة النَّشرة

ماريون كولديري وجيني بيبلز
(المحرّرتان)
مورين شونفيلد
(مساعدة الشؤون المالية والترويج)
شارون إليس (مساعدة)

نشرة الهجرة القسرية

Refugee Studies Centre
Oxford Department of International Development, University of Oxford
3 Mansfield Road,
Oxford OX1 3TB, UK

fmr@qeh.ox.ac.uk
سكايب: fmreview
هاتف: 281700 1865 (0) 44+

www.fmreview.org/ar

إخلاء المسؤولية

لا تعكس الآراء الواردة في أعداد النشرة بالضرورة آراء أسرة تحرير النشرة أو آراء مركز دراسات اللاجئين في جامعة أكسفورد أو آراء المنظمات التي ينتمي إليها بعض كتاب هذه المقالات.

حقوق الطبع:

نشرة الهجرة القسرية مفتوحة المصدر. لمعلومات أكثر حول حقوق الطبع، انقر الرابط التالي:
www.fmreview.org/ar/copyright

ISSN 1460-9819

التصميم:
Art24
www.art24.co.uk

طباعة:
Oxuniprint
www.oxuniprint.co.uk

كلمة أسرة التحرير

يعيش كلُّ أحد منّا -نحن بني الإنسان- وفْقَ **أخلاقيّات** نضعها من عند أنفسنا ولكنْ ما هي المبادئ الأخلاقية التي تُسدِّدُ أعمالنا؟ تُناقِشُ مواضيع هذا العدد الرئيسيَّةُ كثيراً من الأسئلة الأخلاقيّة التي تُثارُ في نفوسنا عند وضع البرامج والبحث والحماية والتطوُّع وفي استعمالنا البيانات والتِّقانات الحديثة والتَّراسُلَ والصُّور. فلْيَتهيَّأ القارئ لهذا العدد ففيه ما ينوِّر فكره ويقلقل عقله ويتحدّاه.

ويُنشَر هذا العدد من نشرة الهجرة القسرية **تأبيناً لباربارا هاريل-بوند**، مُؤسِّسَةُ مركز دراسات اللاجئين ونشرة الهجرة القسرية. توفيت في يوليو/تموز سنة ٢٠١٨. ويناقش المؤلِّفُونَ في مجموعة خاصَّة من المقالات إرثها؛ أي الأثر الذي تركته ووثاقة صلته بعملنا اليومَ. فإن أعانك في عملك ما صَنَعَتْهُ أو ما ورد في نشرة الهجرة القسرية، فتبرَّع لكي تدعم عمل نشرة الهجرة القسرية في المستقبل - انظر الالتماس في الوجه الداخليِّ لظهر النشرة أو انظره في www.fmreview.org/ar/online-giving.

ما للعدد ٦١ من نشرة الهجرة القسرية من نَسَق: المجلَّة بالكُلِّيَّة موجودةٌ بالإنترنت في www.fmreview.org/ar/ethics، ومعها **موجز أسرة التحرير** (وهو عرضٌ موجَزٌ لمضمون المواضيع الرئيسيَّة) **وملخَّص** (وهو قائمة محتوى موسَّعةٌ مع رموز الاستجابة السريعة [QR] ووصلات وبْ). وكُلُّ المقالات موجودة بنَسَقي PDF وHTML، وبملفاتٍ صوتية باللغة الإنجليزية للبثِّ الرَّقْمي.

سيكون هذا العدد بلُغَتين: الإنجليزية والعربية. (يُحزِنُنا أنّنا لم نتمكن من الحصول على تمويل كافٍ لنشر هذا العدد باللغة الإسبانية واللغة الفرنسية أيضاً.) ومَن يرغب في نسخةٍ مطبوعةٍ من هذا العدد، يرجى أنْ يُراسِلنا بالبريد الإلكترونيِّ من طريق fmr@qeh.ox.ac.uk.

يطيب لنا أن نَشْكُرَ: كريستينا كلارك-كَرَاك (جامعة أوتَوَا)، وتوم سكوت-سميث (جامعة أكسفورد)، والمجلس الاستشاري الدولي لنشرة الهجرة القسرية وذلك على مساعدتهم فقد كانوا مستشارين في الموضوع الرئيسي لهذا العدد، ونَشْكُرُ زملاءَنا في مركز دراسات اللاجئين وأسرة باربارا هاريل عونهم في قسم تأبين باربارا هاريل-بوند، ونَشْكُرُ المانحين الآتي ذِكْرُهم على دَعْم هذا العدد خصوصاً: كارولين ماكنسُن، ومؤسسة مارتن جيمس، وماري مَكْلمونت، ومركز دراسات اللاجئين، والوزارة الاتحادية السويسرية للشؤون الخارجية، ومنظمة المملكة المتحدة للبحث والابتكار (UKRI)/صندوق البحث في التحدِّيات العالميَّة (GCRF)* واللجنة النسائية المعنية باللاجئات.

مضت سنينٌ **والنسخة الإسبانية** من نشرة الهجرة القسرية تُنشَرُ بالشراكة مع المعهد المشترك للتنمية الاجتماعية والسَّلام (IUDESP) في جامعة أليكانتي، ولكنّنا سنوقف هذه الشراكة ونعيد الشراكة مع أكسفورد لأسباب تمويليَّة. لذا نُحِبُّ أنْ نَشْكُرَ إيفا إسبينار ولَوْرا مورينو مَنْسيبو حقَّ الشُّكْر على ما أنفقتاه من جِدٍّ وجهدٍ وعلى حُسْنِ الالتزام والتعاون.

الأعداد المُقبلة: سيكون في عدد أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٩ موضوعٌ رئيسيٌّ يدور حول العودة، وموضوعٌ مُصغَّرٌ يدور حول مُسبِّبات التَّهجير الجذريَّة. أمَّا في سنة ٢٠٢٠ فنُخطِّطُ لأعداد محْوَرُها المَدائنُ والبُلْدَان، وأزمة المُنَاخ، والاعتراف باللاجئين. فمَنْ شاء الاطِّلاع على تفاصيل ذلك فلينظرها بهذه الوصلة www.fmreview.org/ar/forthcoming

ماريون كولدري وجيني بيبلز
المحرِّرتان، نشرة الهجرة القسرية

شكراً لكل المانحين الحاليين والسابقين

نتقدم بالشكر للمتبرعين والمانحين الحاليين والسابقين على دعمهم لنا.

ADRA International • Danish Refugee Council • Dubai Cares • ESRC-AHRC • Global Program on Forced Displacement of the World Bank Group • Government of the Principality of Liechtenstein • ICRC • IDMC • International Rescue Committee • IOM • Jesuit Refugee Service • Luxembourg Ministry of Foreign Affairs • Mercy Corps • Mohammed Abu-Risha • Open Society Foundations • Oxfam • Oxfam IBIS • RET International • Southern New Hampshire University Swiss Agency for Development and Cooperation • Swiss Federal Department of Foreign Affairs • UK Research and Innovation/Global Challenges Research Fund* • UNHCR • UNOCHA • Wellcome Trust • Women's Refugee Commission

*دعمت عَدَدَ الأخلاقيّات هذا مُنظمةُ المملكة المتحدة للبحث والابتكار (UKRI) بتمويلٍ وِرْد من صندوق البحث في التحدِّيات العالميَّة (GCRF)، من طريق مشروع ريكاب (RECAP) تحديداً - ورقم المِنحة ES/P010873/1.

نتقدم بالشكر أيضاً لكل من دعم إنتاج نشرة الهجرة القسرية ونشرها من خلال تبرعاتهم الفردية. www.fmreview.org/ar/online-giving

نَشْرَةُ الأخلاقيّات

٤ **بيانات حجمها كبيرٌ وشأنها في الأخلاقيّات قليلٌ: السريَّة والموافقة**
نيكول باينام وكريستي كرابتري

٧ **التِّقاناتُ الجديدة في الهجرة: آثارها في حقوق الإنسان**
بترا مُولنَار

٩ **اسْتنباءُ وسائط التواصل الاجتماعي: نظام اللجوء في النرويج**
يانّ-بول بِرك وآنْ بالك ستافِر

١٢ **وَضْعُ مبادئَ توجيهية أخلاقيَّة للبحوث**
كريستينا كَلارك-كزَاك

١٥ **اللاجئون اللذين 'أُفرِطَ البحث فيهم' واللذين 'لم يُبْحَث فيهم بما يكفي'**
ناوهيكو أوماتا

١٨ **التململ من البحوث المُنْتَشِرُ في اللاجئين الروانديين بأوغندا**
إكْليبُوفاس كاروما

٢٠ **هل إجراء البحوث في 'المناطق الساخنة' مُفْرَطٌ فيه؟ مَسَائِلُ أخلاقيَّةٌ في جُزُر كارتريت**
يوهانس لوتز

٢٣ **الأخلاقيَّات والمساءلة في البحث في شؤون العنف الجنسي ضد الرجال والأولاد**
سارة شينويذ وسارة مارتن

٢٦ **الأخلاقيَّات والموافقة في تقديم خدمات التوطين**
كارلا نايتن ووالي بيكر

٢٨ **البحوث الأوليَّة الأخلاقية التي تُجريهَا الجِّهاتُ الفاعلة في ميدان العمل الإنسانيِّ**
بريسكا بينلي وتمارا لُو

٣٠ **إستراتيجيَّة الهِجْرة في الاتِّحاد الأوْرُوبيِّ: إسَاءَةٌ إلى العَمَلِ الإنسانيِّ القَائم على المَبادِئ**
آنيْس فور آنْجر

٣٣ **أتكون مقاربةً إنْسَانيَّةً في طِبِّ السَّفر؟**
مارتا ألكساندرا بالينسكا

٣٦ **المساعدة الإنسانية القائمة على المبادئ والجماعات المسلحة من غير الدول**
روتا مُكار وفرين فالكو وماثيو تِيت وإميلي سافج

٣٩ **الحَيْرة الأخلاقية التي يُثيرُها سُلوكُ المعنيِّينَ غيرُ الأخلاقيِّ**
آنا تُوْرُوس

٤١ **الحَيْرَةُ الأخلاقيَّة في التَّطوُّعِ**
آشلي وِتْشر

٤٤ **الاسْتعمَالُ الأخلاقيُّ للصُّوَرِ والرَّسَائِلِ**
دُوْلتاَ رُوكنين

٤٧ **تَمْثيلُ اللاجئينَ في حَمْلات المُناصَرة**
نتالي سَلَيْد

٤٩ **وَضْعُ الالتزامات الحمائيَّة مَوْضِعَ المُمَارسة**
أكنس أولسابياي وكاثَرين هنكلي

٥٢ **الحماية في النِّزاعات والأزْمات**
سارة بلاكمور وروسا فريدمان

تأبين باربارا هاريل-بوند

٥٥ **حياةٌ عُجَاب: زميلتنا باربارا هاريل-بوند**
ماثيو جِبْني ونور الضحى الشطي وروجير زيتر

٥٦ **التزامٌ بالعَدْل طولَ الحياة**
صاحبُ السُّمو الأميرُ الحسن بن طلال

٥٨ **وِجْهَةُ نَظَرٍ مِحْوَرُها اللاجِئُون**
آنيتا فابُس

٦٠ **إنشاء تقارير الشهود الخبراء: إرْثُ باربارا**
مايا غرَندلر

٦٢ **نَفْعُ فَرْض المساعدات: عِرفانُ بالفضل من مشروع قانون اللاجئين**
كرس دولَن

٦٥ **أخلاقيَّات الاختلاف والتنازع عند باربارا**
جاشوا كرايز

٦٧ **منظمة مساعدة اللاجئين في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (AMERA): مقاربةٌ للحماية محْورها اللاجِئُون**
سارة إلْيوت وميغان دينيس سميثْ

٦٩ **من نَقْد المخيَّمات إلى أحوال معونةٍ أحسنُ**
أليوشَا دُنْفريو

٧٢ **الاعتراض على الظُّلم**
أولفيه روكوندو

يطيب لنا أنْ نعترف بمِنَّة مؤسسة دبي العطاء (Dubai Cares) وأنْ نَقْضيَهَا حقَّ الشُّكْر على التمويل الذي صدر منها وورد على عدد فبراير/شباط الذي عنوانه 'التَّعليم: الحاجات والحقوق والوصول إليه في أوضاع التَّهجير'. فهذا الدعم الكريم الذي ورد بعد انقضاء أجل الطباعة لم يُعنَّا على نشر هذا العدد باللغات الأربع كلها فحسب، بل أعاننا على ذلك وعلى أنْ نُرسل إلى قُرَّائنا أجمعين نسخة مطبوعة من موجز أسرة التحرير فكانت أول مرَّة نستطيع ذلك.

صورة الغلاف:

ما كان إيجاد صورة تُبيِّن الأخلاقيَّات أمراً سهلاً البتَّة، ولذا اخترنا أنْ نسلك سبيل التَّجْريد. فما الاستعمالات المجازية التي يستحضرها الذهن من الماء العميق الغامق المُدوَّم؟ أيَرِدُ على ذهنك التفكُّر أو ما تخفيه الأعماق أو التغيُّر التيَّاري... أو ربما غير ذلك من المعاني؟ أعلمنا (fmr@qeh.ox.ac.uk) وسنضع مجموعة مختارة من أفكارك في صفحة **ما وراء الصُّور**.

كليمنت شيني (CC BY 2.0)

المجلس الاستشاري الدولي لنشرة الهجرة القسرية

يشارك أعضاء المجلس الاستشاري الدولي في نشرة الهجرة القسرية بصفتهم الشخصية ولا يمثلون بالضرورة المؤسسات والمنظمات التي ينتمون إليها.

Lina Abirafeh
Lebanese American University

Nina M Birkeland
Norwegian Refugee Council

Jeff Crisp
Independent consultant

Matthew Gibney
Refugee Studies Centre

Rachel Hastie
Oxfam

Lucy W Kiama
HIAS Kenya

Khalid Koser
GCERF

Erin Mooney
UN Protection Capacity/ProCap

Steven Muncy
Community and Family Services International

Kathrine Starup
Danish Refugee Council

Emilie Wiinblad Mathez
UNHCR

Richard Williams
Independent consultant

بيانات حجمها كبيرٌ وشأنها في الأخلاقيَّات قليلٌ: السريَّة والموافقة

نيكول باينام وكريستي كرابتري

إنَّ تعطُّش المانحين للبيانات يقوِّض الأمن والسريَّة شيئاً فشيئاً، وهذا يعرِّض الناجين من العنف والموظفين للخطر على السوَّاء.

غالباً ما يتشارك الأشخاص الذين يتعرضون للعنف والإقصاء بتجارب صدماتهم النفسية مع مقدمي الخدمات في أثناء تلقيهم للرعاية التي يعظم أثرها عندما تتيح للأفراد الحديث بحرية وصدق وتمنحهم الشعور بأنَّ معلوماتهم ستبقى سرية ولن تُنشَر لأحد. إلاَّ أنَّ اللجنة الدولية للإنقاذ وجدت في السنوات الأخيرة تدنياً متزايداً في مستوى أمن البيانات المرتبطة بحماية الأفراد المعنيين وسريتها. ومن أسباب ذلك النهج ما يمكن تتبعه في التغيرات في طريقة تعقب البرامج وقياس أثرها، تلك التغيرات التي لا يبدو في الظاهر بأنَّها قد تجلب الضرر على أحد.

وخلال العقد المنصرم، حدث تغير نمطي تجاه توليد 'البيانات كبيرة الحجم' واستخدامها، وهي كميات كبيرة من البيانات المنظمة أو غير المنظمة. لكنَّ غياب المساءلة والضعف في فهم المخاطر الفريدة المحيطة ببيانات الحماية كانا سبباً لتشجيع حركة بين كبار المانحين لطلب قدر أكبر من البيانات (وأكثر تحديداً وتفصيلاً)، ما يعني احتمال التسبب بالإضرار بالأفراد.

فطلبات الحصول على البيانات تلك ليست لمجرد الرغبة بالحصول على بيانات شاملة ومفصلة بما يمكن الاستفادة منه والتشارك به ضمن النماذج القياسية المفيدة المضبوطة ببروتوكولات التشارك بالمعلومات. بل إنَّ الطلب المتزايد من بعض الجهات المانحة المؤثرة للمعلومات الخاصة بالأفراد الناجين تزداد مُخفقَةً في وضع الثقة المناسبة في طريقة استخدامها لتلك المعلومات. والمشكلة أنَّ عدم حماية الخصوصية والسرية قد يؤدي إلى إلصاق وصمة العار بالفرد وقد تجعله عرضة للأعمال الانتقامية، فيقضي ذلك على سلوك طالبي المساعدة ويهدد بسمعة مقدمي الخدمات بل يضع الموظفين والمستضعفين في خطر جسيم.

الطلب على البيانات

الحق في سرية المعلومات والحفاظ عليها واحد من الحقوق التي تقع في صلب العمل مع الناجين المهجَّرين من العنف (بما فيه العنف القائم على الجندر) وحماية الأطفال وذوي الحاجات الخاصة. وبناء الثقة بين مقدمي الخدمات والمستفيدين شرط أساسي لتقديم المساعدة التي تؤتي أكلها، لكنَّ الثقة تعتمد في العادة على تقديم ضمانات بعدم المساس بالخصوصية. ويقع على مقدمي الخدمات واجب أخلاقي يلزمهم بحماية خصوصية المستفيدين وضمان عدم إلحاق الضرر بهم. وتعود جذور تلك المبادئ إلى قَسَم أبقراط وتؤكدها الأطر المعيارية للبحث الاجتماعي والمساعدات الدولية بما فيها الجهات التي تُنظِّم طريقة إدارة المعلومات في البيئات الإنسانية.

وتقتضي الضرورة إيلاء العناية الواجبة في كيفية جمع البيانات وتخزينها وحماية أمنها والتعامل مع كيفية التشارك بها مع الجهات الفاعلة الأخرى وتسويغ ذلك التشارك. ومن ذلك المنطلق، استثمرت لجنة الإنقاذ الدولية وغيرها من مقدمي الخدمات في بناء المنظومات المشتركة بين الهيئات والعمليات لضمان حسن إدارة البيانات ومراعاة سلامتها وأخلاقيات التعامل معها. ومن التدابير التي تتخذها تلك الهيئات منظومة إدارة معلومات حماية الطفل[1] ومنظومة إدارة معلومات العنف القائم على الجندر[2] ومبادرة إدارة معلومات الحماية.[3] وتقوم جميع هذه المنظومات على أساس الاعتراف بأنَّ ما يُقدِمُ عليه المانحون من تبادل صحيح للبيانات والإبلاغ وعمل تنسيقي فيما بينهم قد يثمر في الكشف عن ثغرات البرامج ويعزز من التنسيق ويحدد الفرص المتاحة للمناصرة في تحسين البرامج. ولكل منظومة بروتوكولات وممارسات واضحة وشاملة تحكم تبادل البيانات.

ورغم وجود تلك المنظومات (التي بدأ تطبيق بعضها منذ عقد من الزمن أو أكثر) ما زالت ممارسات سرية البيانات في تآكل متزايد. ففي بعض المواقع، تسببت التفسيرات الفضفاضة لمبدئي السرية والموافقة في تمييع المعايير المقبولة، ومن ذلك، على سبيل المثال، ما دأب البعض على التمسك به من رأي بأنَّ الموافقة فور إعطائها لمنظمة ما فهي تنحسب تلقائياً على موافقة المفصح عن المعلومات لمشاركة الجهات الأخرى بها.

والأمر الآخر أنَّ الجهات المانحة يزداد طلبها على المعلومات الحساسة المتعلقة بالحالات وإدارة الحالات التي يمكنها الكشف عن هوية أصحابها. ويأتي ذلك بعدة أشكال كأن تطلب الجهة حق الوصول إلى البيانات على أساس امتلاكها لها (وبذلك تمتلك البيانات وتتخذ القرارات النهائية بشأن استخدامها) أو

قد تطلب إقامة مكتبات ورقية غير محمية تضم ملفات إدارة الحالات التي يمكن الولوج إليها حسب الرغبة، بل هناك من الجهات من أبدى إصراراً في المشاركة في جلسات إدارة الحالات السرية. ويزداد الوضع سوءاً في هذه الطلبات عندما تعمد الجهة المانحة إلى مضايقة مقدمي الخدمات بعدة طرق منها تهديدهم بسحب التمويل إذا لم يتخلوا عن البيانات لها. فقد وصل الطلب على البيانات السرية مستوى بات يقوِّض البرامج المخصصة للمستضعفين من النِّساء والأطفال والأشخاص ذوي الحاجات الخاصة، ويهدد عملية الإبلاغ ويثبط الناس عن طلب المساعدة ويأتي على سلامة المستفيدين.

تبعات برامج الحماية

لهذه الممارسات الضارة أمثلة لا تحصى في العالم، تمس بآثارها الموظفين في الخطوط الأمامية والأشخاص الذين نخدمهم.[٤] ففي شرقٍ أفريقيا، تبنى موظفون غير مدربين من إحدى الجهات المانحة أدوار المشرفين في العمل على الموظفين المتخصصين والمدربين على تقديم الخدمات، وفرضوا إرسال الإحالات إلى هيئتهم وأجروا اتصال المتابعة مع الناجين دون الحصول على موافقتهم بذلك.

وفي آسيا، صاغت إحدى الجهات المانحة إجراءات التشغيل القياسية دعت فيها إلى عقد 'اجتماعات المسؤولية' وهي ليس أكثر من اجتماعات إجبارية للوساطة وطرحتها على أنَّها 'خيار' متاح أمام الناجين/الناجيات من عنف الشريك العاطفي. وكل ناج يرفض المشاركة في تلك الوساطة بحضور الجاني يحال إلى قيادة مخيم اللجوء لاتخاذ الإجراءات الإدارية أو القانونية. وفي ذلك الأمر تجاهل لدليل راسخ منذ أمد بعيد بأنَّ أسلوب الوساطة المُيَسَّرة بدلاً من أن تؤدي إلى جعل المسيء يحجم عن استخدامه للعنف للسيطرة على الآخرين، قد يضيف تهديدات أخرى على سلامة الناجين أو الموظفين (خاصةً عندما ينفِّذها موظفون غير مدربين جيداً).[٥]

وفي موقع آخر في شرقّي أفريقيا، كان موظفو إدارة الحالات يعملون على إعادة نقل ناجية إلى مكان آمن. وقبل البدء بإعادة النقل، توجه موظفون من الجهة المانحة الممولة للبرنامج بطلب بتسليم الناجية إلى قيادة ذكورية للمجتمع المحلي لتبقى لمدة غير محددة في بيت القائد المجتمعي الذكر، وقدَّم الموظفون ذلك الطلب على أنَّه محاولة للوساطة. إلاَّ أنَّ الوساطة ينبغي لها أن تكون مرهونة بطوع أمر المعني لا أن تكون تدخلاً موصى به خاصةً إذا تولى تيسير جلساته موظفون غير مؤهلين. وفي أثناء عملية التقدم بذلك الطلب للناجية، كشف موظفو الجهة المانحة عن شخصيتها وأبلغوا القائد الذكر بأنَّ مدير الحالة في الهيئة قصَّر في حق الناجية التي كانت تسعى للمساعدة. لقد شاب تلك الحالة إفصاح خاطئ عن المعلومات، إلاَّ أنَّ الناجية، لحسن الحظ، وصلت إلى بر الأمان بمساعدة المنظمة المنفذة وغيرها من الهيئات، لكنَّها توضح دون لبس مثالاً عن انتهاكات المبادئ الأخلاقية والالتزام بعدم الإضرار بأحد.

ويزداد تعقيد كل واحد من الأمثلة المذكورة بتساؤلات حول التحيز الثقافي والسيطرة الذكورية. ففيما لو حدثت تلك النشاطات في عالم الشمال، فلا شك من أنَّها ستثير موجة من الاعتراضات ومطالبات بالإصلاح. إلاَّ أنَّ المساس بسلامة المستفيد في سياق دول الجنوب ما زال مستمراً دون أن يثير أي غضب منتشر ودون أي دعوة تُطلَق لإجراء الإصلاح اللازم لخفض المخاطر الملازمة لها ومحاسبة أصحاب السلطة بشأنها. ويقدور المنظَّمات غير الحكومية الدولية في بعض الأوقات أن تبدي مقاومة إزاء ضغوطات الجهات المانحة وتهديداتها، أمَّا المنظمات المحلية غير الحكومية فعادة ما تقع تحت رحمة مطالبات المولين فإما أن يذعنوا أو أن يغلقوا منظماتهم. وفي ذلك إساءة كبيرة وخطيرة لإساءة السلطة ولا يجوز السكوت عنها .

صحيح أنَّ هناك بعض التطورات الإيجابية التي حدثت، مثل اللوائح التنظيمية التي سنها الاتحاد الأوروبي بشأن حماية البيانات العامة التي تركز على ضرورة حماية بيانات الأفراد، فلم يُبذَل جهد يُذكَر في محاسبة المانحين الإنسانيين أو تعميم المعيار القياسي للمقاربة الأخلاقية التي يمكن تطبيقها عالمياً بدلاً من حصرها في مواقع معينة دون غيرها. وبدلاً من ذلك، نحن نرى الآن مقاومة مفتوحة ونشطة لأبسط المعايير الأخلاقية المعترف بها دولياً التي كان من المفروض أن تكون مرجعنا الرئيسي في العمل دون نقاش. إذ ينبغي للعلاقة التي تجمع مقدمي الخدمات مع الجهات المانحة أن تقوم على أساس الشراكة والفهم المتبادل لا على القهر والإكراه. وينبغي لعملية الوصول إلى البينات أن تسير على المنطق ذاته وأن تقوم على أساس المعايير المشتركة والمتفق عليها.

التوصيات

إنَّ هذه الممارسات الناشئة والضارة لتدفعنا إلى النظر في حتمية جديدة من حتميات العمل الإنساني تقوم على التشريعات النافذة بشأن حماية البيانات لتسير على خطى اللوائح التنظيمية للاتحاد الأوروبي بشأن حماية البيانات العامة لكنَّها لا بد أيضاً من أن تؤسس لإدارة أخلاقية إجبارية للبيانات بغض النظر عن الموقع الجغرافي، ولا بد للمعايير التي تنص عليها

تلك اللوائح أن تكون واضحة وأن يتبعها الجميع ضمن إطار آليات تُنشَأ لمحاسبة المخالفين لها. وعليه، يجب على الفاعلين الإنسانيين:

- ضمان سلامة المستفيدين والمحافظة على كرامتهم وجعل ذلك الهدف أولى أولوياتهم ويكون ذلك عن طريق إدخال بروتوكولات واسعة النطاق تنظم عملية التشارك في البيانات وتبادلها سعياً منها لصون سرية المعلومات ومراعاة الموافقة لصاحبها وتوفير عناصر الحماية المرتبطة بها.
- انتهاج المعايير اللازمة لإدارة البيانات بسلامة مع مراعاة الجوانب الأخلاقية كما تحددها الجهود المشتركة بين الهيئات.
- الإقرار بقيمة إخفاء هوية أصحاب البيانات المُجمَّعة ودعم إتاحتها لغايات التحليل بقصد إحداث تحسينات في الخدمات والتنسيق والمناصرة.
- استعادة تعريفات الموافقة وسرية المعلومات والدفاع عنها والاعتراف بأنَّ 'ولاية المنظمة' لا تحل محل الموافقة ولا يمكن استخدامها كذريعة للتشارك بالبيانات وتبادلها.
- توحيد جهود المنظمات المحلية والدولية لتقف صفاً واحداً في وجه الممارسات الضارة غير المسؤولة في استخدام البيانات.
- إيجاد كيان دولي يحدد الهيئات المديرة للتمويلات ومحاسبتها إزاء مشاركتها في تطبيق الممارسات الضارة في استخدام البيانات وانتهاك المعايير الراسخة.

فمع أنَّ الجهات الإنسانية تعمل جاهدة لتقديم المساعدات، فغالباً ما تغفل عن ضرورة النظر إلى ملفات المستفيدين بالطريقة ذاتها التي تنظر فيها إلى سجلاتها وقيودها المرتبطة بالصحة العامة والعقلية لموظفيها. ولذلك، على صانعي السياسات والمانحين أن يتذكروا أنَّ خلف كل رقم وإحصاء هناك فتاة وامرأة وفتى ورجل سعوا إلى الحصول على الخدمة متحملين في سبيل ذلك كل المخاطر. ونحن، في المقابل، مدينون لهم بأن نعمل معاً لضمان المحافظة على سرية معلوماتهم وصون كرامتهم وحماية سلامتهم.

نيكول باينام *Nicole.Behnam@rescue.org*
مديرةٌ فنيَّةٌ رئيسة

كريستي كرابتري *Kristy.Crabtree@rescue.org*
مستشارةٌ في شؤون إدارة المعلومات والتِّقانة

وحدة منع العنف والاستجابة له، اللجنة الدولية للإنقاذ
www.rescue.org

١. www.cpims.org
٢. www.gbvims.com
٣. https://pim.guide
٤. هذه الأمثلة واقعيةٌ ولكنْ أُزيلَت منها بعض المعلومات التعريفية. وهي من عمل اللجنة الدولية للإنقاذ (IRC) مع أنَّ كثيراً من المنظمات حددت أيضاً مشكلات مماثلة مع كبار المانحين.
٥. "تساهم عملية الوساطة نفسها في قوة ذكور المسيئين وسيطرتهم على النساء والمراهقات. وتفترض الوساطة أنَّه يمكن للطرفين التحدث بالتساوي بحرية وثقة وأمان." اللغة العربية: bit.ly/IRC-GBV-mediation-2018-AR

نساءٌ جالسات خارج مركز عبور للمضرورات من العنف الجنسي، جمهورية الكونغو الديمقراطية

التِّقاناتُ الجديدة في الهجرة: آثارها في حقوق الإنسان

بِترا مُولنَار

تحرص الدول على استكشاف استخدام التقانات الجديدة في إدارة الهجرة، غير أنَّ مزيداً من آليات الرقابة والمساءلة ضروريٌّ لحِفْظِ الحقوق الأساسية.

يشهد قطاع إدارة الهجرة تزايداً في استخدام التقانات الجديدة بدءاً بتطبيقات البيانات الكبيرة حول التحركات السكانية في منطقة البحر الأبيض المتوسط وانتهاءً بأتمتة عملية اتخاذ القرار للبت في طلبات الهجرة واللجوء واستخدام الذكاء الاصطناعي في كشف الكذب على الحدود الأوروبية. وتمثل الطريقة التي تُستَخدَم بها التقانة عدسة مفيدة يمكن من خلالها إظهار ممارسات الدول وتثير التساؤلات حول الديموقراطية والسلطة والمساءلة. ويُسوِّغ استخدامَ التقانات الجديدة وجميع البيانات الحاجة لتعقب المهاجرين والكشف عنهم تحت ذريعة حماية الأمن الوطني بل ربما تحت شعار العمل الإنساني والإنمائي. إلاَّ أنَّ التقانة لا تضمن بالضرورة تطبيق الديمقراطية، ولا بد من أن تأخذ في الاعتبار آثارها المحتملة في حقوق الإنسان في سياقات العمل الإنساني والهجرة القسرية.

العمل الإنساني المُوَجَّه بالبيانات

الذكاء الاصطناعي وتعلم الآلة ونظم أتمتة عملية اتخاذ القرارات والتحليل التنبؤي ما هي إلا مصطلحات يتداخل بعضها ببعض إذ تشير إلى فئة من التقانات التي توسع من قدرة البشر على اتخاذ القرارات أو قد تحل محل الإنسان في اتخاذها، إذ تعمل هذه المنظومات على معالجة المعلومات بشكل البيانات المدخلة باستخدام خوارزمية تُولِّد المخرجات. ويمكن تصور الخوارزمية بشكلها البسيط بأنها مجموعة من التعليمات كما لو كانت وصفة يمكن تعلمها. وتتنوع البيانات التي تستخدمها الخوارزمية في التعلم الآلي ويمكن أن تمثل قانوناً عرفياً من الحالات السابقة أو يمكن أن تُصنَّف مُسبَقاً بناءً على المعايير التي يضعها المصمم. ويمكن استخدام تلك التقانات بطرق متنوعة في عدد متنوع من جوانب 'إدارة الهجرة'.

فتقانات اتخاذ القرارات المؤتمتة تتطلب كميات هائلة من البيانات لتعليم الآلة ومثال ذلك أنَّ مختلف مشروعات الأمم المتحدة تعتمد منذ مدة على مجموعات كبيرة جداً من البيانات للتنبؤ بالتحركات السكانية، وهكذا تقدم خدمة كبيرة في تعزيز كفاءة تقديم المساعدات الإنسانية. لكنَّ جميع البيانات لا تخلو من الاعتبارات السياسية خاصة عندما تعمد الجهات الفاعلة القوية مثل الدول والمنظمات الدولية إلى جميع المعلومات حل الأشخاص المستضعفين دون استخدام منهجيات منظمة للرقابة والمساءلة. فالحماس المتزايد في جمع البيانات حول السكان المهاجرين فيما يطلق عليه تسمية الاستعمار البياني قد يؤدي إلى خروقات في الخصوصية وقد يثير مخاوف ترتبط بحقوق الإنسان. وكذلك جمع البيانات المتعلقة بالمجموعات المهمَّشة فهي تتَّبع في صلبها المنهج التاريخي. وقد اعتمد النظام النازي من قبل على كميات كبيرة من البيانات الخاصة بالسكان اليهود جمعها النظام بمساعدة شركة آي بي إم (IBM)، وبالمثل في إبَّان حملة التطهير العرقي في رواندا، لوحق أفراد قبيلة التوتسي بطريقة ممنهجة من خلال تعقب السجلات العرقية. أما الولايات المتحدة الأمريكية، فقد جمعت بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر/أيلول كميات هائلة من بيانات الأفراد المشتبه بهم من خلال منظومة تسجيل القادمين والمغادرين الوطنية التي تتبع وزارة أمن الوطن. وفي المشهد العالمي الذي يتَّسم بتزايد في معاداة المهاجرين، أسيء تفسير بيانات الهجرة وأسيء تمثيلها أيضاً لتحقيق أهداف سياسية، منها، على سبيل المثال، التأثير في توزيع أموال المساعدات ومصادرها وللمساعدة في تمتين السياسات المناهضة للهجرة.

الموافقة المدروسة والقطاع الخاص

يثير استخدام التقانات الجديدة مسائل ترتبط بالموافقة المدروسة خاصةً على ضوء تزايد الاعتماد على البيانات البيومترية. ففي الأردن، على سبيل المثال، تطبق السلطات عملية المسح الرقمي لقزحية عيني اللاجئ (بصمة العين) ليتمكن من الحصول من خلالها على الحصص الغذائية الأسبوعية. لكنَّ السؤال القائم هو ما إذا كان من حق اللاجئين طلب إزالة بياناتهم الشخصية المتحصل عليها بتلك الطريقة. فقد وجدت شبكة آيرين (التي أصبح اسمها الآن الإنساني الجديد) في مخيم الأزرق للاجئين أنَّ معظم اللاجئين الذين قابلتهم أبدوا عدم ارتياحهم من هذه التجارب التقنية لكنَّهم شعروا أنَّهم غير قادرين على رفض ذلك ما دام أمر طعامهم معتمداً عليها.[1] ولا يمكن القول إنَّ اللاجئ أعطى موافقته بمحض إرادته إذا ما أعطاها تحت الإكراه مهما

تخفَّت الظروف الإكراهية تحت قناع الكفاءة في تقديم الخدمات وتحسينها.

ومن أهم المخاوف على وجه الخصوص تنامي دور القطاع الخاص في عملية جميع تلك البيانات واستخدامها وتخزينها. فقد وقَّع برنامج الأغذية العالمي، على سبيل المثال، مؤخراً عقداً بقيمة ٤٥ مليون دولار أمريكي مع شركة بالانتير تيكنولوجيز، وهي شركة خاصة واجهت انتقادات واسعة النطاق على خلفية تقديمها للتقانة التي تدعم برامج الاحتجاز والترحيل التي توظفها دائرتي الهجرة والإنفاذ الجمركي في الولايات المتحدة الأمريكية. فماذا سيحدث لبيانات تخص ٩٢ مليون مستفيد من المساعدات إذا ما أودعت لدى الشركة المذكورة؟ ولم يتضح بعد ما إذا كان بمقدور أصحاب البيانات رفض التشارك ببياناتهم، وليس من الواضح بعد ما إذا كان هناك نموذج سيتاح للجمهور العام بشأن تفعيل المساءلة والشفافية في التشارك بالبيانات.

أتمتة الهجرة

في تقرير شاركت بإعداده في عام ٢٠١٨، استكشفت الآثار المترتبة لأتمتة عملية اتخاذ قرارات الهجرة في كندا،[٢] وهي من الممارسات التي بدأت بتجربتها دول أخرى تستقبل أعداداً كبيرة من المهاجرين. ويستطلع التقرير العمليات التي تتمخض عن مختبر لأداء تجارب مرتفعة الخطورة ضمن منظومة معتمة تخضع للتقدير الشخصي. وبلغ تطبيق هذه التجارب أوجها في الولايات المتحدة الأمريكية. فعلى سبيل المثال، إثر صدور أوامر إدارة ترامب التنفيذية بشأن الهجرة، استخدمت سلطة إنفاذ الجمارك والهجرة خوارزمية على الحدود الأمريكية المكسيكية فسوَّغت بذلك احتجاز المهاجرين في كل حالة.[٣]

كما وُثِّقَت حالات كثيرة من التحيز في اتخاذ القرارات المؤتمتة خاصة فيما يتعلق بالعرق والجندر. فعندما تعتمد الخوارزميات على بيانات متحيزة، فإنَّها لا تُنتج سوى نتائج متحيزة يستمر أثرها على المدى البعيد إذا ضُمِّنَت في التقانات الناشئة التي تخضع حالياً للتجربة في مجال الهجرة. ومثال ذلك ما يحدث في مطارات المجر ولاتفيا واليونان حيث رادت شركة اسمها آيبوردر كونترول (iBorderCtrl) مشروعاً تجريبياً جديداً أدخَل في نقاط التفتيش الحدودية جهازاً لكشف الكذب يعمل على الذكاء الاصطناعي.[٤] ويعمل ذلك الجهاز على رصد علامات الكذب على وجه المسافر الذي إذا أصبح في دائرة 'الشبهة' في الجهاز فسوف يعطي الجهاز إشارة بتحويل ذلك الشخص إلى مرحلة الفحص المتقدم على يد موظف بشري. ومع أنَّ ذلك الإجراء قد لا يبدو بأنَّه ينطوي على أثر ضار، فهل بمقدور منظومة اتخاذ القرارات الانتباه إلى الصدمة النفسية وآثارها في ذاكرة طالب اللجوء، أو هل تقدر على الانتباه إلى الاختلافات الثقافية في التواصل؟ إضافة إلى ذلك، ما زالت تقانات التعرف على الوجه تواجه مصاعب في تحليل النساء والأشخاص ذوي البشرة المائلة للسمرة. كما أنَّ هذه الاستخدامات التجريبية للذكاء الاصطناعي تثير مجدداً مخاوفَ حول الخصوصية والتشارك بالمعلومات دون موافقة أصحابها.

سؤال آخر نطرحه هنا: ما الذي يحدث إذا وقعت الخوارزمية بالخطأ؟ ففي مايو/أيار ٢٠١٨، على سبيل المثال، تسببت خوارزمية في وقوع منظومة الهجرة في خطأ ترحيل سبعة آلاف لاجئ من المملكة المتحدة بعد أن حكمت الخوارزمية عليهم بأنَّهم كانوا يغشون في اختبار الاكتساب اللغوي على ضوء تحليل الملفات الصوتية لهم.[٥] وهب أنَّك أردت أن تعترض على قرار الخوارزمية كما حدث في المثال السابق في محكمة القانون، فعلى من ستقع المسؤولية المدنية: هل تقع على مصمم الخوارزمية أم مُرمِّزها أم ضابط الهجرة أم الخوارزمية نفسها؟ ثم إنَّ اتخاذ القرار للبت في أمر الهجرة أو اللجوء يشغل بالفعل مساحة قانونياً صعبة، إذ غالباً ما يكون عظيم الأثر في حقوق الأفراد ومصالحهم. ومع ذلك، نجد أنَّ المسؤول عن اتخاذ مثل تلك القرارات يحظى بقدر كبير من الاعتبار عدا عن أنَّ الضعف يعتري الضمانات الإجرائية. وليس من الواضح كيفية تأثير كامل المنظومة الجديدة لاتخاذ القرارات في آليات إعادة الاعتبار. ومن ناحية المحاكم، هناك أيضاً غموض خطير بشأن الطريقة التي سوف تفسر بها المحكمة القرارات التي تتخذها الخوارزمية والمبادئ القانونية الإدارية واجبة التطبيق مثل العدالة الإجرائية والحق في الحصول على قرار نزيه غير متحيز.

آليات المسائلة والرقابة

يغيب عن المشهد العالمي أي إطار تنظيمي يراقب استخدام التقانات الجديدة في إدارة الهجرة. إلاَّ أنَّ كثيراً من التطورات التِّقانيَّة ترد نصوص بشأنها في قوانين الملكية الفكرية وحقوق الملكية التي تمنع الاطلاع العام على مجموعات البيانات وتعيق تحقيق فهم كامل للتقانة. ومع أنَّ هناك حوارات تدور حول أخلاقيات استخدام البيانات والتقانة، ورغم أنَّ هناك إستراتيجيات عالمية وآليات إقليمية ما زالت قيد الاستكشاف، لا بد لنا من وضع تركيز أدق على آليات الرقابة. أمَّا القطاع الخاص، فتقع عليه المسؤولية بالفعل في ضمان عدم انتهاك التقانات التي يطورها لحقوق الإنسان الدولية. وكذلك تقع

على عاتق أصحاب التقانات والمطورين والمهندسين المسؤولية عن بناء هذه التقانة التزامات أخلاقية خاصة تلزمهم بالتأكد من أنَّ ما يعملوه لن يُسهِّل انتهاكات حقوق الإنسان. إلاَّ أنَّ نمو الرقابة الحكومية وإنفاذ قوانين الهجرة وبرامج أمن الحدود قد يُمثِّل حافزاً ونوعاً من المكافأة التي تشجع القطاع الصناعي في تطوير تقانات تنتهك حقوق الإنسان.

ولذلك، لا بد للدول من أن تعلن التزامها بوضع آليات للرقابة وتطبيقها. وبهذا الصدد، يقدم تقريرنا حول اتخاذ القرارات المؤتمتة في كندا جملة من التوصيات ويقدمها للدول وغيرها من الجهات الفاعلة في إدارة الهجرة ويمكن تطبيق تلك التوصيات في أي مكان في العالم وهي كما يلي:

- الالتزام بالشفافية والإفصاح للجمهور العام عن التقانات التي في قيد التطوير والتقانات المستخدمة
- تبني أوامر توجيهية وقوانين ملزمة تمتثل لالتزامات حقوق الإنسان المحمية دولياً
- تأسيس هيئة مستقلة تراقب جميع استخدامات التقانات المؤتمتة في إدارة الهجرة ومراجعتها
- تعزيز الحوارات الدائرة بين صانعي السياسات والباحثين الأكاديميين وأصحاب التقانات والمجتمع المدني حول مخاطر استخدام التقانات الجديدة ووعودها

ولا بد لهذه الحوارات أيضاً من أن تعالج مسألة عدم إشراك المجتمعات المتأثرة. فبدلاً من تطوير تقانات إضافية 'من أجل' اللاجئين والمهاجرين أو 'حولهم' وبدلاً من جمع الكميات الهائلة من البيانات، ينبغي وضع الأشخاص الذين واجهوا تجارب التَّهجير في قلب النقاشات المرتبطة بمتى وكيف ينبغي دمج التقانات الناشئة في مخيمات اللاجئين وفي جلسات السماع الخاصة بأمن الحدود أو اللاجئين، إذا كان لا بد من تطوير تلك التقانات أصلاً.

بِترا مُولنَار petra.molnar@utoronto.ca
مُحامية في برنامج القانون الدولي لحقوق الإنسان، كلية الحقوق بجامعة تورونتو https://ihrp.law.utoronto.ca

أسَاسُ هذه المقالة بحثٌ تجريه الكاتبة اليومَ في جامعة كمبريدج.

١. Staton B (2016) 'Eye spy: biometric aid system trials in Jordan' (العين الجاسوسة: تجارب نظام المساعدات البيومتري في الأردن) bit.ly/IRIN-biometric-aid-Jordan

٢. Molnar P and Gill L (2018) *Bots at the Gate: A Human Rights Analysis of Automated Decision Making in Canada's Immigration and Refugee System* (الرُوبوتات عند البوَّابة: تحليلٌ قائم على حقوق الإنسان في اتِّخاذ القرارات المؤتمتة في نظام الهجرة واللاجئين بكندا) bit.ly/Molnar-Gill-2018

٣. Oberhaus D (2018) 'ICE Modified Its "Risk Assessment" Software So It Automatically Recommends Detention' (عدَّلت سلطة إنفاذ الجمارك والهجرة برمجيَّتها في «تقييم احتمال الخطر» لتوصي بالاحتجاز تلقائياً) bit.ly/Oberhaus-ICE-2018

٤. Picheta R (2018) 'Passengers to face AI lie detector tests at EU airports' (سيواجه المسافر في مطارات الاتحاد الأوروبي اختبارات من جهاز لكشف الكذب يُشغِّله الذكاء الاصطناعي) bit.ly/AI-liedetectors

٥. Baynes C 'Government "deported 7,000 foreign students after falsely accusing them of cheating in English language tests"', *The Independent*, 2 May 2018 (رحَّلت الحكومة سبعة آلاف لاجئ بعد اتهامهم من غير وجه حقٍّ بالغشِّ في اختبار اللغة الإنجليزية) bit.ly/Baynes-deportation-020518

اسْتِنباءُ وسائطِ التواصل الاجتماعي: نظام اللجوء في النرويج

يان-بول برِكٌ وآنْ بالكٌ ستافِر

يثير التزايد في استعمال البيانات المجموعة من وسائط التواصل الاجتماعي عند النظر في طلبات اللجوء أسئلةً أخلاقيَّة لها أهمية كبرى وما أخذت حقَّها من الاستطلاع.

يزيد، شيئاً فشيئاً، عدُّ سلطات الهجرة في أوروبا من شرقها إلى غربها مَلامحَ طالبي اللجوء في وسائط التواصل الاجتماعي مصدرَ معلومات غزيرَ الفائدة عند النظر في القضايا، مُتمِّماً مقابلة اللجوء. إذ إنَّ الحصول على ما لرافعي الطلبات من طُرُق السفر والصور وشبكة الأصدقاء وسجل الأنشطة الأخرى بالإنترنت لهو إمكانٌ تقْنيٌّ إعلاميٌّ جدُّ عظيم، لكنَّ هذه الممارسات الجديدة تثير عدداً من الأسئلة الأخلاقيَّة المعياريَّة التي ما أخذت حقَّها من الاستطلاع وأقل ما يقال في ذلك إنَّه يُؤْسَفُ له أشدَّ الأسف.[١]

أسئلةٌ للتفكُّر والتدبُّر

الوصول: الاستنباء التدقيقي والتمحيصي لوسائط التواصل الاجتماعي هو من أبرز ما في المعالجة الأوليَّة لطلبات اللجوء في النرويج. إذ تطلب الشرطة إلى كلِّ طالبي اللجوء في النرويج أرقام هواتفهم وبيانات تسجيل دخولهم إلى فيسبوك عند رفعهم الطلبات (أي عند أول اتصالهم بالسلطات). فيمكِّن الدخول مباشرةً في حساب المرء بفيسبوك موظفي إنفاذ القانون من الحصول على تاريخه الفيسبوكي كلِّه، ومن

هواتف جوّالة تُشحَن في مأوى للاجئين والمهاجرين.

ذلك الصور والأصدقاء والإعجابات والاهتمامات والنشاطات والأسفار وغيرها. ويُظهرُ تحليل ملفات قضايا لجوء أُجْرِيَ في عام ٢٠١٨ أنَّه يمكن للصور ومعلومات الشبكات والبيانات الجغرافية التي تؤخذ من حسابات فيسبوك أنْ تحسم الأمر في بتِّ القضايا. ويحصل موظفو الحكومة على بيانات وسائط التواصل الاجتماعي (أي بيانات طالب اللجوء ومَن له صله به) ليس من البيانات التي تظهر للعامَّة بالإنترنت فحسب، بل من طريق تسجيل الدخول في منصَّات وسائط التواصل الاجتماعي باستعمال أشخاص مركَّبين لا يمكن إسنادهم إلى موظفي الحكومة ولا إلى المؤسسات، وذلك وفق المبادئ التوجيهية الداخلية. ويُقصَد بهذا إلى حماية موظفي الحكومة وأصحاب طلبات اللجوء.

الموافقة: يجب أن يصدر قبول طالبي اللجوء تسليم ما لهم من معلومات إثبات الهوية لتسجيل الدخول وهواتفهم، وفق قانون الهجرة النرويجي ولوائحه، 'عن علمٍ واطِّلاعٍ ومن غير حرج'. ولكنْ قد يخطر في ذهن سائلٍ أن يسأل: أفي إمكان طالب اللجوء في مرحلة النظر في طلبه هذه أنْ يرى سلفاً عواقب تسليمه مفاتيح هذه المعلومات أو أنْ يدرك تلك العواقب؟ هذا، فضلاً على أنَّ هذه المعلومات لها صلة في الغالب بالأصدقاء وأفراد الأسرة الذين ما قبلوا أن يُشرِكوا في معلوماتهم أحداً. وإذ قد كان القبول يُطلَب في أول اتصال بين الشرطة ورافع الطلب، فالتباين في القوة واضح وعواقب رفض تسليم المعلومات يومئذ مبهمة على رافع الطلب. وفي مؤتمر دولي عام ٢٠١٧ دار حول التِّقانة في معالجة قضايا اللجوء، لم يُثرْ موظفو الحكومة أمر القبول من حيث هو تحدٍّ معياريٌّ عند استعمال فيسبوك في جمع البيانات؛[٢] فعُدَّت المعلومات التي كانت في الحسابات المُعلَّم لها بعلامة 'عام' عموميَّةً ليس إلا. ولكنْ حتَّى في هذه الحالات، يثور سؤالٌ فيه نظر: أيَحسُن عدُّ بيانات كهذه لها صلة بالموضوع أم لا مع أنَّه من الواضح أنها لم توضع ليتفحَّصها موظفو الحكومة كالموظفين المعنيين ببتِّ طلبات اللجوء؟

السريَّة: درج في إجراءات منح اللجوء على أنْ تحكمها قواعد صارمة تحافظ على سريَّتها، ولا سيَّما في ما له صلة بعدم إفشاء حال إنسان رافع طلبَ لجوء للبلد الذي يزعم أنه اضطُهِدَ فيه.[٣] وحين يبحث الموظفون في فيسبوك أو في ما يشابهه من منصَّات عمَّن طلبوا اللجوء، يتركون خلفهم آثاراً ويفصحون (للمنصَّة في الأقل) عن اهتمامهم بالفرد الذي يبحثون عنه. وهم بذلك يُدخِلون طرفاً ثالثاً في الإجراءات وهو غير ملزم مباشرةً بقواعد السريَّة نفسها. والمخاطر التي قد يجلبها ذلك غير معلومة، ولكنْ في أسوأ الأحوال، قد تصل هذه المعلومات إلى مَن لا ينبغي أن تصل إليه. فلبعض من البلاد الأصلية قدرةٌ مُحذِقةٌ في المراقبة السِّبرانية، وقد تراقب نشاط المنشقين عنها في وسائط التواصل الاجتماعي. ولقد يظل يُقفَى أثر سلطات اللجوء وموظفيها على ما يتَّخذونه ليخفوا آثار نشاطهم، وقد يصيرون عن غير قصد مصدر خطرٍ على طالبي اللجوء المحاولين الهرب من الاضطهاد.

القيمة الإثباتية: كثيراً ما تُستعمَل المعلومات المستخرجة من فيسبوك أدلَّةً في قضايا الهجرة في النرويج، ولا سيَّما في التحقُّق من صحَّة الهوية والشبكات والأصل الجغرافي. وتكون هذه المعلومات في كثير من الحالات مُتمِّمةً بغيرها من الأدلة، غير أنَّه في بعض الحالات قامت بيانات وسائط التواصل الاجتماعي مقام المصدر الوحيد للمعلومات الجديدة التي تقود إلى إبطال اللجوء. ثم إنَّ تكرار استعمال الأسماء المستعارة والانتماء المُدلَّس في منصات وسائط التواصل

الاجتماعي لهي أمثلة على ظاهرة تتحدَّى قيمة المعلومات المُستخرَجة من وسائط التواصل الاجتماعي لاستعمالها في بتِّ القضايا. ولذلك يُوعَزُ إلى الموظفين المعنيين بقضية ما أنْ يُفسِّروا المعلومات على هَدْيِ أدلة أخرى في القضية، ومثال ذلك اختبارات اللغة والصِّدقُ المُدرَك من صاحب الطلب.

الاستنباء المُستمرُّ فيه: زادت الحكومة في النرويج من حدَّة تصويب انتباهها في السنوات القليلة الماضية إلى إبطال رُخَص الإقامة التي في أسباب مَنحها علَّة، وإلى إيقاف صفة اللاجئ عمَّن ما عاد في حاجة إلى الحماية. وفي مثل هذه الحالات، كثيراً ما تكون الأدلة التي جيء بها من النشاط في وسائط التواصل الاجتماعي بعد أنْ مُنحَت صفة اللاجئ أداةً لسحب الأذونات من بعد. وتثير هذه الممارسة، أي إعادة تنشيط استنباء وسائط التواصل الاجتماعي، أسئلة معيارية جديدة. إذ في الممارسة الحالية يقوم موظَّفو الهجرة باستنباء أوَّلي، ومن ذلك بحثٌ منهجيٌّ في فيسبوك، في مجموعة متنوِّعة من الأحوال التي تضمُّ الطلبات التي رفعها أفراد بأنفسهم طالبين الحصول على إقامة دائمة أو جنسية. ويعتمد هذا الاستنباء في الغالب على نصائح من مهاجرين آخرين وعلى معلومات تنشأ من قضايا أخرى. أضف إلى ذلك أيضاً استنباءً كُلياً قائماً على احتمال الخطر يجري على أفراد من جنسيات معيَّنة. ويكثر في حالات الإلغاء استئناف المقابلات مع المهاجرين، وفيها تُستعمَل غالباً من فيسبوك لَقْطات شاشة ومنشورات وصور من الأصدقاء ليُواجَه الأفراد بمعلومات لها صلة بقضاياهم. ولا يُعلَمُ المهاجرون في الغالب قبل المقابلات أنَّ معلومات من وسائط التواصل الاجتماعي ستُستعمَل في المقابلات.

ماذا بَعْدُ؟

مما يُحتَاج إليه هو إجْراءُ مناقشات جوهريَّة تدور حول هذه الأحداث التِّقانيَّة وما تتركه من أثر في أحوال اللجوء والهجرة. ويشير المستجيبون في سلطات الهجرة النرويجية إلى الخبرة في الخوض في ما هو 'غير مألوف وليس فيه معالم يُهتدَى بها' حين يبحثون عن معلومات في وسائط التواصل الاجتماعي. ولا بدَّ من مبادئ توجيهيَّة وطنية واضحة لحفْظ المعاملة العادلة في القضايا ولكي يَنْشَأ عند المهاجرين أنفسهم إمكان التنبُّؤ عما سيجري عليهم من إجراءات. وينبغي أنْ يجمع ذلك بين الشواغل العمليَّة في إدارة الهجرة العاملة، ومنها حدود استعمال الأشخاص الزَّائفين وما يترتَّب على الحصول على بيانات تسجيل الدخول من مسؤوليات، وبين الشواغل الأخلاقيَّة التي لها صلة بحقوق المهاجرين والمواطنين التي منها حرية التعبير. ويُحتَاج إيضاً إلى مزيد إيضاح في ما له صلة بما للمعلومات المُستخرجَة من وسائط التوَّاصل الاجتماعي من قيمة إثباتية.

وينبغي لهذه المناقشات أيضاً أنْ تتضمَّن الحديث عن العواقب المحتملة على المهاجرين أنفسهم، ومن ذلك أسئلةٌ منها: هل يُعوِّق الانفصال من منصات وسائط التواصل الاجتماعي الاندماجَ الاجتماعي في المجتمعات المضيفة؟ وهل تُعزِّز مراقبة بعض المهاجرين في أوقات محددة من الزمن عند مجتمعات المهاجرين في نطاق أوسع الشعورَ بأنَّهم مراقبون مراقبة شبه دائمة؟ وتُثَار أسئلة أخرى منها: أينبغي أنْ يُقيَّد الميقات والمدة التي فيهما ترصد سلطات البلد المضيف نشاط المهاجرين في وسائط التواصل الاجتماعي؟ وهل ينبغي تنبيه مَن هم تحت الفحص الدقيق على ما هم فيه، واضعين نصب أعيننا ما لإبطال صفة اللاجئ وغير ذلك من رُخَص المهاجرين من أثر شديد يُترَك في حياة المهاجرين وأسرهم؟ لا بدَّ للبلاد المُضيفة من أنْ تُعادلَ بين استعمال بيانات وسائط التواصل الاجتماعي في تحسين الجودة في معالجة القضايا وبين حِفْظ حقوق المهاجرين.

يان-بول برك *j.p.brekke@samfunnsforskning.no*
باحثٌ رئيسٌ في معهد البحوث الاجتماعية
http://www.socialresearch.no

آنْ بالك ستافر *annebal@oslomet.no*
باحثةٌ رئيسةٌ في جامعة أوسلو متروبوليتان *www.oslomet.no*

١. الأمثلة مستخلصة من:
Brekke J-P, Groenningsaeter A G and Larsen K M (2018) 'Revocation of residence permits – Due process and judicial oversight in processing of revocation cases in Norway', Institute for Social Research report No. 6 http://hdl.handle.net/11250/2500937
(إبطال رُخَص الإقامة – الإجراءات القانونية والإشراف القضائي في معالجة قضايا الإبطال في النرويج)
and Brekke J-P, Birkvad S R and Erdal M B (2019, forthcoming) 'Losing the Right to Stay: Revocation of immigrant residence permits and citizenship in Norway – Experiences and effects', Institute for Social Research report
http://hdl.handle.net/11250/2599967
(فقدان الحقّ في الإقامة: إبطال رُخَص إقامة المهاجرين والمواطنة في النرويج – تجاربٌ وآثار)
٢. bit.ly/2TQBmSc
٣. انظر مثلاً الأمر التوجيهي (2013/32/EU) الذي أصدره البرلمان الأوروبي والمجلس في 26 يونيو/حزيران سنة 2013 في الإجراءات المشتركة لمنح الحماية الدولية وسحبها. bit.ly/2013-32-EU

وَضْعُ مبادئَ توجيهية أخلاقيَّة للبحوث

كريستينا كلارك-كَزَاك

أقرَّت الرابطة الدولية لدراسة الهجرة القسرية (IASFM) مُدوَّنةَ أخلاقيَّات دوليةً تُسدِّدُ ميدان البحث عن شؤون المهجَّرين. ولكنَّ التحدِّيات التي ثارت في خلال وَضْعِهَا استحقَّت مناقشةً مُستَمرةً فيها.

صحيح أنَّ ميدان دراسات الهجرة القسرية رحبٌ واسعٌ ولكنْ لم يكن فيه مبادئ توجيهية أخلاقية لتسديد البحث عن شؤون المهجَّرين حتَّى وقت قريب من اليوم. وإذ قد كان مركز دراسات اللاجئين في جامعة أكسفورد وافق على مبادئَ توجيهية أخلاقيَّة للممارسة الحسنة في البحث،[1] فقد اعتَمدت هذه المبادئ على أحكام عامة موجودة من قبلُ في رابطة علماء علم الإنسان الاجتماعي في الكُمنولث، ولم تكن تناسب أحوال الهجرة القسرية خصوصاً. وتَنشَأُ اليومَ مؤلَّفات تدور حول الأخلاقيَّات في التهجير[2] ولكنْ أعْوزَ الباحثينَ مجموعُ مبادئ توجيهية عمليَّة شاملة يُجمِعُ في أمرها الناس في اختصاصات متعددة وقطاعات متعددة.

وقد صارت هذه خرقاً ظاهراً أمام عيون الباحثين بكندا في أحوال إعادة توطين السوريين في كندا بين عامي ٢٠١٥ و٢٠١٦. إذ كشف مزيد الاهتمام عند عموم الشعب والإعلام والحكومة، مجموعاً هو وتكاثر المشاريع البحثية الدائرة حول السوريين، عن خرق في الفهم الذي محوره كيفية تطبيق المبادئ الأخلاقية العامة للموافقة الطوعية الصادرة عن علْم، ولاحترام الخصوصية، ولمقاربة 'الامتناع عن الإضرار'، عَلَى أحوال الهجرة القسرية. فقد خُصَّ كثيرٌ من الأكاديميين والباحثين في المجتمع المحلي، الذين لم يكن لهم سابق عمل في شؤون اللاجئين، بأنَّهم يقلُّ عندهم إدراك التحديات الأخلاقية المحددة التي يثيرها وَضْعُ غير المواطنين القانونيُّ واعتمادهم على الكفلاء الخاصين والحكومات ومقدِّمي الخدمات.

وتَشَارَكَ استجابةً لذلك مَرْكَزُ دراسات اللاجئين بجامعة يورك والمجلس الكندي لشؤون اللاجئين (CCR)[3] والرابطة الكندية لدراسات اللاجئين والهجرة القسرية (CARFMS) تشاركوا جميعاً في وضع اعتبارات أخلاقية للبحوث التي تدور حول اللاجئين[4] فضلاً على أدوات للمنظمات المجتمعية وللاجئين الذين يُطلَب إليهم المشاركة في البحث[5]. وبناءً على هذه المبادئ التوجيهية التي في حدود كندا، أخذت الرابطة الدولية لدراسة الهجرة القسرية (IASFM) على نفسها أن تضع مدوَّنة أخلاقيَّات موسَّعة[6]، وهي التي اعتمدها الأعضاء في شهر نوفمبر/تشرين الثاني سنة ٢٠١٨ وأوردُها فيما يلي.

وعديدةٌ هي الدروس التي يمكن استخراجها من تطوير هذه الوثائق في كندا والعالم. أولاً: كان التشاور والتعاون واسع النطاق أمراً أساسياً من أجل فَهْم وجهات نظر المهجَّرين والمنظمات غير الحكومية (مَن فيهَا من المستجيبين وحرَّاس البوَّابات والباحثين) والباحثين، وفَهْم حاجاتهم أيضاً. وأتاحت لنا الورشات والمؤتمرات في المجلس الكندي لشؤون اللاجئين (CCR) والرابطة الكندية لدراسات اللاجئين والهجرة القسرية (CARFMS) الرابطة الدولية لدراسة الهجرة القسرية (IASFM) أنْ نصل إلى مجموعة من أصحاب المصلحة المعنيين وأنْ نُجمِعَ في الأمر على اختلاف وجهات النظر.

ثانياً: كان من المهم إيجاد حلٍّ وسط بين الزملاء الذين كانوا يشكِّون في 'المبادئ التوجيهية' 'ومدوَّنات السلوك' قائلين إنَّها مُحدِّدةٌ في أصلها، وبين الذين أرادوا أدوات عملية إيعازية تُسدِّدُهم حين تعتريهم الحيرة الأخلاقية في أثناء بحوثهم. وعلى الصعيد الدولي، عقَّد هذا التحدي الأمورَ التسليم بأنَّ أساس الأخلاق الثقافة؛ أي تختلف باختلاف الحال. ومن هنا أنْ جاءت الوثائق الكندية أكثر تفصيلاً وخُصَّ بها فئة من الناس معيَّنةٌ، أمَّا مدوَّنة الأخلاقيات التي وضعتها الرابطة الدولية لدراسة الهجرة القسرية (IASFM)، فمعياريَّتها أكثر وأساسها المبادئ.

ثالثاً: اقتضى وضع هذه الوثائق أنْ يعدل مُسوِّدوها في معالجة تباين السلطة في إنتاج المعرفة. وكانت دارت محادثات صريحة حول منح الباحثين امتيازات ما منحت لغيرهم، ولا سيَّما أهل دول الشمال فأولئك ليس لهم خبرة سابقة في الهجرة القسرية. وأمَّا الحال الكندية، فجيءَ فيها بالإلهام من الجهود المبذولة من أجل رَفْع الاستعمار عن مناهج البحث في السكان الأصليين، ومن ذلك وَضْعُ مبادئ توجيهية أخلاقية للبحوث في الأمم الأولى، أي شَعْب الميتيس وشعب الإنويت. وعلى الرغم من هذه الجهود، فمُسوِّد هذه الوثائق الرَّئيسُ هو إنسان أبيض كندي والموارد الناتجة عن ذلك ستستنسخ لا محالةَ علاقات السلطة فيها غير المتكافئة. وصِيغَت الوثائق الكندية ووثائق الرابطة الدولية لدراسة الهجرة القسرية (IASFM) صَوْغَ 'الاعتبارات' أولاً

'والتأمُّلات النقدية' ثانياً، وذلك لتسليط الضوء على أنَّ البحوث الأخلاقية عملية مُستمرٌّ فيها، ومن ثم ينبغي النظر إليها على أنَّها المواضع التي يُنطَلَقُ منها للتفكير والعمل المُستمرِّ فيهما.

كريستينا كلارك-كَزَاك cclarkka@uottawa.ca
بروفيسورةٌ مشاركةٌ في كلية الشؤون العامة والدولية، جامعة أوتَوَا
https://uniweb.uottawa.ca/#!/members/2796
ورئيسةُ الرابطة الدولية لدراسة الهجرة القسرية (IASFM)
http://iasfm.org

مُدوَّنةُ الأخلاقيَّات في الرابطة الدولية لدراسة الهجرة القسرية (IASFM): تأمُّلات نقديَّة في البحث الأخلاقيِّ في أحوال الهجرة القسرية

السياق:

يُنشئُ البحث في شؤون المهجَّرين قسراً تحديات أخلاقية خاصة بسبب علاقات السلطة التي لا تكافؤ فيها، والوَضْع القانونيِّ الهشِّ الأساس، والفقر المدقع، والعنف، وتجريم الهجرة، وأحوال البحث المُسيَّسة، والصلة بالسياسات في بحوثنا، والاعتماد على الخدمات الحكومية وغير الحكومية وعلى التمويل، كُلُّ ذلك واردٌ أو بعضه. ولكنَّ مجالس أخلاقيَّات البحوث (REBs) لا تدري دوماً بهذه المسائل الأخلاقية الخاصة؛ فليس في بعض البلاد والمؤسسات مجالسٌ لأخلاقيَّات البحث، وبعض ضروب البحوث لا تخضع لموافقة مجلس أخلاقيَّات البحث. وإذ قد كان ما كان في هذه الحال التي يزيد فيها احتمال الخطر على البحوث، والمسؤولية المؤسسيَّة التي لا تكافؤ فيها عن أخلاقيَّات البحث، تعرض الرابطة الدولية لدراسة الهجرة القسرية (IASFM) مُدوَّنةَ أخلاقيَّات البحث في شؤون المهجَّرين قسراً. ومن قبيل الكيفية التي ضمَّت مَناهِجُ البحث في السكان الأصليين بها فكرةً عامَّةً في الأخلاق عميقةً نقديةً تشدُّ الانتباه وتعترف بالتمييز في السلطة وبفعل المشاركين في تاريخ البحوث الاستغلالية، أنَّ هذه الوثيقة تُبيِّنُ مبادئَ هي مَواضعُ يُنطلَقُ منها في البحوث المحترمة.[١] والنيَّة بيان التنوع الواسع في أعضائنا، وفيهم المشتركون في جمع المعلومات -أكاديمياً كان أم مجتمعياً- والذين طُلِبَ إليهم المشاركة في البحوث. وإذ قد كان الأمر كذلك، فإننا نَعترف بأنَّ هذه الوثيقة غير شاملة ولا مفصَّلة، وإنَّما هي مَوْضِعٌ يُنطَلَقُ منه في الالتزام بالمسائل الأخلاقية التزاماً فعَّالاً مؤثِّراً.

التعريفات:[٢]

يُعرَّف **البحث** أنَّه نشاط فيه جمع بيانات وإنشاء معرفة، وهو يجري في شؤون المهجَّرين أو من أجلهم أو يجرونه هم أنفسهم. ومن ذلك على سبيل المثال لا الحصر، المقابلات، والمناقشات الجماعية المُركَّزة، والدراسات الاستقصائية، والتجارب، والرصد، والحصول على ملفات القضايا وعلى البيانات الإدارية. ولئن كان يُحتمَل ألا تخضع كل هذه الأنشطة لموافقة أخلاقية رسمية، فقد تضمَّنت هذه الوثيقة مبادئَ هامة تنطبق على أيِّ شخص يشارك في الأنشطة التي لها صلة بالبحث في شؤون المهجَّرين قسراً.

والباحث هو أيُّ أحد يجري بحثاً، ومن ذلك: الطلاب والأكاديميُّون والعلماء المزاولون ومقدِّمو الخدمة الذين يجمعون البيانات بُغيَة تحصيل الاعتماد أو التقرير أو التحليل أو التقييم أو كل ذلك معاً.

وفي مصطلح "**المهجَّرين قسراً**" هاهنا نطاقٌ للتَّهجير عريضٌ، ففيه طالبو اللجوء، وطالبو اللجوء الذين رفعوا طلباتهم، والممنوحون صفة اللاجئ، والمرفوضة طلبات لجوئهم، والأشخاص المُتَجَرُ بهم، والنَّازحون داخلياً. وتنطبق هذه الوثيقة على الأبحاث في شؤون كل مَن أُجْبِرَ على ترك منزله - -من غير نظر إلى سبب تهجيره- فهي لا تكتفي بتصويب الانتباه إلى الممنوحين صفة اللاجئ.

وحارس البوَّابة هو كلُّ أحد يتحكم تحكُّماً رسمياً أو غير سميٍّ بالوصول إلى المهجَّرين قسراً. ومِثال ذلك: السلطات الحكومية، «وقادة» المجموعات المُنصِّبَيْنَ أو المُنصَّبينَ أنفسهم، ومقدِّمو الخدمة، والقائمون على الأسرة أو شؤون المنزل.

١. See Kirkness V J and Barnhardt R (1991) 'First Nations and higher education: The four R's—Respect, relevance, reciprocity, responsibility', Journal of American Indian Education, 1–15. (الأمم الأولى والتعليم العالي: رُباعيَّة الاحترام ومطابقة مقتضى الحال والمعاملة بالمثل والمسؤولية)

٢. هذه التعريفات مُقَرَّةٌ ومستنسخةٌ بإذنٍ من المجلس الكندي لشؤون اللاجئين (CCR) والرابطة الكندية لدراسات اللاجئين والهجرة القسرية (CARFMS) ومَركَز دراسات اللاجئين بجامعة يورك (CRS)
(2017) 'Ethical Considerations: Research with People in Situations of Forced Migration – Executive Summary'
(الاعتبارات الأخلاقيَّة: إجراء البحث على ناسٍ مُهجَّرين قسراً - مُلخَّص تنفيذيٌّ)
bit.ly/ethics-summary

١. Refugee Studies Centre (2007) 'Ethical Guidelines for Good Research Practice', *Refugee Survey Quarterly*, Volume 26, Issue 3, pp162–172
(مبادئٌ توجيهيةٌ أخلاقيَّةٌ للممارسة الحسنة في البحث)
https://academic.oup.com/rsq/article/26/3/162/1590874

٢. المساهمات في هذا العدد من نشرة الهجرة القسرية هي بعض الأمثلة الحديثة؛ فانظر أيضاً منها ما هو مُدْرجٌ في آخر المبادئ التوجيهية الأخلاقيَّة المُورَد في الملاحظة الثالثة.

٣. مجموعةٌ جامعةٌ من المنظمات غير الحكومية التي تعمل في شؤون اللاجئين

٤. Clark-Kazak C (2017) 'Ethical Considerations: Research with People in Situations of Forced Migration', *Refuge*, 33(2)
(الاعتبارات الأخلاقيَّة: إجراء البحث على ناسٍ مُهجَّرين قسراً)
bit.ly/Refuge-ClarkKazak-2017-ethics

٥. https://ccrweb.ca/en/ethical-considerations-research

٦. *IASFM Code of Ethics* (2018) bit.ly/IASFM-code-ethics

مُدوَّنة الأخلاقيَّات:

تأمُّلات نقديَّة في البحث الأخلاقيِّ في أحوال الهجرة القسرية.

سنثبِّت ونطبِّق ونُقرُّ المبادئ الأخلاقية الرئيسية للموافقة الطوعية التي تخرج عن علم، وللسريَّة والخصوصية، "وللامتناع عن الإضرار" في الأحوال المحددة للهجرة القسرية. ونلتزم أيضاً العملَ في ضمان أنْ تُحسَّنَ بحوثنا أحوال الناس كلما أمكن ذلك. ونُقرُّ أنَّ احتمال الخطر الزائد الذي تُنشئه الهجرة القسرية على كلٍّ من المشاركين والباحثين (وكذلك الذين يجمعون بين الأمرين) يقتضي التزاماً استباقياً جِدِّياً وتأمُّلاً نقدياً مُستمرّاً فيه.

أمَّا بعدُ، فنخصُّ ما قدَّمنا ذكره بما يلي:

موافقة صحيحة طوعية خارجة عن علم تحدٌّ في أحوال الهجرة القسرية بسبب علاقات السلطة التي لا تكافؤ فيها والاعتماد على مقدِّمي الخدمة الذين قد يكونون حرَّاس بوَّابات أيضاً أو باحثين أو كل ذلك في الوقت نفسه. ولقد يكون للآثار النفسانية والاجتماعية التي تُحْدِثُها الهجرة القسرية، فضلاً على الاختلافات الثقافية واللغوية، تأثير في قدرة الناس على فهم ما تقوم عليه الموافقة من أجل أنْ يتَّخذوا قرار مشاركتهم في البحوث عن علم. إذ لا بدَّ للباحثين من أنْ يفكِّروا ملياً في كيفية تطبيق الموأفقة عند التعامل مع الوثائق والبيانات التي يأتي بها المتخصصون والمتطوِّعون والسلطان وغيرها، والتي تكون مبنيةً على معلومات وقصص لا تمت لهم بصلة.

السريَّة والخصوصية أمران هامَّان على الخصوص حين تكون نتائج البحث تعرِّض وضع هجرة المشاركين وحريتهم وسلامتهم للخطر، والأمر ذاته ينطبق على أصدقائهم وأسرهم ومن له صلة بهم. فينبغي للباحثين أنْ ينتبهوا إلى سُبُل الإنترنت في جمع البيانات، تلك السُبُل التي قد تكون عرضةً لقُطَّاع الطرق الرَّقميين، فضلاً على أحوال قانونية معيَّنة قد تقتضي الإبلاغ عن أنشطة غير قانونية أو ضارَّة. وينبغي أن يُعلَمَ المترجمون الشفويون والمساعدون على شؤون البحث وحرَّاس البوابات بمسائل السريَّة والخصوصيَّة أو يوقِّعوا، على حسب ما يقتضي الأمر، اتفاقية لحِفْظِ الأسرار.

"الامتناع عن الإضرار" في البحوث الدائرة حول الهجرة القسرية يعني استباق وَضْع كرامة المشاركين والشركاء ومساعدي الباحثين والمترجمين الشفويين والمساعدين على شؤون البحث وسلامتهم وحُسنَ حالهم في الأولويات. وينبغي إيلاء اهتمام خاصٍّ بالطرق التي يمكن فيها للبحث أن يعيد الإضرار النفسانيَّ، بطريق مباشر أو غير مباشر، فضلاً على أنْ يجلب العنصرية وكراهية الأجانب وتجرين الهجرة. وينبغي للباحثين التفكير بإمعانٍ في الرسائل التي ستُنشَرُ من خلال التفاعلات عند وسائل الإعلام وصانعي السياسات. ولا بدَّ للباحثين أيضاً من أنْ يُدْرِكُوا أنَّ مجرَّد وجودهم في مكانٍ ما قد يزيد احتمال الخطر على العمال والمهجَّرين قسراً.

فإذا طبَّقنا أخلاقيَّات البحث، ثبَّتنا المبادئ الآتية:

الاستقلال بالنَّفس: سنحترم حقَّ المهجَّرين قسراً أنْ يتَّخذوا بأنفسهم القرارات في شؤون حياتهم وفي مشاركتهم في مشاريع البحث وفي الكيفية التي يُمثَّلون بها في نتائج البحوث، وسنُرَقِّي أحوال كل ذلك أيضاً. ونُقرُّ أنَّه يُكْثِرُ في تعيين باحثي الهجرة القسرية «خبراءَ» بحياة الناس ومعاناتهم، ويُكْثِرُ في أنْ يتحدَّث هؤلاء الباحثون بلسان حال المهجَّرين قسراً أو بالنيابة عنهم.

العَدْلُ: نُقرُّ بوجود علاقات متقاطعة السُّلطةُ فيها غير متكافئة، وأنَّها تزداد سوءاً في أحوال الهجرة القسرية، وأنَّنا سوف نتَّخذ خطوات للتخفيف من تأثيرها في العلاقات البحثية وفي نتائج البحوث. إذ نُدرِكُ أنَّه لا يمكن حلُّ علاقات السلطة حلاً كاملاً، ولكنَّنا نُلزِم أنفسنا أنْ نتحدَّى بقوةٍ البنى الاجتماعية القامعة.

التَّنَوُّع: نُقرُّ بتنوُّع صور المعاناة في الهجرة القسرية وأخلاقيَّات البحث التي تراعي الفوارق الثقافية. لذا سنُدرِجُ عدداً كثيراً من وجهات النظر وسنُبَادِرُ بطلب المُهمَّشين والمُبعَدين من مواضع اتِّخاذ القرارات والبحوث.

الأهليَّة: سنستعمل مقاربات منهجيَّة تناسب الأحوال الثقافية التي نحن عليها في عملنا، فضلاً على المُحدَّد من الفرص والتحدِّيات في الهجرة القسرية. وسنضمن تدريب كل مَن هو في مشاريع البحوث تدريباً وافياً، ومن ذلك الطلاب والمساعدون على شؤون البحث والمترجمون الشفويُّون وحرَّاس البوَّابات.

المُشاركَةُ: كثيراً ما تُفيدُ مِنْحَةُ الهجرة القسرية الذين هم أقل المتأثرين بالتَّهجير تأثُّراً إفادةً غير متناسبة. وإذ قد كنَّا نريد تخفيف هذه المشكلة والارتقاء إلى أعلى مراتب الإفادة من المشاركة في البحوث، فسَنضمُّ شركاءَ معنيين في مراحل البحث كلها، ومن ذلك صوغ أسئلة البحث والتخطيط وجمع البيانات والتحليل والنَّشْر. وسيكون في ميزانيات مشاريع البحوث تمويلٌ يُموِّل به الشركاء جميعهم حتَّى يكون لهم في البحوث وقت ويظهروا الموهبة والمساهمات. ولقد يرى الباحثون أنْ يساهموا بما لهم من وقت وجهد مساهمة فعَّالة في المشاريع أو النشاطات أو الأحداث أوَ الإجراءات التي لا صلة بينها وبين البحوث، ولكنْ يقوم بها الشركاء أو المجتمعات المحلية التي يجري عليها البحث.

اللاجئون اللذين 'أُفرِطَ البحث فيهم' واللذين 'لم يُبْحَث فيهم بما يكفي'

ناوهيكو أوماتا

ينشأ عدد من المسائل الأخلاقية في أثناء العمل مع مجموعات اللاجئين اللذين 'أُفرِطَ البحث فيهم' واللذين 'لم يُبْحَث فيهم بما يكفي'

أعمل منذ عام ٢٠١٢ في مركز دراسات اللاجئين في جامعة أكسفورد في جمع البيانات حول الحياة الاقتصادية للاجئين والمجتمعات المضيفة في بلدان ضمَّت كينيا وأوغندا وإثيوبيا. وبنيت هذه المقالة أساساً على انطباعاتنا من هذا البحث ومن سَنيِ تفاعلي مع مختلف مجموعات اللاجئين في المخيماتَ والمناطق الحضرية.

المجموعات التي أُفرط البحث فيها

من الواضح أنَّ بعضَ فئات اللاجئين تخضع مراراً وتكراراً 'للبحث' على أيدي الأكاديميين ومنظمات المساعدات والطلاب ولدرجة ما الصحفيين. إلاَّ أنَّ غياب المنافع الملموسة من مشاركة اللاجئين في تلك الدراسات تجعلهم بعد أن خضعوا لأعداد مفرطة من البحوث يفقدون الثقة فيها بل يقررون في بعض الحالات الإحجام عن المشاركة في دراسات جديدة.

وفي عملي، لاحظت تزايد التعبير عن ارتفاع درجة الضعف العام للبحوث لبعض المجموعات خاصَّةً في مخيم كاكوما للاجئين في كينيا. وبين عامي ٢٠١٦ و٢٠١٧، أجريت بحثاً واسع النطاق في ذلك المخيم. وكالعادة، نظَّمتُ اجتماعات مع أفراد من الكيانات الممثلة للاجئين في المخيم لأعرفهم بنفسي وببحثي ولطلب تعاونهم ومشاركتهم. وفي أحد الاجتماعات، شرحت للمشاركين نطاق الدراسة وأوضحت لهم أنَّ البحث لا يشتمل على منح تعويض مالي للمشاركين في البحث، فتساءل بعضهم عن الفائدة التي سيجنوها من بحثنا إذا لم يكن هناك تعويض مالي لهم. فشرحت لهم أنَّ هذا المشروع البحثي يهدف إلى توليد فهم أفضل لأصحاب العلاقة المعنيين حول اللاجئين في مخيم كاكوما ومن هنا يسهم ذلك الفهم في إثراء السياسات وتحسينها عند التعامل مع اللاجئين في المخيم. عندها، وقف أحد كبار السن الصوماليُّون وأشار بإصبعه إليَّ معلِّقاً:

"أعيش في مخيم اللاجئين هذا منذ عام ٢٠٠٨ وقابلت كثيراً من الباحثين مثلك. كلهم قالوا الشيء نفسه الذي تقوله اليومَ لكنَّ ذلك لم يغير شيئاً حتى الآن. في كل مرة نتعاون مع الباحثين لكنَّنا لم نجد البتَّة شيئاً من ذلك يُحسِّنُ حياتنا. فلا أستطيع أن أثق بما تقول."

وواجهت استجابات مماثلة خلال العمل الميداني في أديس أبابا في أواخر عام ٢٠١٨. فخلال إحدى المقابلات ونقاشات مجموعات التَّركيز مع لاجئين شباب أريتيريين، كان من الواضح شيوع جو من الملل والشك الذي أثَّر بالتأكيد في صراحة ردود المشاركين ومشاركتهم.

وبينما يعيش اللاجئون في مخيم كاكوما وأديس أباب في ظروف صعبة (المقارنة هنا بين مخيمات اللجوء المطوَّل والعيش في العاصمة الحضرية) ظهرت مشاعر مشترك فيها بالملل من البحث وانعدام الثقة بالباحثين. ولا يقل توثيقاً عن ذلك وجود سقف مرتفع من توقعات اللاجئين المشاركين في الأبحاث إذ يتفرضون أنَّ مشاركتهم سوف تنعكس على تحسين أوضاعهم. وفي نقاشات مجموعات التَّركيز، عبَّر اللاجئون عن جملة من الآمال تضمنت زيادة المساعدات الإنسانية وإزالة اللوائح التنظيمية المؤثرة في حقوقهم الاجتماعية-الاقتصادية وتحسين وصولهم إلى إعادة التوطين في بلد ثالث. وإن لم تتحقق تلك التوقعات في أرض الواقع أو تدار، فقد يتبع ذلك ظهور الإحباط وخيبة الأمل وفقدان الثقة مع مرور الوقت.

وتلك نتيجة مؤسفة تأتي بسبب محدودية قدرات البحوث الأكاديمية في إثراء الإجراءات العملية في السياسات أو تأتي على الأقل بسبب عدم احتمالية ترجمة البحوث إلى تغيرات مباشرة في السياسات المرتبطة بالبيئات المحيطة باللاجئين. وبما أنَّ هذه المجموعات من اللاجئين تستقبل على الدوام أفواجاً من الباحثين الجدد واحداً تلو الآخر مثلي، فذلك يزيد من إحباطهم ويقود بذلك إلى إحجامهم أو رفضهم للمشاركة في البحوث.

المجموعات التي لم يُبحَث فيها بما يكفي

على الجانب الآخر، مرَّ عليَّ عدة مجموعات من اللاجئين ممن 'لم تُجرَ عليهم أبحاث كافية' ويلقى حضورهم اهتماماً كبيراً دون أن ينعكس على إيصال اصواتهم إلى المشهد العالمي. ومن تلك المجموعات لاجئو الأقليات في أديس أبابا وهي مجموعة من القوميات التي لا تمثل سوى شذراً صغيراً من إجمالي سكان اللاجئين المُسجَّلين. وفي مستهل عملنا الميداني في أديس أبابا في شهر أغسطس/آب ٢٠١٨، بدعم من المفوضية السامية

للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، نظَّمنا اجتماعات تعريفية مع ممثلين عن مجتمعات اللاجئين من مختلف القوميات لنصف لهم الهدف من الدراسة وطلب مشاركتهم. ونظراً لضيق الوقت ومحدودية الموارد المالية المتاحة لمشروعنا، ركَّزنا على القوميات التي مثَّلت السواد الأعظم من اللاجئين في هذا السياق وهم على التحديد الإريتيريون والصوماليون. وعندما شرحت 'الفئة المستهدفة' الرئيسية من قوميات اللاجئين، طلب أحد اللاجئين البورنديين شمل قوميته في دراستنا. وقال لنا إنَّ مجموعات الأقليات من بلدان مثل بلدان البحيرات العظمى كانوا قد أُقصُوا تماماً من تلك الدراسات. وقال لي بتشديد قطعي: "نريد أن نكون جزءاً من دراستكم. أريدك أن تسمع عن التحديات التي تواجهنا."

ووجدنا مشاعر خيبة الأمل الناتجة عن الإقصاء من البحوث في مجموعات أخرى من اللاجئين من ذوي الإعاقات وكبار السن اللاجئين في العاصمة الأوغندية كامپالا. وكانت كلتا المجموعتين قد أسستا جمعيتان سُجِّلتا رسمياً لدى السلطات الحكومية المحلية. وفي مقابلات منفصلة، ذكر أعضاء تنفيذيون في كلتا الجمعيتين أنَّ سبب تأسيس الجمعيتين جاء نتيجة غياب الانتباه من المنظمات الداعمة للاجئين.

"في كامپالا، هناك منظمات مثل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمة إنتر إيد وغيرها من المنظمات غير الحكومية، لكنَّها لا تقدم أيَّ برامج دعم مخصصة لذوي الإعاقة...نشعر أنَّنا مهمَّشون. لذلك، قررنا أن نجتمع ويساعد بعضنا بعضاً."

كلتا المنظمتين تروجان لنشاطات رفع الوعي وتوفير الدعم للأعضاء من خلال تقديم خدمات الاستشارات وتدريب المهارات وتشكيل مجموعات التوفير إلاَّ أنَّ مستوى الدعم غالباً ما لا يكفي لتغطية التحديات التي يواجهها الاعضاء.

وتبين حالة اللاجئين البوروندين في أديس أبابا أنَّ حجم مجموعة معينة من اللاجئين هو في أغلب الأحيان المعيار الذي يقرر مدى اهتمام الباحثين وصانعي السياسات. فبدءاً من عام ٢٠١٨، وصل عدد اللاجئين البورنديين المُسجَّلين في أديس أبابا إلى ٥٧ فرداً مقارنة بثماني عشرةَ ألفَ لاجئٍ أريتيري. وفي مواجهة الموارد المحدودة وضيق الوقت، دأب معظم الباحثين على التركيز على مجموعات اللاجئين الذين يمثلون الأعداد الكبرى من اللاجئين.

إضافةً إلى ذلك، يُنظَرُ إلى بعض المجموعات على أنَّها أقل ارتباطاً بسياق السياسات الحالية، ولا سيَّما في منظومة اللاجئين الدولية.

المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين/ بنيامين لويسو

لاجئٌ صوماليٌّ في شارع من شوارع مخيَّم كاكوما للاجئين.

ومثال ذلك أنَّ حجم الأبحاث على المُهجَّرين قسراً شهد زيادة كبيرة، لكنَّ الدراسات المُنجَزَة للتصدي لقضايا اللاجئين كبار السن واللاجئين ذو الإعاقات ما زال محدودة العدد. ويصعب معرفة ما إذا كان غياب برامج المساعدات المحددة التي تقدمها هيئات المساعدات لمثل تلك المجموعات نتيجة ضعف البحوث التي أجريت على تلك الفئات أو ربما أنَّ ضعف البحوث جاء نتيجة لغياب تلك البرامج. إلاَّ أنَّ تلك المجموعات من اللاجئين التي لم تحظ بالقدر الكافي من الدراسات، حسبما أشير إليه آنفاً، قد تكون بالفعل من الفئات المستضعفة التي تستحق تلقي اهتمام عاجل من الباحثين ومنظمات المساعدات.

التوصيات

بخصوص المجموعات التي لم تخضع لما يكفي من الدراسات، على الباحثين أن يُوسِّعوا من نطاق دراساتهم الاستكشافية لتشتمل على ما وراء نقاط التركيز للسياسات الحالية. وقد تكون لدى تلك المجموعات غير المبحوث بها تحديات أو مواطن استضعاف خاصة أو معقدة لم تُدرَس من قبل وقد يؤدي ضعف البحوث في ذلك المجال إلى ضعف القدرة على إنتاج انتباه كاف إحصائياً. وعند التصدي لمثل هذه المسائل، سيكون من المفيد إجراء البحوث النَّوعيَّة على هذه المجموعات بل ستكون خطوة أولى في توضيح وجهات نظر تلك المجموعات التي لم تُسمَع من قبل. ولا شك في أنَّ إجراء البحوث بحد ذاته ليس ضماناً بإحداث أي تغيير مباشر في حياة المجموعات التي لم تُبحَث جيداً، وبالمثل قد يؤدي الاستمرار بالبحوث التي لا تستطيع إثبات الأثر إلى الوقوع في المزالق ذاتها التي كشفت عنها تجربة المجموعات 'المُفرَط في البحث فيها' وقد يظهر ذلك على سبيل المثال في الملل من البحوث وخيبة الأمل فيها. ومع ذلك، ما لم تُتَّخَذ الخطوة الأولى، ستبقى التحديات ماثلة دون علاج. ولذلك، ينبغي للباحثين عند التعامل مع المجموعات غير المبحوث فيها كفايةً أن يركزوا على ضرورة إجراء الأبحاث التي يمكنها أن تثري السياسات للتصدي للقضايا التي لم تحظ بالاهتمام.

وفي غضون ذلك، عند الحديث عن المجموعات التي أُفرِط البحث فيها، لا غنى عن تنسيق الجهود بين الباحثين ومنظمات المساعدات ومؤسسات الاستشارات والطلاب بل حتى الصحفيين، لما لذلك التنسيق من أهمية قصوى في منع ازدواجية البحوث المعمولة مع المجموعة الواحدة. وعليه، ينبغي لجهود التنسيق أن تضم وسائل الإعلام والصحفيين العاملين من اللاجئين. ورغم الاختلافات التي قد تكون قائمة في مدونات سلوك تلك الجهات ورغم اختلاف أغراضها في البحث، فلا بد من الانتباه إلى منظور 'العينة المدروسة' التي لا تستطيع أن ترى فرقاً في تكرار البحوث لمجرد تغير الجهة التي تنفذها من وسائل إعلان أو أكاديميين أو مؤسسات إنسانية.

ولخفض تلك المشكلة، ربما لا حل آخر متاح سوى التشارك في المعلومات بين الباحثين والهيئات الداعمة للاجئين، مهما بلغ الاختلاف في إجراءات العمل بين الأكاديميين والفاعلين الإنسانيين، ذلك أنَّ الأكاديميين في الغالب يكونون في وضع يسمح لهم بجمع معلومات تجريبية ثرية قد تكون ذات أهمية كبيرة للمؤسسات الإنسانية. ومثال ذلك أنَّنا في عام ٢٠١٣ قدَّمنا جميع قواعد بياناتنا بالكامل في أوغندا إلى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مشترطين عليها أن تستخدم البيانات لهدف محدد وهو خدمة أغراض تطوير البرامج. ويمكن لتلك المقاربة أن تنجح على المستوى المحلي عندما يتبادل الباحثون ومؤسسات المساعدات المصالح والاهتمامات الواضحة والملموسة، فبينما يتيح الباحثون بياناتهم ويتشاركون بها، بمقدور الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الإنسانية أن تقدم الدعم للباحثين وتعطيهم البيانات المتاحة لديها. ولتشجيع ذلك، على الوسط الأكاديمي أن يدرك القيمة الحاصلة من التشارك بالبيانات التي تمثل 'أثراً' ومساهمة في صناعة السياسات.

إضافةً إلى ذلك، ينبغي بالنسبة للمجموعات المفرط في البحث فيها أن يعيدوا النظر في الممارسات الأساسية لأخلاقيات البحوث والمضمونات التي تكتنف عملهم. ومع أنَّ معظم الباحثين قد يجرون دراساتهم بهدف تحسين ظروف المُهجَّرين قسراً، من الضروري أن ينتهجوا منهج الانفتاح والصدق بشأن احتمالات مشروعات البحث وحدوده من ناحية إحداث أي تغييرات في السياسات، هذا إن لم نقل تغييرات مباشرة فيها، بما ينعكس على حياة الناس. ويحتم علينا أن نعيد النظر في كيفية توعية مجتمع اللاجئين المدروسين في البحث بشأن هذه الحقيقة البديهية البسيطة.

ثم إنَّه لا بد من النظر ملياً بمسألة تبادل المنفعة ومنح مكافأة عادلة للمشاركين. وحتى لو كان الباحثون غير متأكدين من أنَّ مخرجات البحث ستكون مدخلات يستخدمها صانعو السياسات، فإنَّ توفير التعويض المادي للمشاركين سيكون له أثر مباشر أكثر في توفير المنافع المتبادلة للاجئين. وإضافة إلى التكاليف الحقيقية التي تترتب على المشاركين نتيجة مشاركتهم في البحث، مثل أجور المواصلات للوصول إلى موقع البحث وبدل الوقت الذي يقضونه، فلا بد من منح تعويض ما لضمان قدر ما من ذلك الحس بتبادل المنفعة. ومع أنَّ تقديم المكافآت المادية أو الهدايا للمشاركين مسألة جدلية في دراسات الهجرة

القسرية، هناك مزايا لا يمكن أن ننكرها من ذلك نظراً إلى حالة الملل الشائعة من البحوث وكراهية بعض مجموعات اللاجئين للحضور في بحث يضيع وقتهم.

وفي نهاية المطاف، نقول إنَّ هذه القضايا الأخلاقية في سياق المجموعات التي لم يُبحَث فيها جيداً وتلك التي أفرط الباحثون في البحث فيها إن أُهمِلَت فربما تؤدي إلى تقويض مساءلة مجتمع البحث ومصداقيته في عيون اللاجئين إلى درجة كبيرة.

ناوهيكو أوماتا *naohiko.omata@qeh.ox.ac.uk*
موظَّفُ بحوث رئيسيٌّ في مركز دراسات اللاجئين في قسم التنمية الدولية بجامعة أكسفورد *www.rsc.ox.ac.uk*

التململ من البحوث المُنْتَشِرُ في اللاجئين الروانديين بأوغندا

إكْليئوفاس كاروما

يُظهِرُ اللاجئون في مستوطنة ناكيڤالي للاجئين تململهم من البحوث، ولكنَّ باحثةً خاصَّةً عادَت إليها زائرةً مرةً أخرى وبزيارتها كَشَفَت في الحكاية عمَّا لم يكن في الحِسْبان.

لمَّا كان في خلال بحثي لنيل درجة الدكتوراه[1] بين سنة ٢٠٠٩ وسنة ٢٠١٣ في شؤون اللاجئين الروانديين بناكيڤالي، إحدى أقدم تجمعات اللاجئين في أوغندا، تنبَّهت في أثناء المقابلات إلى كثيرٍ من العبارات التي تفصح عن التململ من البحث. إذ غَلَب على شكاوى الإفراط في البحث أنْ تأتي من جَمْعٍ بين شِدَّة الإعادة والتكرار والفضول غالباً عن الحاجة في البحوث التي تجري في المخيَّم، فضلاً على الشعور بأنَّ البحوث تُخْفِقُ في إحداث تغيير حقيقيٍّ كبير مقداره أو فائدة للمُقيمينَ اللذين تُجرَى عليهم البحوث. ولقد يُنظَرُ إلى البحوث في بعض الحالات أنَّها جزءٌ من نظام للمراقبة والسيطرة. وفي غيرها من الحالات قد يُنظَرُ إلى البحوث أنَّها تنفع الباحثين في شؤون حياتهم ومِهَنِهم وتترك شؤون حياة المُجرَى عليهم البحوث -أي اللاجئون- من دون أي تَحسُّنٍ فيها ذي شأن، بغضِّ النظر عن مساهماتهم في المعلومات والوقت والنشاط والموارد.

وبين عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٣، جذبت إعادة اللاجئين الروانديين إلى وطنهم (والتذرُّع ببند وقف الحماية عن اللاجئين) كثيراً من انتباه الباحثين المحليين والدوليين. ففي جمْعٍ للبيانات سنة ٢٠١١، قالت لاجئة رئيسة وهي غضبانة:

"أتْعَبنا مجيءُ الباحثين ليسجِّلوا قصصنا في خضمِّ كل المشكلات التي نحن فيها، فإعادة قسرية إلى الوطن، ونوم في الأدغال خوفاً من أنْ نُساقَ في الليل إلى رواندا، وتخفيض حصصنا الغذائية، وحظرنا من مُلْكِ الأراضي والوصول إلى الخدمات الاجتماعية. لا أحد يعتني بأمرنا. تأتون [أنتم] فتأخذون قصصنا وتصوِّرون معاناتنا فِيديُوِيًّا وتختفون."

وسأل لاجئٌ آخر قال: "أسيُطْعِمُ بَحْثُكَ أسرتي؟" وقال أيضاً مشاركٌ من المشاركين في مناقشة: "نرى أنَّ الباحثين مسرورون بمشكلاتنا المُزدادَة فبذلك يُجْرُونَ مزيداً من الأبحاث. ...ما نزال نواجه المشكلات ذاتها على الرغم من عدد الباحثين الذين اجتمعنا بهم."

وكان أكثر اللاجئين راغبين عن استئمان أيِّ شخص على ما لديهم من معلومات، لأنَّهم كانوا في محتارين خائفين من إجبارهم على العودة. واعتقد المُسْتَطلَعُونَ أنَّ المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تآمرت هي وحُكومَتَيْ أوغندا ورواندا على قَسْر اللاجئين على العودة إلى رواندا.[2] فضلاً على أنَّ اللاجئين قَد لا يستطيعون توقُّعَ عواقب مساهماتهم في المشاريع البحثية، ويمكن لهذه الحَيْرةُ أنْ تخيفهم وتحول دون مشاركتهم في آخر المطاف.[3] ففي حالة من الحالات، كانت لاجئةٌ أبلغت باحثةً أنَّها أنقذت ناساً في الإبادة الجماعية التي وقعت سنة ١٩٩٤، فأخبرتنا اللاجئة بما نشأ من خَطَرٍ وقلقٍ إذ نشرت الباحثة قصَّتها باسمها وصورتها.

ومن أجل إنشاء الثقة وإثبات الطبيعة التطوعية والمعرفية لمشاركة المُسْتَطلَعينَ، قدَّمت بين يدي اللاجئين استمارات للموافقة عن علمٍ وبيَّنت لهم أنَّ غاية دراستي أكاديمية. غير أنَّه في مناقشةٌ من المناقشات الجماعية قال أحد المشاركين:

"نعلم أنَّك تريدين قصصنا لتنقليها إلى ... الحكومة الرواندية والمفوضيةَ السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين حتَّى [يُخرِجُونا من أوغندا] قسراً، لا بدَّ أنَّهم مُرسِلُوكِ وأنت هنا تخدعيننا بقولكِ إن غاية بحثك أكاديمية."

صنَّفوني أداةً بيَد أصحاب المصلحة المعنيين الذين كانوا قد دبَّروا لإعادتهم قسراً. غير أنني أعدت ذكر غايتي، وأظهرت لهم بطاقتي الهويَّة اللتان لي: الطالبية والجامعية. وقد ساعدتني هذه المعلومات المُضافَة على إنشاء شيء من الثقة، فوقَّعوا في آخر الأمر في استمارات الموافقة. ولكنْ بعد أن كسبت بعض الثقة طَفِقَ لاجئٌ يَسْأَلُ:

"قُلتِ لنا إنَّ غاية دراستك أكاديمية. فكيف يعيننا هذا؟ إنَّنا مرغوبٌ عنَّا في أوغندا. ولكنْ لا نريد العودة إلى رواندا. فكيف يفيدنا بحثك؟"

فبيَّنْت أنَّ البحث سيخرج بتوصيات للسياسة العامة بغية التأثير في السياسة العامة لكي تعالج مسألة الإعادة القسرية إلى الوطن، وكان الظاهر أنَّ هذا التَّبْيَانَ لم يُرْضِهِم البتَّة.

وكان اللاجئون مهتمِّين بالوعود التي وعدهم الباحثون بها. وقالوا إنَّ بعض الباحثين يعدونهم بإرسال تعقيبات ودعوات إلى المؤتمرات، وبعضهم يعدهم بمِنَح دراسية لأطفالهم، وغيرهم يعدهم بأنَّ البحث سَيُوَجِدُ حلاً لمشكلات اللاجئين. «لم أعد أصدِّقهم لأنَّهم يختفون فور حصولهم على قصَصنا. فإذا تتبَّعتهم واتصلت بهم بالهاتف فلا يجيبون،» هذا ما قاله أحد المُسْتَطْلَعينَ.

وكان المُستَطْلَعُون مهتمِّين أيضاً بتأثير الأسئلة الدائرة حول إحجامهم عن العودة إلى رواندا، بقولهم إنَّ من الأسئلة ما ذكَّرهم بما عانوه من قبلُ وبما كان فيهم من ضرر نفساني. فقال أحد المُستجيبِينَ: "ذكَّرتني بعض الأسئلة بالكيفية التي قُتِلَتْ بها زوجتي وأطفالي في رواندا. إنها أسئلةٌ تعيد إلى ذاكرتي ذكريات فظيعة. حتَّى إنَّ الباحثين، مع كل ذلك، لا يكلِّفون أنفسهم متابعةَ أحوالنا ليعلموا أعَادَت إلينا العافية بعد الضرر النفساني الذي أوقعوه فينا بمقابلاتهم أم لا؟" فينبغي للباحثين في حالات كهذه أنْ يديموا البحث عن طرق إفادة فورية - كالنُّصْح والتَّحفيز- وأن يعقِّبوا على ما كان، بدلً أنْ ينشروا الوعود ويقولوا إنها ستُنْجَزُ بعد البحث، فجائزٌ ألَّا تُنجزُ هذه الوعود أصلاً فإلى أنْ تخرج نتائج البحث ربَّما تكون الجماعات قد انتقلت.

هل انتفعوا؟

بعد أنْ نلتُ درجة الدكتوراه، عُدْتُ إلى ناكيڤالي في سنة ٢٠١٥ زائرةً لأجتمع بمُسْتَجيبي بحثي مرةً أخرى واستعلم أحدث أخبار إعادة اللاجئين إلى وطنهم وبند وقف الحماية. وعلى الرغم من أنَّ بعض الناس قد خرجوا من المخيَّم واندمجوا في المجتمعات الأوغندية المحلية (خوفاً من بند وقف الحماية) استطعت أنْ أجتمع بأكثر المستجيبين.

وللاجئين اليومَ رأيٌ مختلفٌ في أمر البحوث. فقالوا إنَّ البحوث هي السبب في بقائهم بأوغندا غير مُخرَجِينَ منها قسراً. ورَوَوْا عدداً من أجزاء البحوث التي نُشرَت محلياً ودولياً، وأشاروا إلى منشورات نشرها مشروع قانون اللاجئين ومشروع باربارا هاريل-بوند الذي اسمه فاهامو (Fahamu) ومنظمات أكاديمية وعدد من المنظمات غير الحكومية، كل هؤلاء جاهدوا في مناصرة حقِّ اللاجئين الروانديين أنْ لا يعادوا قسراً. ثم تحدَّثوا أيضاً عن بعض اللاجئين الذين كانوا يكتبون بجدٍّ في مشكلة اللاجئين الروانديين وما وراءَ إحجامهم عن العودة. وإذ قد كانوا يرون في الأمس أمر البحث كله أمراً مُفرَطاً فيه ما حلَّ شيئاً من مشكلاتهم، فهم اليومَ يقولون إنَّه لولا الباحثون وغيرهم من المناصرين لما أُسقِطَ سنة ٢٠١٣ بند وقف الحماية. ونظراً إلى التغيُّر في وجهة النَظر إلى المساهمة الكامنة في البحوث، فلعلَّ من المفيد أنْ يوسِّع مديرو المخيَّم مدارِكَ اللاجئين في علوِّ شأن البحث.

إكْليئوفاس كاروما *ckarooma@must.ac.ug*
مُحاضِرةٌ رئيسةٌ ونائبة عميد كلية الدراسات المتعددة التخصصات بجامعَة جامعة مبارارا للعِلْم والتِّقانة بأوغندا
www.must.ac.ug

١. Karooma C (2017) *Rwandan Refugees in Southwestern Uganda: Their Attitudes and Responses to Repatriation 1994-2012*. The Edwin Mellen Press. Lewiston, New York
(اللاجئون الروانديُّون في جنوبيِّ غربيِّ أوغنديا: مواقفهم واستجاباتهم للعودة إلى الوطن 1994-2012)
تودُّ الكاتبة هاهنا أنْ تُعرِبَ عن عرفانها جميلَ باربارا هاريل-بوند في الإدارة والإرشاد طوال مدة دراسات الكاتبة لنيل درجة الدكتوراه.
٢. Harrell-Bond B E (2011) 'Cessation Clause Uganda Style', Working Paper 11-001, Northwestern University Center for Forced Migration Studies
(بند وقف الحماية على الطراز الأوغاندي)
bit.ly/HarrellBond-CFMS-WP11-001
٣. Krause U (2017) 'Researching forced migration: critical reflections on research ethics during fieldwork', Working Paper No 123, Refugee Studies Centre
(البحث في الهجرة القسرية: تأمُّلات نقدية في أخلاقيَّات البحث في أثناء العمل الميداني)
bit.ly/Krause-RSC-WP123

هل إجراء البحوث في 'المناطق الساخنة' مُفْرَطٌ فيه؟ مَسَائِلُ أخلاقيَّةٌ في جُزُرِ كارتريت

يوهانس لوتز

جذب وضع سكان جزر كارتريت، الذين تميَّزوا كثيراً بأنَّهم أول 'لاجئي تغيُّر المناخ'، كثيرَ اهتمامٍ بإجراء البحوث عليه. فما تأثير هذا الاهتمام؟ وهل التقيُّد بالأخلاقيَّات المتعارفة مُحسَنٌ؟

أجريت قبل بضع سنوات، في جزء من بحثي في الهجرة التي لها صلة بتغيُّر المناخ، دراسةٌ تجريبية دارت حول أفضل سُبُلِ التفاعل مع الأفراد والمجتمعات المحلية في الجزر المرجانية النائية في شمالي وشمالي شرقي بوغانفيل، وهي منطقة ذات حكم ذاتي في بابوا غينيا الجديدة.[١] وقد اُختِيرَ هذا الموقع تحديداً بعد إجراء بحث ميداني سابق[٢] في اقتراحات جاء فيها أنَّ سكان الجزر في هذا الجزء من العالم قد يتأثرون تأثُّراً خاصًّا بارتفاع مستوى سطح البحر الذي له صلة بتغيُّر المناخ وأسباب حدوثه متعدِّدةٌ وتختلف في المحيطات على حسب الموقع.[٣]

وعلى امتداد عدد من الأسابيع، شملت الدراسة التجريبية مشاركين في البحث (من كلٍّ من المهاجرين والمضيفين في المجتمعات المحلية الأصلية ومجتمعات المقصد) في مواقع مختلفة، من أهمِّها جزيرة تولون المرجانية، المعرفة باسم جزر كارتريت أو كيلينيلاو، وهي مجموعة جُزُرٍ نائيةٍ منخفضة .

وتشير نتائج البحث في الويب إلى اهتمام واسع من وسائل الإعلام بالجزر المرجانية وبالانتقال القسري الحالي والمتوقَّع لسكانها الذي يزيد عددهم على ألفي نسمة من جرَّاء خطر وشيك: خطر الفيضان أو الغَمْر الدائم. وبإيجاز أقول: يظهر أنَّ ما تنشره وسائل الإعلام جعل جزر كارتريت إحدى أكثر المناطق المُهتمِّ بها تحدُّثاً في شأنها عالمياً، فضلاً على مواضيع رئيسية تُكتَب في أمرها تنشرها وسائل الإعلام العالمية الكبرى.[٤] ونظراً لوجود ميلٍ محدد في النشرات الإخبارية إلى التمثيل بعناوين مثيرةٍ للعواطف من مثل 'أَطْلَنْطِسُ المحيط الهادئ: أول لاجئي تغيُّر المناخ'[٥] ولتكرار الوصف في سكان جزر كارتريت بأنَّهم 'أول لاجئين بيئيين' في العالم أو 'أول لاجئي التغيُّر المناخي'، كان من أسباب إجراء الدراسة التجريبية المزيد من المعرفة في أمر الصفات التي يُفضِّل سكان الجزر أنفسهم أن يوصفوا بها أو الكيفيَّة التي يحبون أن يتحدثوا بها هم عن حالهم.[٦]

أثارت الدراسة التجريبية من الأمور الأخلاقيَّة أسئلةً ومسائلَ ذات شأن، ومنها:

- كيف تفهم المجتمعات المحلية الاهتمام الخارجي الكثير والمُستمَرَّ فيه بوضعهم؟
- أمنَ الممكن الإفراط في البحث بالمواقع أو السكان المهم بِه، وكيف يمكن أنْ يؤثر هذا في النَّاس أو أنْ يطرق النتائج؟
- هل من كمٍّ 'مثاليٍّ' للبحث؟ فنظراً إلى ما ليس في الحسبان من تأثيرات يمكن أنْ تُحدثها البحوث في المجتمعات المحليَّة التي في 'المناطق السَاخنة' التي تشهد الهجرة، هل الأحسن أن ترجح كفَّة تقليل البحوث على زيادتها؟
- هل تستفيد المجتمعات المحلية في الأماكن التي يصعب الوصول إليها باكتفاء من الدعاية الإعلامية وهل يرد إليها كل ما يخرج من البُحوث من نتائج وحواصل؟
- أيمكن للزيارات البحثية المُكرَّرة، المُستمَرُّ فيها مع مرور الوقت، أن تؤدي إلى نَسْج توقُّعات لا تأخذ بواقع الحال تدور حول وُرُود مساعدةَ مستقبلية محتملة على ما له صلة بالتكيُّف أو الانتقال أو إعادة التوطين أو الدعم المالي أو كل ذلك في آنٍ معاً؟
- هل تسبب المقابلات المتكرِّرة 'التململَ من البحث'، وهل يمكن أنْ يؤثر تعوُّدُ الأسئلة المُكرَّر ذكرُها شيئاً فشيئاً في نتائج البحث أو أنْ تحرفها عن مسارها؟
- هل تساهم الدعاية في آخر المطاف في حماية المستضعفين بتعريف أوضاعهم في نطاق موسَّع، أم أنَّ المستضعفين في المجتمعات المحلية في حاجة إلى الاحتماء **من** الدعاية؟
- هل تُروِّج الدعاية 'السياحة القائمة على الكوارث'؟
- أيكون من الأخلاقيَّات في بعض الظروف تنظيم الوصول إلى مواقع معيَّنة، أم أنَّ حَرْسَ البوَّابة هذا غير مفيدٌ أو متعالٍ أو مانع لنشوء المعرفة، وبذلك يصير **غير** أخلاقيٍّ؟

- أينبغي أنْ تُدرجَ لجان أخلاقيَّات البحوث الإنسانية بالجامعات مبادئَ توجيهية مُضَافة في إجراءات الأخلاقيَّات ببحوثها (ومن ذلك، ضمان أنْ يُطلَعَ المشاركون في البحوث على نتائجها في الأقل)، أم أنَّ الحمل الإداري التَّزايُدي المرتبط بضَبْط الالتزام الأخلاقي النَّامي بسرعة قد يثقل أو حتَّى يعرقل البحوث في المستقبل؟

وإذ قد كانت الإجابة على جميع هذه الأسئلة أمراً غير ممكن، فمن المحتمل أنْ يكون الإفراط في الإخبار عن جزر كارتريت قد ساهم، جزئياً في الأقل، في تقليل إدراك القوة الفاعلة المحلية. ولا لومَ على سكان الجزر أنْ افترضوا أنَّ الكم الهائل من الاهتمام الخارجي، المستمرُّ فيه من سنين، سيؤدي لا ريَب إلى شيء من الدعم المالي أو العملي أو كليهما، وهو ما لم يحدث في معظمه. ومن هنا أنَّ آثار تواتر الإخبار في وسائل الإعلام المشكلات.

التقيُّد بالأخلاقيات – مِنْ أجل مَنْ هذا التقيُّد؟

عندي، من حيث أنا باحث، أنَّ الكمية الكبيرة للأعمال الكتابية التي كُتِبَت في توظيف المشاركين في البحوث من أجل دراسة التقيُّد بالأخلاقيات ومن أجل توثيقها كانت مستهلكَةً للوقت ومرهقةً. ولقد تألَّفت استمارة معلومات المشارك وموافقته من صفحات كُتِبَتْ فيها معلومات تعالج أموراً من مثل عملية اختيار المشاركين والغرض من الدراسة، ووصف الدراسة والمخاطر، وسريَّة المعلومات والكشف عنها، والشكاوى والتعقيبات على أعمال المشاركين. ونظراً إلى انخفاض معدلات التعليم ومعرفة القراءة والكتابة في المنطقة المَفْحُوص عنها، فلا بدَّ من إثارة سؤال: هل المعلومات الكثيرة المطبوعة باللغة الإنجليزية هي الآلية التي ليس بعدها آلية؟ ثم إنَّه طُلِبَ إلى المشاركين الاختيار من مجموعة من الخيارات يشيرون بها إلى الكيفية التي بها تسند تعليقاتهم إليهم. ثم طُلِبَ إلى المشاركين كتابة التاريخ والاسم في الاستمارة والتوقيع فيها، كل ذلك في حضور شاهد (طلب إليه أيضاً أن يكتب اسمع ويوقِّع في الاستمارة ويبَّين علاقته بالمشارك أو يُخبِر بمزيد معلومات عن نفسه أو كلا الأمرين).

ونُوولَ المشاركون أيضاً استمارة إلغاء الموافقة. فأتاح لهم ذلك إنْ هم عدلوا فيما بعدُ عن رأيهم خيارَ إلغاء موافقتهم في أمر مشاركتهم. ولكنَّ استعمال وثيقة إلغاء الموافقة لكان

بوهانس لوتز

جُزَيرَتا هوين الأولى (الأدنى إلى الناظر) وهوين الثانية في جُزُر تولون المرجانية

أنشأ عقبات عملية صعبة لكلٍّ ساكن في الجزر راغب في إلغاء موافقته السابقة، ذلك إنْ وضعها في ذهننا أنَّه حين كانت الزيارة البحثية لم يكن في الجزر المرجانية كهرباء أو بريد إلكتروني أو بنية تحتية للهواتف الذكية أو مكتب بريد أو عبَّارات منتظمةُ المواعيد. وفي هذه الحالة ما ورد إلينا من استمارات الإلغاء شيءٌ.

ونُوولَ أيضاً استمارةٌ ثالثةٌ تضمَّنت بيان حِفْظ السريَّة للمترجمين الشفويِّين، وطلب أنْ يُكتبَ فيه الاسم والتاريخ والتوقيع، وذلك بحضور شاهد يكتب اسمه ويوقِّع أيضاً. فإنْ وقَّع المترجم الشفوي على الاستمارة يكون قد وافق على "الالتزام بما في [اسم الجامعة] من مبادئ توجيهية أخلاقيَّة وإجراءات". وهناك وثيقة رابعة، وهي استمارة الموافقة على الظهور في الوسائط المتعددة، فكان القصد منها التأكد أنَّ كلَّ أحد صُوِّرَ بأي وسيلة في خلال البحث موافق على أنْ تُستعمَل صوره في "المواد الترويجية والتعليمية والتحريرية، ومن ذلك المنشورات والمواد التسويقية ومقاطع الفيديو والتلفاز والبثُّ بالإنترنت". وهناك الوثيقة الخامسة والأخيرة، وهي إذن التصوير في الموقع، وهي استمارة يطلب بها إلى الموقعين عليها السماح للباحث بتصوير ممتلكاتهم بالصوَّر أو بالفيديو.

من الوجهة العمليَّة، الظاهر أنَّ الوفاء بالطلبات الإدارية لأخلاقيَّات البحث التي فرضتها اللجنة الاستشارية لأخلاقيات البحوث الإنسانية بالجامعة وقسم الإعلام في المعهد أمرٌ يُعيقُ التفاعل بين الباحث والمشارك. وبعد أنْ أسَّست بمقدِّمة بسيطة لشيء من الثقة، ظهر أنَّ تصميم الاستمارات التي تحتاج إلى تشاور وشرح وفهم وتوقيعات كثيرة يُثيرُ شكًّا فورياً من دوافع البحث وتضمُّن الدراسة مصلحة الناس في صميمها بالحقِّ من عدمها. ولقد بدا حذر المشاركين واضحاً في نظرتهم إلى ما وراء الحاجة إلى هذا القدر من الإجراءات القانونية. وللمرء تصوُّر أنْ تكون الزيارات الإعلامية المكثَّفة السابقة قد ساهمت في زرع هذا الشك. ومن هنا ربما يكون الإفراط في الإخبار قد أسهم في جعل سكان الجزر متوجِّسين توجُّساً خاصًّا من الموافقة الأخلاقية المكتوبة.

وبإيجاز أقول: أثار إجراء الدراسة أسئلة عديدة. ومنها على سبيل المثال، أتصبُّ أخلاقيَّات البحوث المعاصرة جُلَّ اهتمامها قبل كلِّ شيء على حماية مصالح المشاركين في الدراسات؟ أمْ أنَّ المؤسسات الرَّاعية تستثمر في الغالب في حماية مصالحها التي لها صلة بسُمْعتها الطيِّبة، ولا سيَّما في ضوء البيئة القانونية التي يكثر اليومَ التنازع فيها تدريجياً؟ وهل يمكن أن يحصل المرءُ حقاً على 'موافقة كتابية خارجة عن علم' في البحوث التي تدور حول المهجَّرين، ولو كان واقع الحال ثقافةً جماعيةً القُدْرةُ فيها على القراءة والكتابة محدودةٌ والتقليد الشفوي متينٌ؟ ثم ما هي القواسم المشترك (وأوجه الاختلاف) بين أخلاقيَّات البحث وأخلاقيَّات الإعلام؟ وأخيراً، على الرغم من نشر أخبار جزر كارتريت نشراً شاملاً، يظهر أنَّه لا يوجد نسبياً إلا القليل من البحوث التجريبية المنهجية الأصلية متاحةٌ في المؤلَّفات التي استعرضها النظراء. والظاهر أنَّه نعم قد أُفْرِطَ في زيارة جزر كارتريت أو في الإخبار عنها، لكنَّ القطعَ بأنه قد أُفْرِطَ فيها البحث، إنْ طُبِّق تعريف دقيقٌ للبحث، أمرٌ مبهَمٌ فيه شُبْهة.

يوهانس لوتز *jluetz@chc.edu.au*
محاضِرٌ رئيسيٌّ، منسِّق في الدراسات العليا ورئيس بحوث، كليَّة كريستيان هيريتج في بريسبان www.chc.edu.au؛ وأكاديميٌّ مساعدٌ في كلية العلوم الاجتماعية بجامعة نيو ساوث ويلز في سيدني *https://socialsciences.arts.unsw.edu.au*

١. يشكر المُؤلِّف لبونيفاس واداري مدَّ يد العون في البحث ببوغانفيل، ولجون كونل وبِنْ ماير ز تعليقاتهما المفيدة. ويعترف المؤلِّف أيضاً بمِنَّة جامعة ساوث إيست ويلز بسدني والمُنظمة الدولية للرؤية العالمية.

٢. Luetz J M (2008) 'Planet Prepare: Preparing coastal communities in Asia for future catastrophes', Asia Pacific Disaster Report, World Vision (تحضير الكوكب: تهيئة المجتمعات المحلية الساحلية في آسيا لمواجهة الكوارث المستقبلية) www.wvi.org/asia-pacific/publication/planet-prepare

٣. Connell J (2015) 'Vulnerable islands: Climate Change, Tectonic Change, and Changing Livelihoods in the Western Pacific', *The Contemporary Pacific*, 27(1), 1–36 (الجزر الضعيفة: تغيُّر المناخ والتغيُّر التكتوني وسُبُلُ المعيشة المتغيِّرةُ في غربيِّ المحيط الهادئ) https://core.ac.uk/download/pdf/32302769.pdf

٤. See also Bronen R (2014) 'Choice and necessity: relocations in the Arctic and South Pacific', *Forced Migration Review* issue 45 (الخيار والضرورة: أوضاع الانتقال في القطب الشمالي وجنوبيِّ المحيط الهادئ) www.fmreview.org/ar/crisis/bronen

٥. Vidal J (2005) 'Pacific Atlantis: first climate change refugees', *The Guardian* (أطْلَنْطسُ المحيط الهادئ: أول لاجئي تغيُّر المناخ) bit.ly/Vidal-Pacific-Atlantic-2005

٦. See Luetz J M and Havea P H (2018) 'We're not Refugees, We'll Stay Here Until We Die! – Climate Change Adaptation and Migration Experiences Gathered from the Tulun and Nissan Atolls of Bougainville, Papua New Guinea' in Leal Filho W (Ed) *Climate Change Impacts and Adaptation Strategies for Coastal Communities*, Springer Nature, Cham (لسنا بلاجئين وباقون هنا حتَّى نلفظ أنفاسنا! - التكيُّف مع تغيُّر المناخ وتجارب الهجرة المُتحصَّلة من جزر تولون ونيسان المرجانية في بوغانفيل في بابوا غينيا الجديدة) bit.ly/Luetz-Havea-2018

الأخلاقيَّات والمساءلة في البحث في شؤون العنف الجنسي ضد الرجال والأولاد

سارة شينويذ وسارة مارتِن

يحتاج البحث في العنف الجنسي ضد الرجال والأولاد في أوساط العمل الإنساني إلى سبر آراءٍ متعارضة متعددة لها صلة بالأخلاقيَّات والمساءلة.

في يناير/كانون الثاني من عام ٢٠١٨، أطلقت لجنة اللاجئات مشروع مناهضة العنف الجنسي وهو مبادرة تمتد على مدار ثلاث سنوات تركز على العنف الجنسي ضد المُهجَّرين من الرجال والأولاد[1] بمن فيهم المثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغيري الجندر (إل جي بي تي +) وغيرهم من ذوي التوجه الجنسي المتنوع والهُوِيَّة الجندرية و/أو التَّعبير عنها. ويتضمن المشروع عدة نشاطات مَن بينها تطبيق بحث استكشافي تطبيقي على اللاجئين في بنغلاديش وإيطاليا وكينيا. ونظراً لحساسية موضوع البحث، كان استضعاف المشاركين بالبحث واحتمالية تعرضهم للضرر والتصدي لقضايا السلامة والبعد الأخلاقي في البحث من الأمور المهمة.

وتمثلت الخطوة الأولى في إجـراء البحث الـذي يشتمل على الأشخاص مباشرة ضمان الحصول على الموافقة الأخلاقية من الجهة المعنية، إلاَّ أنَّ مجالس مراجعة الشؤون الأخلاقية الأكاديمية والحكومية لم تكن في كثير من الأحيان على اطلاع بالبحوث في البيئات الإنسانية بل ربما كانت تميل إلى حجب منح موافقتها. ثمَّ إنَّ الجهات الفاعلة الإنسانية غالباً ما تعاني من ضعف داخلي في القدرات البحثة وقد يتضافر ذلك مع شح التمويل والضغوط على الوقت بسبب متطلبات المانحين والحاجات الإنسانية الملحة. وربما نُظر إلى السعي وراء الموافقة الأخلاقية لإجراء البحث على أنَّها مضَيعة للوقت أو أنَّها أصعب من أن يدروسوا أمرها أو أنَّها غير ضرورية أساساً. لكنَّ تلك الخطوة كانت محورية خاصة نظراً لغياب منظومات الحماية الفاعلة في كثير من البيئات الإنسانية. وإذا ما حُصل على الموافقة الأخلاقية من مؤسسة ما خارج بلد الدراسة، فلا بد وقتها من البحث عن موافقة من مجلس وطنية للمراجعة المؤسسية أو أي هيئة اعتماد محلية أخرى. (في البيئات التي تتسم فيها مجالس المراجعة الأخلاقية بالفساد أو ضعف الفعالية أو التي لا تكون تلك المجالس موجودة فيها أصلاً، قد لا يكون الحصول على الموافقة المحلية أمراً مفيداً ويمكن وقتها البحث عن بدائل أخرى.)

فعلى سبيل المثال، في إطار مشروع مناهضة العنف الجنسي للجنة اللاجئات، تمكنا من الحصول على الموافقة الأخلاقية من جامعة نيو ساوث ويلز في أستراليا ومن هيئة البحوث الوطنية (كيمري) في كينيا. لكنَّنا مع ذلك واجهنا معوقات مختلفة في الحصول على الموافقة الأخلاقية في كل من إيطاليا وبنغلاديش، وكذلك واجهتنا صعوبات أخرى بسبب ندرة مجالس المراجعة الأخلاقية التي تراجع الأبحاث غير الطبية ومحدودية تمويل المشروع ومحدودية الوقت المتاح. وريثما تتم عملية المراجعة الرسمية، أسسنا مجموعات مرجعية تضم باحثين محليين وخبراء في الحماية لمراجعة بروتوكول البحث وأدواته وتوفير الإرشادات التوجيهية بشأن القضايا الثقافية والسياسية وتقديم المشورة العامة حول المخاوف الأخلاقية. وفي إيطاليا، رغم إعلامنا بأنَّ جامعة باليرمو ليس فيها مجلس مراجعة أخلاقية للبحوث العلمية الوطنية، توجهنا إلى قسم علم النفس والاجتماع والخدمات التربوية فيها وطلبنا إليهم إعداد مراجعة غير رسمية وتقديم موافقتهم الخطية لبروتوكول المشروع. إضافة إلى ذلك، عقدنا اجتماعاً تشاورياً عالمياً بحضور ١٢ خبيراً فنياً لمراجعة البروتوكول والأدوات وإثرائنا بمعطياتهم حول الاعتبارات الأخلاقية.

الامتثال للإرشادات التوجيهية الأخلاقية

تشير منظمة الصحة العالمية في إرشاداتها التوجيهية[2] الأخلاقية إلى عدم جواز إجراء المقابلات مع ضحايا العنف الجنسي إلا إذا انعدمت البدائل. ومن جهتنا، لم تكن مقابلات الناجين ضَرورَةً لتحقيق أهدافنا البحثية ولم تكن أمراً يوافق الأخلاق نظراً لحالة الاستضعاف التي يمر بها المشاركون واحتمالية وقوع آثار سلبية فيهم. بل كانت المعلومات المستقاة من مصادر ثانوية وثالثية كافية. إلاَّ أنَّه رغم التركيز للمشاركين بأنه ليس من المطلوب منهم أن يتحدثوا عن خبراتهم الشخصية في العنف، عمد بعضهم إلى الإفصاح عفوياً عن تلك التجارب وكان منهم من فعل ذلك من مجموعات التركيز إذ باحوا بقصصهم لأفراد المجتمع المحلي.

ولتوجيه المشرفين نحو المساعدة، طوَّرنا أوراق معلومات المشاركين (وترجمناها إلى اللغات المطلوبة) وتضمنت تلك الأوراق جهات الإحالة المحلية للرعاية الصحية والنفسية-الاجتماعية وراجعها ودققها متخصصون في مجال العنف القائم على الجندر و/أو الحماية و/أو الصحة. وتُقدَّم تلك الأوراق إلى جميع المشاركين بغض النظر عما إذا كانوا قد أفصحوا عن تجاربهم الشخصية حول العنف أم لا. وتعمدنا حذف عبارة 'العنف الجنسي' من الاستمارة للترويج لسرية المعلومات وخفض احتمالية الوصم بالعار إلى الحد الأدنى وخفض أي تبعات سلبية محتملة أخرى. كما وضعنا بوتوكولاً[3] معدلاً لطلب الاستغاثة لمساعدة الباحثين في تحديد مؤشرات طلب الاستغاثة خلال المقابلة أو خلال جلسة المجموعة

المركزة والاستجابة لها كما هو مطلوب. وطلبنا تقديم المشاركة لموافقة مدروسة في بداية جلسة مجموعة التركيز وتأكدنا من ذلك مع المشاركين من خلال إثارة النقاش لتأكي حقهم في العزوف عن الإجابة عن أي أسئلة لا يحبون الإجابة عنها وأخبرناهم أن لا تعبات سلبية عليهم بسبب ذلك الإحجام.

الاعتبارات الأخلاقية المترتبة على مشاركة المراهقين

توجب الإرشـادات التوجيهية لمنظمة الصحة العالمية تقديم ضمانات إضافية في حالة المشاركة المباشرة للأطفال في البحث. وكان من المهم الحصول على إفادات المراهقين للوقوف على طبيعة العنف الجنسي الممارس ضد الأولاد وفهم خصائصه وآثاره إضافة إلى تحديد العوائق والجوانب التي تروج لإقبالهم على الخدمة. وتفادياً لإعادة إنتاج أوجه القصور في البحث الأولي حول العنف الممارس ضد المرأة الذي تجاهل لدرجة كبيرة المراهقات، أدخلنا اعتبارات أخلاقية إضافية في عملية البحث لضمان اشتماله على المشاركات المراهقات (الفئة العمرية ١٥–١٧ عاماً).

وقبل جميع البيانات، طلبنا الموافقة المدروسة من ذوي المراهقات والمراهقين أما في حالة القاصرين غير المصحوبين ببالغين فطلبنا الموافقة من منظومة الرعاية المؤسسية كالباحث الاجتماعي أو المستشار النفسي. وحضر جميع جلسات مجموعات التَّركيز التي أجريت مع القاصرين غير المصحوبين ببالغين وصي أو/و باحث اجتماعي و/أو مستشار نفسي و/أو خبير في شؤون العنف القائم على الجندر. أما بخصوص المراهقين المستضعفين من ذوي الحماية والدعم المحودين مثل القاصرين والقاصرات غير المصحوبين ببالغين الذين يعيشون في التجمعات غير الرسمية، فقد استثنيناهم من عينة البحث.

ومع تقدم العمل في المشروع، بدأنا عملية التأمل حول الطرق الأفضل أخلاقياً لإشراك المشاركين من مراهقين ومراهقات. وعدا عن أننا طلبنا إلى المراهقين من لاجئين ولاجئات بأن يقدموا لنا أمثلة عن رفض الموافقة، وجدنا من الناجع أن نقدم لهم عدداً متنوعاً من الأمثلة الملفوظة التي تفيد برفض الموافقة والإحجام عن الإجابة والقرار بالانسحاب، وبذلك نضمن قدرة المراهقين والمراهقات على التعبير على الفور عن رفضهم عندما يريدون ذلك، وبالفعل استخدم بعض المراهقين والمراهقات تلك التعبيرات اللغوية في القفز عن بعض الأسئلة أو تجاهلها خلال النقاش.

ثم إنَّنا ترجمتا ملخصات عن البحث وشاركنا بها المستجيبين والمستجيبات وشركاء البحث التنفيذيين لغاية تعميمها بهدف ضمان حصول اللاجئين ومقدمي الخدمات المحليين على معلومات مدروسة حول النتائج والتوصيات. وتعاونا مع منظمة الأمم المتحدة للأمومة والطفولة (اليونيسف) في إيطاليا فطوَّرنا معهم ملخصاً صديقاً لفئة المراهقين والمراهقات لتلك النتائج باستخدام لغة مناسبة ورسوم تصويرية.

سبر الأخلاقيات والعواطف الوجدانية

إننا نشعر بأنَّ مسؤولية أخلاقية عميقة تقع على عاتقنا بأن نضمن التزامنا بالمسؤولية تجاه توثيق أصوات المشاركين وتجاربهم والتشارك بها. فكثيراً ما يقول لنا بعضهم "أخبروا الناس عما حدث لي لكي يتمكن أحدهم من فعل شيء إزاء ذلك". فالمشاركون في البحث يستذكرون قصص العنف والفقدان الرهيبة التي حدثت معهم بل انفجر بعضهم باكياً وهو يتحدث عما جرى له. وكذلك الأمر بالنسبة لمقدمي الخدمات الذين قد يكشفون في معرض حديثهم ما يختلج أنفسهم من عواطف وجدانية. وذات مرة، انفجر أحد مقدمي الخدمات باكياً عندما استذكر قصة لاجئ فتى تعمد الناس أن يشوهوا وجهه لأنه كان بشوشاً كثير الابتسام. ومثل هذه القصص قد يكون لها وقع عاطفي على أكثر عاملي الخدمات الإنسانية خبرة كما أنَّ الحزن والأسى قد يصبحان تحصيل حاصل عندما يعود المرء فيتحدث عن قصص العنف والظلم في معرض تنقيته للبيانات وترميزها وتحليلها.

ومن هذا المنطلق، نعمل على تحديد سلم أولويات الرعاية الشخصية، بعدة طرق، منها تضييق الوقت الممنوح للمشاركة بالبيانات الصعبة وبناء الدعم الإيجابي خارج العمل. ونعمل على تطوير مُجمَّع تدريبي (موديول) بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للأمومة والطفولة (اليونيسف) لدعم الوسطاء الثقافيين (المُفَسِّرين الشفويين) لكي نُحسِّن استجابتنا لحالات الإفصاح عن العنف الجنسي أو خفض حالات تكرار الشعور بالصدمة النفسية غير المباشرة، بينما نقدم في بنغلاديش الدعم في مشروع مع منظمة الإجراء القانوني العالمية لتطوير نقاط الارتباط للروهينغيا لتحسين ربط الناجين من الذكور والجنس الثالث مع الخدمات ويتضمن ذلك مُكوِّناً خاصاً بالرعاية الذاتية لنقاط الارتباط.

ضمان المساءلة إزاء النِّساء والفتيات

نظراً لتزايد الاهتمام الممنوح للعنف الجنسي ضد الرجال والأولاد، لا بد من إيلاء الأولوية أيضاً للنِّساء والفتيات والترويج للمساواة في الجندر. ويعني ذلك، على سبيل المثال، ضمان عدم تعزيز البرامج والمناصرة الخاصة بالناجين الذكور للمعايير الاجتماعية الذكورية الضارة أو الممارسات المرتبطة بها ولا ينبغي في الوقت نفسه من أن يكون ذلك على حساب الموارد أو الاهتمام بالمرأة والفتاة. وتخصيص المساحات والتمويلات والبرامج مخصصة للنِّساء والفتيات من الأمور المُحدَّثة في القطاع الإنساني، كما أنَّها ليست من الإنجازات التي يمكن تحقيقها بسهولة، إلا أنَّ تزايد الاهتمام

العالمي والمناصرة حول المرأة والفتاة لم يُترجَم بعد إلى واقع ملموس في التمويل الثابت أو تقديم الخدمات الممنهج. ونحن نعمل على تبديد الإيمان الخاطئ بأنَّ خدمات ما بعد التعرض للعنف الجنسي متاحة على نطاق واسع للمرأة والفتاة دون الرجال والفتيان. وعبر مختلف البيئات الإنسانية، هناك حاجة ماسة لتعزيز تلك الخدمات لجميع الناجين والناجيات. وبذلك، لا تقتصر مناصرتنا ولا خدماتنا على الناجين الذكور وحدهم، بل نركز أيضاً على تقديم الخدمات الشاملة والتكميلية التي تلبي حاجات الناجين والناجيات من العنف الجنسي، إناثاً كُنَّ أم رجالاً، إضافة إلى الأشخاص على اختلاف توجههم الجنسي وتعبيرهم أو هُوِيَّتهم الجندريين.

انطباعات

خلال عملية البحث، أبدى موظفو المشروع وأعضاء المجموعة الاستشارية انطباعاتهم حول الاعتبارات الأخلاقية والمساءلة وكيف كان من الممكن تحسينها في المشروع. واشتملت انطباعاتهم تحديداً على ما يلي:

- أنَّ المشورع لو راعى اشتمال ممثلين عن النساء المحليات ومجموعات المثليين والمثليات ومغيري الجندر (جي بي تي+) و/أو اللاجئين الأعضاء في لجان المرجعيات الوطنية كان من الممكن أن يعزز من المساءلة تجاه المرأة والفتاة ومجموعات المثليين والمثليات ومغيري الجندر (جي بي تي+). ففي أغلب الأحيان، كانت مجالس المراجعة الدولية تضم الأكاديميين والخبراء من دول الشمال العالمي، وكان قوام تلك المجالس يفتقر إلى تمثيل الأفراد القادرين على التعبير عن منظورات المشاركين في البحث.
- مع أنَّنا عممنا نتائج البحث على مقدمي الخدمات، فقد كان من الممكن أن نجري متابعة للترويج لزيادة نطاق تعميمها بين الفئات السكانية ممن اللاجئين.
- هناك درجة ملموسة وملحوظة من استطاعة اللاجئين المشاركين الصمودَ في البحث تجسدت في تشاركهم في قصصهم. إلاَّ أنَّ ذلك يدعونا للتساؤل فيما إذا كان هؤلاء المشاركين قد واجهوا آثاراً سلبية عاطفية أو اجتماعية بعد نقاشات مجموعات التَّركيز، ما يدعونا للتساؤل أيضاً عن التدابير الإضافية التي يمكننا اتخاذها لتعزيز حُسْنِ أحوالهم. ولذلك، سوف نعمل في المرحلة الثانية من المشروع على التركيز على دعم الناجين والناجيات للوصول إلى الرعاية الصحية العقلية النوعية والدعم النفسي الاجتماعي إلى غير ذلك من خدمات.

سارة شينويذ *svproject@wrcommission.org*
مُؤسِّسة ومديرة مشروع مناهضة العنف الجنسي/ومستشارة اللجنة النسائية المعنية باللاجئات
www.womensrefugeecommission.org

سارة مارتن *smartindc@gmail.com*
خبيرةٌ مستقلةٌ في شؤون العنف القائم على الجندر وعضوةٌ في اللجنة الاستشارية العالمية بمشروع مناهضة العنف الجنسي

١. هذه الدراسة مركوزةٌ في الأفراد الذين يُعرَّفون بأنَّهم رجال أو أولاد أو صُنِّفوا من قبل بذلك. ونستعمل هنا مصطلح 'الرجال والأولاد' لسهولة القراءة ونُقِرُّ أنَّه لا يضم كثيراً من ذوي التوجه الجنسي المتنوع والهُوِيَّة الجندرية و/أو التَّعبير عنها الذين يشملهم نطاق الدراسة.

٢. WHO (2007) *Ethical and safety recommendations for researching, documenting and monitoring sexual violence in emergencies* (توصيات في الأخلاق والسلامة للبحث والتوثيق ورصد العنف الجنسي في حالات الطوارئ) bit.ly/WHO-Sexual-Violence-Emergencies-2007

٣. Burke Draucker C, Martsolf D S and Poole C (2009) 'Developing Distress Protocols for Research on Sensitive Topics', *Archives of Psychiatric Nursing* 23:5 (وَضْعُ بروتوكولات الاستغاثة للبحث في المواضيع الحساسة) bit.ly/Distress-Protocols-2009

خيارات الوصول إلى نشرة الهجرة القسرية - أشياء ربما لا تعرفها...

هل تريد أن تعرف فور صدور عدد جديد أو دعوة للمشاركة بالمقالات على الإنترنت؟

- سجِّل اشتراكك في التنبيهات الإلكترونية (التي تتضمن روابط المقالات على الإنترنت) www.fmreview.org/ar/request/alerts.
- انضم إلينا على تويتر @FMReview أو على صفحتنا في فيسبوك www.facebook.com/FMReview

تذكير: ننشر أعدادنا باللغات الإنجليزية والفرنسية والإسبانية والعربية بنسختيها المطبوعة والإلكترونية على الإنترنت...

هل ترغب في قراءة مقالات النشرة بنسختها الإلكترونية على الإنترنت أو بنسختها المطبوعة أو على ترغب في الاستماع إلى البودكاست؟

- اقرأ كل عدد على الإنترنت ولك أن تختار قراءة العدد كاملاً بنسق PDF أو المقالات المنفردة بنسقي HTML أو PDF: www.fmreview.org/ar
- استمع إلى المقالات الفردية من نشرة الهجرة القسرية (بالإنجليزية فقط): bit.ly/2Ya5NsO
- اطلب نسخة مطبوعة من المجلة كاملة أو الملخص الملحق بها (مع كودات القارئ الآلي QR وروابط موقع الإنترنت): www.fmreview.org/ar/request/print

الأخلاقيَّات والموافقة في تقديم خدمات التوطين

كارلا نايتُن وسالي بيكَر

يمكن لمقدمي الخدمات العاملين في سياقات التوطين أنْ يزيدوا من تطبيق مبادئ البحث العلمي حتَّى يتحسَّن تمكين الوافدين الجدد من فهم مسائل الحقوق والموافقة.

يشتمل نطاق العمل الأكاديمي على التخطيط الحسن لمشروعات البحوث وإجرائها بما يتماشى مع أربعة مبادئ رئيسية لأخلاقيات البحث العلمي وهي عدم الإضرار بالغير وتحقيق المنفعة والعدالة والتحلي بالاستقلالية. وبالفعل، لا يمكن لباحثي الجامعات المضي قدماً في مشروعاتهم البحثية قبل الحصول على موافقة من مجلس مستقل مختص بمراجعة الأخلاقيات المؤسسية. إلاَّ أنَّ مثل تلك الرقابة ليست شائعة في قطاع التوطين بل قد يشوب حدود النطاق الأخلاقي الغموض عندما تسعى منظمة تقديم الخدمات إلى إشراك الفئات المستفيدة منها في بحوث البرامج والتقييم أو المناصرة.

وقد أوضح عملنا في قطاع التوطين في أستراليا استمرار التحدِّيات التي تحول دون استمرارية استحصال الموافقة المدروسة والتأكد من وقوف المستفيدين على فهم كامل لتبعات العقد الرسمي الذي يبرمونه مع المنظمة التي تقدم لهم الخدمات. وعندنا أنَّ مقدمي الخدمات قد يحققون فائدة لأنفسهم إذا ما طبَّقوا مبادئ أخلاقيات البحث العلمي في تطوير ممارسات أفضل بغية التأكد من امتناع مزاولي التوطين من الإضرار عن غير قصد بحق الشخص في اتخاذ قرار مستقل حول مشاركته أو الإجحاف بذلك الحق أو منعه.

إدارة الموافقة والتوقعات

في المنظمات الخَدَميَّة، لا تختلف استمارات خصوصية المستفيدين وموافقتهم عن استمارات البيانات والموافقة التي درجت البحوث على استخدامها، فهي في نهاية المطاف تنصب في حماية الفرد والمنظمة على حد سواء. وتغطي النماذج الشروط التشريعية المهمة وتضمن امتثال مقدمي الخدمات للشروط التنظيمية. ولذلك الغرض، يستخدم مركز مصادر طالبي اللجوء في فوتسكراي وهي ضاحية من ضواحي ميلبورن في أستراليا ميثاق الحقوق والمسؤوليات. والميثاق هو استمارة أعدتها المنظمة لغايات الاستخدام الداخلي بحيث يوقع عليها الأعضاء الجدد ويمنحون بموجبها موافقتهم على جمع بياناتهم الشخصية وتخويل المنظمة في مشاركة تلك البيانات بطرق محددة لضمان تقيم خدمات مناسبة وشاملة. وتوضح الاستمارة أيضاً التوقعات المرجوة من المشاركة بين المستفيد ومقدم الخدمات (وعلى الأخص منها الحقوق والمسؤوليات).

وهكذا، عندما يحصل الفرد على دعم مركز مصادر طالبي اللجوء أو خدماته، يُطلَب إليه توقيع ميثاق الحقوق والمسؤوليات المتاح باللغة الإنجليزية وبعض من اللغات الأخرى للجاليات (الفارسية والدارية والملاويَّة والأوردية). وينبغي شرح ميثاق الحقوق والمسؤوليات بلغة يفهمها المستفيدون كما لا بد من الاستعانة بمترجم شفوي عند الضرورة لكي يؤكد المستفيد على فهمه لحقوقه ومسؤولياته. لكنَّنا نرى أنَّ كثيراً من المستفيدين لن يخاطروا بالاعتراض على شروط العقد أو الامتناع عن توقيعه تخوفاً من جانبهم من فقدان القدرة على الوصول إلى الخدمات.

ومن ناحية إدارة التوقعات، عُقدَت جلسة لمجموعات التركيز حضرتها إحدى عشرة مشاركة في البرامج في فبراير/شباط ٢٠١٩ لتحديد توقعات المشاركات في برنامج تمكين المرأة الذي ينفذه مركز مصادر طالبي اللجوء، وأثير في الجلسة تحدٍّ أخلاقي بشأن كيفية الإقرار بمساهمتهن. وكانت أغلبية النساء إما من ذوات الدخل المنخفض جداً أو من المتعطلات عن العمل. وبعد دراسة متأنية، تقرر منح قسيمة تسوق من أحد الأسواق بقيمة ٢٥ دولاراً أسترالياً نظير الوقت الذي منحته النساء في الحضور وتعويضاً عن أجور النقل ولقاء المعلومات التي يساهمن بها. وتمثل محور المشكلة الأخلاقية فيما إذا كان ذلك الإجراء سوف يمثل سابقة وتوقعاً بأنَّ المساهمات في تطوير عمل تقديم الخدمات وتحسينه يجب أن يرافقها على الدوام نوع من التعويض. فموارد مركز مصادر طالبي اللجوء محدودة، ما يعني أنَّ مثل ذلك التعويض يفتقر للاستدامة والواقعية.

وكما الحال في بيئات البحوث، تلقى المسؤولية على عاتق المنظمات الخَدَميَّة مثل مركز مصادر طالبي اللجوء في الامتناع عن الإضرار بالغير وذلك عن طريق إدارة التوقعات. فهناك التزام أخلاقي يقع على عاتقها لتحسين حياة الناس (تحقيق المنفعة) وعليها أن تنتهج العدالة والشفافية في عملها كما عليها أن توفر الظروف المناسبة لإضفاء الاحترام المتبادل على المشاركة بين المنظمة والمستفيدين. إضافة إلى ذلك، يتحمل مقدمو الخدمة مسؤولية إدراك اختلال التوازن في القوة الذي يشوب آلية جمع المعلومات من المستضعفين من المجتمعات

المستضعفة أو طالبي اللجوء الذين لا يجدون فرصاً كبيرة نظراً لمحدودية وصولهم للموارد.

وهنا، تظهر أهمية التفكير الانعكاسي. والتفكير الانعكاسي بالتعريف "عملية التأمل الناقد لنوعية المعلومات الناتجة عن البحوث وكيفية توليد تلك المعلومات"[1] ولا بد من انتهاجه عند دراسة الكيفية التي تسوء فيها التحديات الأخلاقية للحصول على الموافقة المدروسة نظراً لأنَّ استخدام الناس للخدمات معزُوٌّ لتعاظم الخطر المالي الذي يواجهونه. وفي هذه الحالات، على مقدمي الخدمات أن يستفهموا عما إذا كان المستفيدون يتصورون أنَّهم ملزمون أو شبه مجبرين على المشاركة في النشاطات بناء على 'طلب' مقدمي الخدمات، ولا بد أيضاً من التفكير في كيفية خفض تلك التصورات بوجود التزام إزاء المنظمة.

ثم إنَّ على مقدمي الخدمات أن يتنبهوا للحالات والأوقات التي يعبر فيها المشاركون عن تلك التصورات والآراء في أماكن أخرى. فقد لا يكون المشاركون، المستفيدون من الخدمات، على علم بأنَّ مشاركتهم في برنامج ما قد تؤدي إلى إعادة ذكر كلماتهم في بيئة أخرى، ولذلك غالباً ما تُستخدَم القصص المركبة والمخفُّي مؤلفوها ضمن دراسات الحالات لغايات تقييم البرامج وتقديمها للجهات الممولة أو لغايات المناصرة.

ما الأشياء الأخرى التي يجب فعلها؟

يستخدم مركز مصادر طالبي اللجوء، شأنه في ذلك شأن غيره من مقدمي الخدمات، ميثاق الحقوق والمسؤوليات للتأكد من وضوح التوقعات لكل من المستفيد والمركز منذ اللحظة الأولى للشراكة فيما بينهما. إلا أنَّ الاستمارة وحدها لا يمكن أن تشتمل على كل التعقيدات الأخلاقية التي قد تظهر في أثناء العمل مع الفئات المستضعفة ولأجلهم. ولذلك، نسعى في مركز مصادر طالبي اللجوء للترويج للتوصيات التالية للتأكد من حصول مقدم الخدمة على الموافقة المدروسة من المستفيد:

- كن على وعي ثقافي: ميثاق الحقوق والمسؤوليات قائمة طويلة ويصعب قراءتها وقد لا تكون مألوفة لدى قارئها بل قد تكون ظلال معانيها عصية على الفهم بحسب اختلاف الثقافات.
- إدراك عوائق اللغة الإنجليزية التي تحول دون فهم القارئ: اشرح النقاط الأساسية بلغة إنجليزية مبسطة ووضح المعلومات للمستفيد وتحقق من فهمه لها واستعن بمترجم شفوي إذا كانت قدرة استيعاب المستفيد للغة الإنجليزية ليست بالقدر الكافي لإعطائه موافقة مدروسة.
- كن على اطلاع بالصدمات وكن أهلاً للثقة: عندما يرزح الناس تحت ضغط التوتر، تتعطل ذاكرتهم وقد لا يقدرون على تذكر توقيعهم لميثاق الحقوق والمسؤوليات أو قد لا يتذكرون فقراته، ولذلك احرص على إعطائهم نسخة من الميثاق ليقرؤوه مجدداً.
- تأكد من استمرار عملية الحصول على الموافقة وكن على وعي بأنَّ علاقة المستفيد بمقدم الخدمة ستتغير مع مرور الوقت.
- أتح الخيارات: ينبغي أن يفهم الأفراد الحاصلون على الخدمة نطاق الخيارات المتاحة سوف يشاركون بها وينبغي أن تكون لهم القدرة باختيار قبول طريقة والتخلي عن طريقة أخرى وذلك عن طريق التذكير بالخيارات وأهليتهم للاختيار، فمقدم الخدمة بذلك التذكير يتشارك بسلطته مع المستفيدين أو الأعضاء.

وأخيراً وليس أخراً، نرى أنَّه بمقدور مقدمي خدمات التوطين الاستفادة من تأسيس لجان رقابية كمثل ما درجت عليه العادة في مجالس المراجعة الأخلاقية في الجامعات مع ضرورة التَّخَفُّف من المعايير في تلك اللجان وجعل تلك اللجان أقلَ رسمية من الجامعات، إذ يمكن لتلك اللجان أن تجتمع وتناقش الإرشادات التوجيهية وتقدمها حول مختلف التحديات الأخلاقية التي وصفناها في مقالتنا هذه. والأمثلة كثيرة حول الممارسات الجيدة للتوطين المدروس أخلاقياً، إلاَّ أنَّه ما لم يكن هناك عمل جماعي وما لم تُعقَد الحوارات حول الممارسة المعيارية للأخلاقيات، فسيكون الخطر عظيماً في أن يتسبب مقدمو خدمات التوطين في إلحاق الضرر بالآخرين عن غير قصد.

كارلا نايتُن *carla.n@asrc.org.au*
مُديرةُ برنامج إمباورمنت باثويز في مركز مصادر طالبي اللجوء
www.asrc.org.au

سالي بيكَر *sally.baker@unsw.edu.au*
مُحاضِرةٌ في العلوم الاجتماعية في جامعة إنيو ساوث ويلز بسِدْني
www.unsw.edu.au

١. Guillemin M and Gillam L (2004) 'Ethics, Reflexivity, and "Ethically Important Moments" in Research', *Quality Inquiry*, 10 (2), 261–280
(الأخلاقيَّاتُ والتفكيرُ الانعكاسيُّ «واللحظات المهمة أخلاقياً» في البحث)
bit.ly/Guillemin-Gillam-2004

البحوث الأوليَّة الأخلاقية التي تُجرِيهَا الجِّهاتُ الفاعلة في ميدان العمل الإنسانيِّ

بريسكا بينلِّي وتمارا لُو

يزداد حَذْوُ الهيئات الإنسانية حَذْوَ الأوساط الأكاديمية بتأليف لجان مراجعة للأخلاقيات، وهاهنا إحدى هذه الهيئات تعرض لفوائد ذلك وعيوبه.

كان بين آخر سبعينيات القرن العشرين وأول ثمانيناته أنْ طفقت الهيئات الغربية للبحوث والحكومات الغربية تألف لجان مراجعة للأخلاقيات الداخلية فأصبحت هذه اللجان اليومَ السبيل الرئيسية التي بها تعالج المؤسسات الأكاديمية همومها الأخلاقية. أمَّا في المنظمات غير الحكومية، فعلى الرغم من إجراء جمع البيانات الأولية فيها وهو جزءٌ من تقدير الحاجات والرصد والتقييم، لم يرَ كثيرٌ منها سابقاً في البحوث أنَّها جوهر رسالتها. وكان فيها أيضاً افتراضٌ وهو أنَّ المبادئ التوجيهية الإنسانية من مثل حب الخير للإنسان والحيَاد والمعاملة بالسَّواء كافية من حيث هي إطار أخَلاقيٌّ واسع لأنشطة البحث.

ولكنْ نظراً إلى أنَّ البحث بات أكثر تعقيداً ومهنية وازداد كونه جزءاً جوهرياً في نشاطات الجهات الفاعلة في ميدان العمل الإنساني سواءٌ في الميدان أو في المناصرة، تُنشئُ كثيرٌ من المنظمات غير الحكومية اليومَ أنظمة لتسديد بحوثها، متتبعةً إلى حدٍّ ما طُرُقَ الأوساط الأكاديمية. ويؤثر المانحون أيضاً في هذا الاتجاه فهم يطلبون بازدياد إلى الذين يُموِّلونهم أنْ يلتزموا الشروط الأخلاقية الرسمية.

وفي أكتوبر/تشرين الأول سنة ٢٠١٨، أطلقت منظمة إنقاذ الطفل في المملكة المتحدة (SCUK)[1] السياسة العامة في البحث والتقييم وضعتها هي، وفيها أحكامٌ في أخلاقيَّات البحث، وألَّفت لجنة مستقلة لمراجعة الأخلاقيات قوامُها خبراءٌ خارجيُّون. وتوجب هذه السياسة أن تُراجِعَ اللجنة كلَّ بحث أولي تشترك فيه منظمة إنقاذ الطفل بالمملكة المتحدة. وبعد مدة وجيزة من إطلاق السياسة العامة، طلب إلينا زملاؤنا أنْ نسمك زمام جزأين من بحث أولي. وتضمَّن ذلك البحث جَمْعَ بيانات نوعية في نيجيريا وجمهورية الكونغو الديمقراطية من الأطفال المتضررين من النزاع ومقدِّمي رعايتهم، وكان ذلك جزءاً من عمل منظمة إنقاذ الطفل لحماية الأطفال في النزاع. وفي جزء من ذلك عملنا مع زملائنا في تبيين استعراضين مكتبيين لنُدْرِكَ سبيلاً لنُفصِّلَ جَمْعَ البيانات على قدِّ الثغرات المحددة، ثم تبيَّن لنا سريعاً أن بعض جوانب البحث المُخطَّط لإجرائه معلومةٌ أصلاً، والشكر هنا لدراسات أجرتها جهات فاعلة أخرى.

أفي بحوث البيانات الأولية ضرورةٌ؟

ليَس البحث 'السيئ' يفتقر إلى الدقة الكافية فحسب، فهو يشمل أيضاً البحوث التي تجمع البيانات الأولية للإجابة عن أسئلة معلوماتها موجودة أصلاً. ويزيد الطلب إلى الجهات الفاعلة في ميدان العمل الإنساني أن تكون على علم بما يُحتمَل من 'تململ من التقييم' وأن تقلل جمع البيِّانات الأولية ما استطاعت من طريق زيادة تشارك البيانات مع هيئات أخرى أو إجراء التقييم المشترك للحاجات أو كلا الأمرين معاً. ويجب أن يبدأ كل اعتبار أخلاقيٍّ بمراجَعة المصادر الثانوية لضمان أنْ لا تُجْمَع البيانات الأولية إلا عند ضرورة ليس بعدها ضرورة. أمَّا استعمال البيانات، فسوء إدارة المَعرفة وارتفاع معدل مدة تبدُّل الموظفين الإنسانيين يعني أنَّ الدراية بالبيانات ضعيفةٌ، وهذا يحدِّدُ من الاستعمال المحتمل. وفي الأزمات الإنسانية، حيث تتطوَّر الأحوال باستمرار، ولا سيَّما في الأزمات التي أمدها طويل، يتحدَّى منظمات الإغاثة أيضاً فهم مدى بقاء البيانات الحالية صالحة. وإذ قد كان المانحون يتوقعون أن تدعم البيانات اقتراحات البرامج الجديدة، فإنَّ مسألة زيادة استعمال البيانات إلى أقصى الحدود مع تأكيد أهمية البيانات هي مسألة تستحق التأمُّل، وهي مسألة لا تُعالَجُ بمراجعة الأخلاقيَّات فحسب.

نأمل أنْ يُيسِّرَ العمل بالصفقة الكبرى[2] أكثرَ البحوث الإنسانية أخلاقيةً بتشجيع الجهود على السعي إلى المؤلَّفات المنشورة الدائرة حول موضوع البحث وعلى تحسين تشارك البيانات وإدارة المعرفة والتحليل المشترك بين القطاعات. ثم إنَّنا نوصي بتثبيت المراجعة الثانوية شرطاً في إجراءات البحوث الأخلاقية واعتباراتها.

عملية رفع الطلب

في بحثنا الدائر حول الأطفال في النزاع، تحققنا من المصادر الثانوية ثم حضَّرنا استمارة طلب لترفعها إلى لجنة مراجعة

الأخلاقيات. وفي الاستمارة تحليل للأخطار المحتملة على المشاركين وعوامل تخفيفها، والأمور التي قد تثور بين المشاركين والقنوات المحتملة في الإحالة، والموافقة الخارجة عن علم. وإذ قد كان أكثر ما على الورق هو ما نمارسه في العمل عادةً، ففي ظلِّ الأولويات المتباينة، هناك إغراءٌ بتأجيل التخطيط لهذه الجوانب حتَّى أخر لحظة. ففي أحوال ميدان العمل الإنساني، يكون للحاجة المُلحَّة إلى الأدلة السَّبْقُ على الحاجة إلى الأدوات جيدة التخطيط وطُرُق جَمْع البيانات، وهذا يعني أنَّ أوجهاً من مثل الموافقة الخارجة عن علم، وإخفاء الهُويَّة، وحفظ البيانَات، وتدريب مندوبي التعداد قد تصبح أموراً تخطر في البال بعد حين. لذلك وجدنا أنَّ شرط تقديم كتابة كل هذه الاعتبارات يُتيحُ مراجعةً جِدَّ مفيدة لتحقيق أنَّ يفي البحث المدعوم من منظمة إنقاذ الطفل بالمملكة المتحدة بالحدِّ الأدنى من الشروط الأخلاقية.

المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين/ رحيمو غامبو
مخيَّمٌ بكامْبي للنَّازحين داخلياً في مايدوغوري بنيجيريا.

ومع ذلك، ففي بعض الحالات، كان من المتعب للفِكْر أنْ نوضِّحَ للمراجعين الخارجيين بعض المعلومات التي لو كان توضيحها لزميل في منظمة إنقاذ الطفل لكان أيسر، فعلى سبيل المثال، كان علينا أنْ نصف الخطوات التي نتَّخذها لتحقيق السريَّة لكنَّ كثيراً من تلك الخطوات هي إجراءات معيارية في منظمة إنقاذ الطفل، من مثل أن يُحمَى الدخول إلى كل حاسوب بكلمة مرور. ففي أحوال ميدان العمل الإنساني، من الضروري أن تكون عمليات رفع الطلبات هذه بسيطة وموجزة وأن يكون معها مبادئ توجيهية معيارية لا لبس فيها حتَّى يراها الموظفون عمليات مفيدة في البحث لا عبئاً إدارياً.

فائدة لجنة المراجعة

في لجنة مراجعة الأخلاقيَّات، قيَّم خبيران خارجيان تصميم البحث واقترحا له تحسينات. فكان ذلك مفيداً في تسليط الضوء على ما غاب عن فكرنا، والأفيد بكثير من ذلك أنْ قدَّم الخبيران بين يدينا توصيات عملية. ولكنْ عنى افتقارهما الحتميُّ مقارنةً بغيرهما إلى معرفة طرق العمل والموارد في منظمة إنقاذ الطفل أنَّهما أحياناً أسقطا من التحسينات تحسيناتٍ محتملة أو سُبُلاً لردم الثغرات، وعنى أيضاً أنَّهما وضعا اقتراحات غير ممكنة نظراً، على سبيل المثال، إلى حال البلد الذي نُويَ أن يُجرَى البحث عليها. وإنَّنا نَشعر شخصياً أنَّ في المراجعين الخارجيين منافع ولكنْ لا ينبغي أن يحلُّوا محلَّ المراجعين الداخليين. فإنَّ وجود خبير له خبرة في ميدان العمل الإنسَّاني عارف أساليبَ عمل المنظمة والبلدِ التي هي موضوع البحث لأمرٌ شأنه عظيم في إخراج بحث جيِّدٍ سهل التعامل فيه.

وإذ قد كانت خبرتنا، في كثير من جوانبها، محصورةً في منظمة إنقاذ الطفل بالمملكة المتحدة، فإننا نحثُّ الجهات الفاعلة على إيجاد طرق مفيدة وعملية ليحقِّقوا اتِّباع الأخلاقيِّ من الإجراءات والممارسة من أجل حماية المشاركين في البحوث ودعم الناس الذين يُرادُ بالبحث إفادتهم.[٣]

بريسكا بينلِّي *P.Benelli@savethechildren.org.uk*
مديرةٌ في البَحث والتعلُّم في ميدان العمل الإنساني

تمارا لُو *t.low@savethechildren.org.uk*
مستشارةٌ في شؤون فعالية الأدلة وشؤون المساءلة

منظمة إنقاذ الطفل بالمملكة المتحدة
www.savethechildren.org.uk

١. يُقصَد باللفظة الأوائيلة SC (أي منظمة إنقاذ الطفل) في المقالات التي ترد فيها إلى الإخبار عن الجوانب التي لها صلة بحركة إنقاذ الطفل بكلِّيَتها (التي تتبعها ثمانية وعشرون منظمة)، أمَّا اللفظة الأوائيلية SCUK فتشير إلى منظمة إنقاذ الطفل بالمملكة المتحدة خصوصاً. ولمنظمة إنقاذ الطفل بالولايات المتحدة الأمريكية (SCUS) سياسة عامة في المراجعة ونظام للمراجعة منذ سنة 2016. وبين سياستي منظمة إنقاذ الطفل بالمملكة المتحدة ومنظمة إنقاذ الطفل بالولايات المتحدة الأمريكية وإجراءاتهما أوجه تشابه ولكنَّهما متباينتان وتعملان بطرق مختلفة، ونحن في وقت كتابة هذه المقالة نتمعَّن في الموافقة بينهما أو في دمج إحداهما في الأخرى.

٢. www.agendaforhumanity.org/initiatives/3861

٣. دَعَمَ كتابةَ هذه المقالة مُنظَّمةُ المملكة المتحدة للبحث والابتكار (UKRI) بتمويل ورَد من صندوق البحث في التحدِّيات العالميَّة (GCRF)، ورقم المنحة ES/P010873/1.

إستراتيجيَّة الهِجْرة في الاتِّحاد الأوْرُوبيِّ: إسَاءَةٌ إلى العَمَلِ الإنسانيِّ القَائِم على المَبادِئ

آنَيِس فور أتْجِر

تُقوِّض سياسات الهجرة في الاتحاد الأوروبي المبادئ الإنسانية الأساسية وتُصعِّبُ على الجهات الفاعلة في ميدان العمل الإنساني تمسُّكها بالتزامها الأخلاقي.

أحدثت سياسات الهجرة في الاتحاد الأوروبي في خلال السنين الأخيرة أثراً سيئاً في الظروف التي تعمل فيها الجهات الفاعلة في ميدان العمل الإنساني في طُرُق الهجرة من أوَّلها إلى آخرها. تنظر جمعيات الصليب الأحمر الوطنية بعين العناية إلى هذه السياسات وهي تُضيِّق عليها الحيِّزَ الذي فيه تَعْمَلُ طِبْقَ مبادئها الجوهريَّة، ولا سيَّما مبادئ العمل لخير الإنسان والمعاملة بالسَّواء والاستقلال والحِياد.[١]

وفي ضوء الجهود المبذولة في الحدِّ من الهجرة غير النظامية بتقديم تدابير مكافحة التهريب ومكافحة الاتِّجار بالبشر على غيرها، تُسهِمُ سياسات الاتحاد الأوروبي وأولويَّاته اليومَ في تجريم مساعدة المهاجرين. ففي عدد من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، هُدِّدَ الأفراد الذين يساعدون المهاجرين بالملاحقة الجنائية بزَعْم تيسيرهم الدخول غير النظامي أو الإقامة غير القانونية. ونعَم ثبت أنَّ أكثر التُهَم لا تقوم على أساس لكنَّ بعض الأفراد حُوكِمُوا. ففي فرنسا سَنَة ٢٠١٨، على سبيل المثال، اسْتَدعَت المحكمة بتُهْمَة التهريب عدداً من المواطنين الذي قَدَّموا الدعم والنَّقْلَ في أحوال هُدِّدت فيها الحياة. وفي بلجيكا، اعتُقِلَ ناسٌ آوَوْا مهاجرين وهم يعبرون البلاد واتُّهموا بالاتِّجار بالبَشر. وإنْ لم تجرَّم هذه الأعمال فتعويقها مُزدَادٌ بمجموعة متنوعة من إستراتيجيَّات الإقناع بالعدول عنها والوعيد. فهذه المَجَر، تُصنِّف فيها بعض المنظمات والأفراد على أنَّهم منتمون إلى تيَّارات 'موالية للهجرة'، وفي ذلك محاولة لوصم داعمي المهاجرين. وهذه اليونان، كثيراً ما يُتوَعَّدُ فيها المتطوعون الذين يُعِينُونَ المهاجرين وتُقلِقهم الشُّرطة وتُزعِجُهم.

وفي أوروبا من شرقيِّها إلى غربيِّها، يزيد عدد القرارات واللوائح الإدارية التي تُطبَّق بغية تضييق نطاق الأعمال الإنسانية، وأوضح ما يكون ذلك في الحدود بين البلاد. وكثيراً ما يكون هدف ذلك الحدُّ من الوصول إلى الأماكن التي فيها المهاجرون والسيطرة عليها.[٢] ففي المَجَر، يمنع تشريعٌ صدر سنة ٢٠١٨ الأفراد والمنظمات من إعانة المهاجرين في كُلِّ حدود البلد، ومن هنا يعاني المهاجرون من الفقر المدقع والمشكلات الصحية المُستمرَّة.

وأكثر المحاولات المُعلنَة لتجريم مساعدة المهاجرين لها صلة بأنشطة البحث والإنقاذ في البحر الأبيض المتوسط. وعلى الرغم من أنَّ القانون البحري لا لبس فيه حيث واجب مساعدة القوارب التي في وضع صعب، فما انفكَّت الخلافات تزيد حول شرعية عمليَّات إنقاذ قوارب المهاجرين. وتتعرَّض منظمات المجتمع المدني المعنية بعمليات البحث والإنقاذ في البحر الأبيض المتوسط لحَمْلات تقبيح الصيت ولقيود قانونية، فضلاً على اتهامها بتيسير تهريب الناس والاتِّجار بهم. وتهدف مُدوَّنة قواعد السلوك التي وضعتها السلطات الإيطالية سنة ٢٠١٧ إلى إعادة فرض سلطان الحكومة على العمليات ولكنَّها في الواقع طلبت إلى المنظمات الإنسانية أنْ تتخلى عن بعض مبادئها، ولا سيَّما بإبهام الفَصْل بين إنقاذ القانون والأنشطة الإنسانية.[٣]

وكان لهذه الاتِّجاهات، إلى جانب تعريض كثير من الأرواح للخطر، تأثيرٌ موسَّعٌ نطاقه في قطاع العمل الإنساني بالكُليَّة وذلك بإنشاء الشكِّ في عمل العاملين في الميدان الإنساني. فإذا شُكَّ في شرعية صَوْن الحياة والصحَّة وتحقيق احترام كرامة الإنسان، تكون مبادئ **حُبِّ الخير للإنسان** مُعرَّضةً للضَّياع.[٤] إذ يؤثر تجريم المساعدة هذا حتماً في تصوُّر عموم الناس لهذه المنظمات الإنسانية التي بذلك يُقوَّض عملها وتصير سُمْعَتها غرضاً لسِهَام الطَّاعنين. وبالحقِّ إنَّ المنظمات كالصليب الأحمر تتحدَّاها مصاعب في ضمّ متطوعين في الأنشطة التي لها صلة بالهجرة. فضلاً على أنَّ التبرعات للجمعيات الخيرية التي تقوم بهذه الأنشطة قلَّت كثيراً. وفي أسوأ الحالات، عانت الجهات الفاعلة في الميدان الإنساني من الوعيد بالأذى الجسديِّ.

تَسْييسُ مَعُونَة الاتِّحَاد الأوْرُوبيِّ

تتحدَّى الاتِّجاهات الحديثة بازدياد الوسائل التي تعمل بها الجهات الفاعلة في الميدان الإنساني في

طرائق التمويل المؤسسي وأولويَّاته. إذ يزيد ابتعاد معونة الاتحاد الأوروبي الدولي عن التنمية وتقترب من أهداف إدارة الهجرة. وتَرِدُ اليومَ أعلى نِسَب التمويلِ إلى المناطق التي تقع في الطريق المؤدي إلى أوروبا من أوَّله إلى آخره، إذ يراها المانحون في الاتحاد الأوروبي إستراتيجيةً في معالجة الأسباب الجذرية للهجرة. وتوضع البرامج التي تستهدف المهاجرين المُحتملينَ (شبابٌ في المناطق الريفية غالباً) في موضع متقدِّم على الأنشطة التي تستهدف الجماعات. وتُهدِّدُ **المعاملة بالسَّواء** بسبب التغاضي عن حاجات بعض السُّكان. ومن الأخطار أيضاً خَطَرُ ترسيخ الممارسات التمييزية في برامج المعونة الدولية.

وصندوق الاتحاد الأوروبي الاستئماني لحالات الطوارئ لتحقيق الاستقرار والتصدي للأسباب الكامنة للهجرات غير النظامية ومشاكل المشردين في أفريقيا (EUTF for Africa)[٥] مثالٌ حديثٌ على تشابك أهداف مراقبة الحدود والأمن والتنمية. إذ يهدف إلى دعم إدارة الهجرة، بطُرُقٍ منها منع الهجرة غير النظامية، إلى فرض مراقبة الحدود وتنفيذ سياسات العودة وإعادة القبول. ويُوجِبُ على المنظمات التي ترغب في الوصول إلى صندوق الاتحاد الأوروبي الاستئماني لحالات الطوارئ أنْ تعمل مع جهات فاعلة من مثل الجهات الفاعلة المعنيَّة بإنفاذ القانون التي قد يكون لها أهداف وأخلاقيَّات مختلفة، وفي هذا تصييرٌ **لحياد** المنظمات الإنسانية مُعرَّضاً للضياع. وإذ قد أصبحت معونة الاتحاد الأوروبي للبلاد الأخرى خارج الاتحاد الأوروبي مشروطةً أكثر فأكثر بالتعاون في أولويَّات إدارة الهجرة في الاتحاد الأوروبي، سيقع منفِّذو هذا التمويل في خطر أنْ يُمسُوا مرتبطين بأهداف مراقبة الهجرة المذكورة آنفاً. فالجهود المبذولة في سبيل كَبْح الهجرة تُحدِّدُ نطاق التدخلات القائمة على الحاجاتَ، فتضيِّق مجال العمل بالجهات الفاعلة في الميدان الإنساني، وتؤثِّر في **استقلال تلك الجهات**.

ويزيد تعزيز هذا الاتِّجاه حين يُثبِتُ الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه شرعيَّةَ بعض قرارات السياسة العامَّة بإشراك منظمات غير حكومية ومنظمات الأمم المتحدة. فصندوق الاتحاد الأوروبي الاستئماني لحالات الطوارئ، على سبيل المثال، يُموِّلُ الجود التي تبذلها كلٌّ من المنظمات غير الحكومية ومنظمات الأمم المتحدة لتحسين ظروف الاعتقال والبنية التحتية في ليبيا، لكنَّ اكتظاظ هذه المنشآت هو نتيجة مباشرة لجهود الاتحاد الأوروبي في احتواء بلاد أخرى مجاورة خارجه المُهاجِرينَ. والظاهر أنَّ الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه يوازن بين تدابيره السياسية التقييدية وبين تمويل منظمات المعونة لمعالجة الضَّرورة التي هو أنشأها. وتَسْييسٌ معونة الاتحاد الأوروبي تَسْيِيساً كهذا يُعرِّض حِيَاد الجهات الفاعلة في ميدان العمل الإنساني للضياع، فهي في هذه الحال مجبرةٌ إمَّا على أنْ تُخلِّي هذا البرنامج السياسيِّ أو أنْ تشترك فيه. ووقفت بعض المنظمات الإنسانية موقفاً تقول فيه إنَّها إذا بقيت تتسلَّم المعونة من الاتحاد الأوروبي أصبحت شريكة في ارتكاب انتهاك حقوق الإنسان. ومثال ذلك أنَّه بعد تنفيذ البيان الذي تشارك فيه الاتحاد الأوروبي وتركيا سنة ٢٠١٦، أعلنت منظمة أطباء بلا حدود أنَّها لن تقبل المال بعدَ ذلك من الاتحاد الأوروبي، قائلةً إنَّ أخْذَ المال من الدول والمؤسسات ومعالجة مَن أضرَّتهم سياسات هذه الدول والمؤسسات أمران لا يجتمعان.

تَصْيِيرُ القطَاع الإنسانيِّ أدَاةً

في الأحوالَ التي يواجه فيه المهاجرون مخاطر مُزدادّة في الطُّرُق المؤدية إلى الاتحاد الأوروبي من أوَّلها إلى آخرها، تُدعَى الجهات الفاعلة في الميدان الإنساني إلى أنْ يكون لها دور في الاستجابة لعظمى مواضع ضعف المهاجرين. فهذي الجهات الفاعلة مُكمِّلةٌ في الغالب للسلطات العامة، وهي أحياناً تحلُّ محلَّها، في واجب الإنقاذ والمعالجة والحماية. ولكنْ مع أنَّ السلطات تعتمد على الجهات الفاعلة في الميدان الإنساني، يتعيَّن على هذه الجهات الفاعلة أنْ تُعينَ في أحوال التي يقل فيها الدعم المالي وتصعب الشروط القانونية. وهذا بيِّنٌ خصوصاً حين تُتفحَّصُ الشروط والميزانيات التي بموجبها يُطلَب إلى جمعيات الصليب الأحمر الوطنية أنْ تُعمِلَ مراكز استقبالٍ للمهاجرين في أوروبها كلها.

والطريف هاهنا أنَّه على الرغم من الطلب إلى الجهات الفاعلة في الميدان الإنساني الاستجابةَ للأحوال التي هي غالباً عواقب متوقعة للخيارات السياسية الضارَّة، فلا تُستَشارُ فيما له صلة بتوقُّع العوامل التي تسهم في نُشُوء هذه الحاجات وتقليلها. وفي حالة البيات الذي تشارك فيه الاتحاد الأوروبي وتركيا، انضمت جمعيات الصليب الأحمر الأوروبية إلى الجهات الفاعلة الأخرى في المجتمع المدني في الإعراب عن قلقها الشَّديد من

الآثار الإنسانية المُترتِّبةُ على تنفيذ هذه الاتفاقية. وقد خرجت هذه الجمعيات والجهات الفاعلة بتوصيات في السياسة العامة ودعمت إيجاد حلولٍ متينة أكثر إنسانيةً.[٦] غير أنَّ هذه التوصيات قوبلتْ بعدمِ اهتمام، فكأنَّها لم تكن. ومن ظاهر التناقض أنْ صوَّر أكثر مُتَّخذي القرارات بيانَ الاتحاد الأوروبي وتركيا على أنَّه وسيلة إنسانية توقف المهاجرين عن تعريض أنفسهم للخطر عند عبورهم البحر بين اليونان وتركيا. وبعد ثلاثة سنوات، ما تزال ظروف المهاجرين المعيشية في الجزر اليونانية التي هم محصورون فيها تُهدِّدُ كرامتهم بسبب الاتفاقية.

ومن الأحداث حدثٌ آخر شاغلٌ للبال له صلة بكيفية تحدِّي سلطات الدولة استقلالَ العمل الإنساني. إذ تُستعمَل الأنشطة الإنسانية أحياناً في تيسير مراقبة الهجرة. ففي عدد من الدول الأعضاء، ذكرت المنظمات أنَّ المهاجرين يُعرِّضون أنفسهم لخطر أنْ يعتقلهم موظفو الهجرة في مواضع استلام الخدمات. وتُحَثُّ الجهات الفاعلة في الميدان الإنساني أكثر فأكثر على أنْ تأذن لسلطات الهجرة دُخُولَ أماكن عملها والوقوف على الخدمات والبيانات. ولمَّا كان آخر سنة ٢٠١٧، أصدرت الحكومة الفرنسية قراراً يسمح لموظفي الهجرة بدخول ملاجئ المشرَّدين للتحقُّق من أوضاع هجرتهم. وفي فنْتيميليا بإيطاليا، يُوعَز للشرطة اتِّخاذ مدخل مركز الصليب الأحمر للعبور موقعاً لها فتُسجِّل بيانات الدَّاخلين كلَّهم. ويُؤثِّر هذا التلاعب بالأنشطة الإنسانية في استقلال الجهات الفاعلة في الميدان الإنساني، فهذا الاستقلال مبدأٌ ضروريٌّ لضمان وصولها إلى أضعف الناس وأحوجهم إليها.

إعَادَةُ التَّوازُن

على حين لا تنفكُّ الدول تفرض شيئاً من السيطرة على الجهات الفاعلة في الميدان الإنساني، زاد منذ عهد قريب التهديد الذي يتعرَّض له العمل الإنسانيُّ مع المهاجرين القائم على المبادئ. إذ تُتَحدَّى اليومَ المبادئ الإنسانية المقبولة في كلِّ مكان، وحتَّى الجهات الفاعلة في الميدان الإنساني المُتمكِّنةُ من مثل جمعيات الصليب الأحمر الوطنية متأثِّرةٌ. وإذ قد ضاق الحيِّزُ الذي تعمل فيه الجهات الفاعلية في الميدان الإنساني باستقلالٍ وفْقَ ما عُهِدَ إليها به، فقد ضاقت معه قدرتها على توفير ما يكفي المهاجرين حاجاتهم.

إنَّ العلاقة المتوازنة بين السلطات والمنظمات الإنسانية لأمرٌ لا بدَّ من إعادته. ويحتاج هذا إلى إعادة تأسيس الحوار الهادف بين السلطات والجهات الفاعلة في الميدان الإنساني، فيُصوَّب الانتباه إلى الآثار الإنسانية لخيارات سياسة الاتحاد الأوروبي الحالية في الهجرة وإلى فضلى سُبُلِ معالجتها. وينبغي لهم العمل معاً لتحسين تعين العوامل التي تمكِّن المهاجرين من الحصول على الخدمات الأساسية، وينبغي لهم أن يتعاونوا في كُلِّ ما يُحتَاج إليه من تغييرات في السياسات وتحسينات في وضع البرامج.

ثم إنَّ احترامَ الدول قدرات المنظمات الإنسانية وإعادةَ تثبيتها لَهيَ حاجةٌ مُلحَّةٌ حتَّى تعمل هذه المنظمات وفْقَ مبادئها في كل الأحوال، ومنها الأحوال التي تُسيَّسُ فيها مسألة الهجرة. وينبغي أنْ يُقرَّ بهذا علناً وأنْ يُدعَم عملياً بإعادة الشروط القانونية والمالية والإدارية الضرورية في التدخلات الإنسانية القائمة على المبادئ. ويجب أنْ يُسمحَ لمنظمات من مثل جمعيات الصليب الأحمر الوطنية بتقديم الخدمات الإنسانية للمهاجرين أجمعين، من غير نظرٍ إلى وضعهم القانوني. هذا حقٌّ لا بدَّ من صَوْنِه، ولا ينبغي تجريم المساعدة الإنسانية البتَّة، وفي هذا حاجةٌ أيضاً إلى استثناء الأعمال الإنسانية صراحةً من نطاق القوانين في مكافحة التهريب.

آنَيس فور أتْجِر *Anais.faureatger@redcross.eu*
رئيسة وحدة الهجرة في مكتب الصليب الأحمر بالاتحاد الأوروبي
https://redcross.eu

١. Red Cross EU Office (18 December 2017) 'Humanitarian space for migration work must be protected'
(لا بدَّ من حماية الحيِّز الإنساني للعمل في ميدان الهجرة) bit.ly/RCEU-20171218
٢. Report of the UN Special Rapporteur on the situation of human rights defenders (2018), A7HRC/37/51
(تقرير المقرر الخاص المعني بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان) باللغة العربية: bit.ly/A7HRC-37-51-Ar
٣. bit.ly/Italy-EU-SAR-code-of-conduct-2017
٤. IFRC (2018) *New Walled Order: How barriers to basic services turn migration into a humanitarian crisis*
(نظامٌ مُسوّرٌ جديدٌ: كيف تُحوِّل معوِّقات الخدمات الأساسية الهجرةَ إلى أزمة إنسانية؟) bit.ly/IFRC-New-Walled-Order-2018
٥. https://ec.europa.eu/trustfundforafrica
٦. Red Cross EU Office (30 March 2016) 'The EU-Turkey migration deal: a lack of empathy and humanity'
(اتفاقية الهجرة بين الاتحاد الأوروبي وتركيا: لا تفهُّمَ لمشاعر النَّاس ولا إنسانية) bit.ly/RCEU-20160330

أتكون مقاربةً إنْسَانيَّةً في طِبِّ السَّفرِ؟

مارتا ألْكساندرا بالينسكا

لمَّا أطلقت منظمة أطباء بلا حدود حديثاً خدمات طبِّ السَّفر للمسافرين في طُرُق الهجرة باليونان من أوَّلها إلى آخرها، برزت تحدِّيات أخلاقية وحَيْرة أدبيَّة.

نشأ طبُّ السفر من حيث هو ميدانٌ قائم بنفسه في ثمانينيَّات القرن العشرين، تدفعه دفعاً عظيماً الصناعات الصيدلانيَّة التي تنتج المواد الغذائية لسُيَّاح بلداننا الشمال العالمي الزائرينَ للمناطق الاستوائية. ولكنْ لم تُخصُّ الرعاية الصحية المخصصة للسفر بأغنياء المسافرين؟ وما عسى أنْ يفعل ملايين المستضعفين الذين فرُّوا من ديارهم قسراً هرباً من مواجهة العنف والكوارث الطبيعية والفقر المدقع الذين في صحة احتمال خطرٍ أكبر من الذي في السيَّاح؟

ما برحنا في منظمة أطباء بلا حدود على امتداد العقود نوفِّر الرعاية الوجيزة للمُهَجَّرين ولكنْ لم يوجَّه الانتباه إلا قليلاً إلى مواصلة الرعاية في طرق الهجرة من أوَّلها إلى آخرها. ومن أجل وضع مقاربة شاملة للمتنقِّلين قرَّرنا أنْ نطلق تجريباً خِدْمَةَ طبِّ السفر رسميةً ضمن مشروعنا في اليونان. غير أنَّه يوجد تحدِّيات أخلاقية وحَيْرة أدبية أصيلة في هذه المقاربة.

يهدف طبُّ السفر إلى مساعدة المسافرين الأصحَّاء على تجنُّب الأمراض وإلى توفير الدعم والموارد للمسافرين الذين لديهم حالات مرضية سابقة للسفر. وتهدف أيضاً إلى تمكين المسافرين من أن ينتبهوا إلى صحَّتهم بتعريفهم المعرفة الكافية بالحاجة (أي في تعريز الصحة وتعليم المرضى)، وبالمعلومات التي لها صلة بأحوالهم (أي ما هو موجود من موارد خلال السفر وقبله وبعده) وبالوسائل الطبية (أي علم التداوي واللقاحات). (مُقتطفٌ من تعريف منظمة أطباء بلا حدود لطِبِّ السفر)

التحدِّيات الأخلاقية

في مجتمع طبِّ السفر، جاء الدافع إلى توسيع الخدمات لتضَمَّ المهاجرين من مختصي الأمراض المعدية، وليس هذا خارج الحسبان، نظراً إلى دور المهاجرين على امتداد القرون في نشر الأمراض. لذلك فمن مصلحة المسافرين والمهاجرين والمجتمعات المضيفة جميعاً أنْ يضعوا سياسات عامة صلبة غايتها الحدُّ من انتشار الأمراض المعدية. غير أنَّ هذا يُنشِئُ ثلاثة أمورٍ تتحدَّى منظمة أطباء بلا حدود.

أولاً: كيف نوسِّع إدراك الأهمية في رصد انتشار الأمراض المُحتَمِل وتعزيز الصحة في الجماعات التي في خطرٍ، من غير تحميل اللوم لأناس بريئين؟ (ومثال ذلك أنَّ أغلب الحالات الجديدة في العدوى بفيروس نقص المناعة البشرية بفرنسا عند الميَّالين إلى خلافهم في الجِنس تحدث في جماعات المهاجرين القادمين من بلاد إفريقيا جَنوبيَّ الصحراء.[1])

ثانياً: هل يُقبَل أخلاقياً أنْ تُفْحَصَ الفئات السكانية عن الأمراض المعدية ونحن لا نستطع أن نضمن لهم المتابعة المناسبة؟ (ومثال ذلك أنَّنا نعلم أنَّ لباكستان مُعدَّل انتشار لالتهاب الكبد الفيروسي مرتفعاً جداً، فإن فحصنا باكستانياً من غير وثائق قانونية وكان مصاباً بالمرض فهل نستطيع ضمان أنْ تُتَاحَ له الرعاية؟)

ثالثاً: أيمكن لنتيجة تُثبتُ الإصابة بالمرض المعدي أنْ تُجعَلَ سبباً في رفض الدخول إلى بلَد ما على غير تعيين، فيؤدي ذلك إلى الإعادة القسرية أو تسويغ سياسات الحصر والعزل؟ (ومثال ذلك أنَّه كثيراً ما كانت العدوى بداء السِّل تُستَعْمَلُ في الماضي لإعادة المهاجرين عند المعابر الحُدوديَّة.)

فضلاً على ذلك، تُظهرُ بيانات بين يدي منظمة أطباء بلا حدود أنَّه في حال 'أزمة الهجرة' الأوروبية ليست الصحة الشاغلَ الرئيسَ عند المهاجرين. فهدفهم في الدرجة الأولى الوصول إلى حيث يتوجَّهون. وقد تتعارض هذه الأولويَّة بالكليَّة هي ومنظومة قِيَمنا نحن مقدمي الرعاية الصحية، أنْ نحفظ العافية الجسَمية لمرضانا. أضف إلى ذلك أنَّ كثيراً من الطُرُق إنْ سلكناها نشارك في الأذى من غير اختيار ولا قصد.

المثال أ: تخبرنا مريضة بداء السُّكَّري تأتي إلى عيادة منظمة أطباء بلا حدود أنَّها تخطط لمغادرة أثينا مشياً مع المُهرِّبين، وهدفها مُنْتَهَاه الوصول إلى المملكة المتحدة.

فإن رأينا أنَّ في هذه الرحلة خطراً عظيماً على صحة المريضة، فهل ننصح لها العدول عنها؟ ثم ما ظروف عيشَتها في أثينا؟ أفليست صحتها في خطر إن بقيت حيث تكون؟ وإن علمنا أن بعض الطرق آمَنُ من غيرها فهل ينبغي أنْ نخبرها؟ وإن زوَّدناها بما تحتاج إليه من أنسولين يكفيها بضعة شهور، فهل نشجِّعها بذلك من غير قصد على رُكوبِ سَفْرةٍ فيها مخاطرة؟

بيار-ألف بوزار/ منظمة أطباء بلا حدود

موظفات من منظمة أطباء بلا حدود تعتنين بالأطفال بموقع التّلقيح في إلْينيكو.

أيمكن أنْ تُسوِّل لها نفسها أنْ تبيعه حتَّى تدفع المال للمهرِّبين أو لتبقى في قيد الحياة ليس إلا؟ وكيف بها إنْ نحن شجَّعناها على طلب المشورة الصحية في سفرتها فأنكر مقدم رعاية صحية فعلها وأعادها إلى اليونان؟

المثال ب: رتَّب فريق منظمة أطباء بلا حدود لإجراء جراحَة قيصرية على السيِّدة س. ولمَّا كان الشهر الثامن من الحملِ أبلغتنا أنها ستغادر عمًا قريب اليونان بالطائرة متَّجهةً إلى ألمانيا. فقال لها الطبيب إنَّ في ذلك مخاطرةً فينبغي لها أن تؤجِّل الرحلة حتَّى تضع مولودها في أمانٍ باليونان. لكنَّ السيدة س أبتْ إلا أنْ تغادر فلم يكن لها خيار آخر سواه. وكانت قد اقترضت المال لشراء تذاكر الطائرة. فحاول الباحث الاجتماعي أنْ ينصح لها إعادة النظر في قرارها وأبدى استعداده لأنْ يتَّصل بمكتب السفريات وأنْ يؤجِّل التاريخَ في التذاكر إلى حين. فبكت السيِّدة س. وقالت إنَّها نادمةٌ على أنَّها لم تأت إلينا من قبلُ وإنَّها لا تستطيع أنْ تعدل عن قرارها. فأصررنا على أن تُعيدَ النظر في الأمر واتفقنا على أنْ نتصل بها يوم الغد لنتناقش في الخيارات الأخرى. ثم اتصلنا بها مرَّاتٍ فلم يُجبنَا مُجيبٌ قط.

نظراً إلى واجبِ حماية الأم وطفلها غير المولود، أكان لموقفنا 'الأبوي' مُسوِّغٌ، ولو زاد ذلك على شدَّتها شدَّة؟ فإن اتصل موظفو المطار بنا يومئذ ليسألونا أنْ نُقرَّ أنَّها قادرةٌ جسدياً على السفر، أكُنَّا فضَّلنا قِيَمَ المريضة على قِيَمنا الطبيَّة؟ وإن جاء السيِّدةَ س المَخَاضُ في الطائرة فألحق ذلك بها أو بطفلها سوءاً، أفي ذلك مسوِّغٌ لأن نضرب بقيم المرضى عرض الحائط في ظروف شبيهة بذلك في المستقبل، كإبلاغ موظفي المطار حالةَ المريض حتَّى يُمْنَع من ركوب الطائرة؟

جوازات السفر الصحيَّة

تشير البيانات السَّرْديَّة من مشروعنا في اليونان إلى أنَّ تسليم الناس لسجل بمعلوماتهم الصحية يمكن أن يكون جدَّ مفيد ليس للمرضى فحسب، إذ هو مفيدٌ أيضاً في تجنُّب تضييع الموارد المحدودة سُدىً. ومن ذلك على سبيل المثال أنَّنا نعلم الحالات التي فيها أعيدَ مرةً بعد مرة تلقيح المرضى أو فحصهم، وممَّا يحدث أيضاً أنْ يكون المرضى غير متيقِّنين من الاسم الصحيح للدواء الذي يأخذونه أو من جُرعته أو كلا الأمرين. ويزيد في حدة هذه الحالات مسائل اللغة والترجمة، فضلاً على المستويات المختلفة في المعرفة الصحية.

غير أنَّ اقتراح الشروع في إصدار 'جواز السفر' الصحيِّ أدَّى إلى جدال مُفَاض في منظمة أطباء بلا حدود. أمَّا أضداده فقالوا إنَّه قد تستعملُه سلطات الحدود لتتبُّع البلد التي دخل صاحبه إليها أوَّل دخوله إلى أوروبا (وفي ذلك مُسوِّغٌ للإعادة القسرية)، وقد يُعرِّضُ المرضى للخطر في أسرهم أو في مجتمعهاتهم المحليَّة (إنْ صنِّفوا مثلاً أنهم تعرَّضوا للعنف الجنسي)، وأعمُّ من ذلك أنَّه قد يؤدي إلى إيذاء صاحبه أو وصمه. وأمَّا أنصاره فقالوا إنَّ سيُمكِّن المرضى ويوقف إهدار الوقت والموارد ويؤدي في آخر المطاف إلى تحسين جودة الرعاية. وبناء على ذلك، قرَّرنا أنَّ إصدار جوازات السفر هذه ينبغي أنْ لا يقوم إلا على أساس طوعي، بعد أن يُخبَر المريض بكل المخاطر العملية والنظريَّة (وبذلك يوافق عن علم)، وأنَّه ينبغي أن يُسلَّم جواز السفر بنسخة ورقية واحدة.[1] وفي الوقت نفسه، نتمعَّن في الحلو التَّقانيَّة حتَّى نضمن من سريَّة المرضى وأمنهم أحسن النتائج.

أفي المعلومات إفْرَاطٌ؟

علَّمتنا التجارب أنَّ الشفافيَّة أفْضَلُ من المقاربة الأبويَّة التي تبدأ من الأعمِّ فتتدرَّج إلى الأخصِّ. لكنْ أمنَ الحالات حالات يكون فيها الاحتفاظ ببعض المعلومات مُسوَّغاً من الوجهة الأدبيَّة إذا رأينا أنَّها لا تنفع المريض وأنها لن تزيد على شدَّته إلا شدَّةً؟ إنَّ هذ االسؤال لذو شأن لأنَّ فيض المعلومات، ولا سيَّما حين تكون المعلومات معقَّدةً أو فيها تهديد، قد يؤدي إلى كرْب وتشويش في المريض شَديدَيْن، ويزيد ذلك شدَّةً حين يُورِدُهَا إلى المريض مترجمٌ شفويٌّ. ثم إنَّ في أحوال اللاَجئين والمهاجرين يتعامل أكثر مرضانا مع كثير من مصادر القلق التي لها صلة بكلٍّ من ماضيهم وحاضرهم.

وإذ قد كنَّا نبلِّغ المرضى المخاطر بغية صَوْنِ صحَّتهم، كان علينا واجبٌ أدبيٌّ أنْ نقترح إستراتيجيَّات مسايرة لا أنْ نُحْصيَ الأخطار فحسب. ومثال ذلك أنَّه ليس مجدياً القول لفتَاة مغادرة مع المهرِّبين إنَّ اغتصابها محتملٌ، ذلك أ) أنَّها تعرف ذلك في الأغلب ب) ولا ينبغي أنْ نزيد قلقها. ولكنْ نروي لها قصة مريضة من مرضانا سافرت على حدَتها ثم ترافقت هي وامرأة أخرى على أنْ لا تفترقا، ولا سيَّما في 'مناطق الخطر' كالمراحيض والحمامات. فينبغي أنْ يكون تجنُّب الأخطار وإستراتيجيَّاتُ المسايرة جزءاً لا يتجزَّأ من المشورة الصحية الأساسية.

العَدْلُ في الوصول إلى الخدمة

وبعدُ، فيَطيب لنا أنْ نختم الحديث ببعض أفكارٍ تدور حول العدل في الحصول على رعاية صحية جيِّدة. أولاً: ينبغي أنْ تُتاحَ خدمات طبِّ السفر للمستضعفين من المهاجرين متسجِّلين كانوا أم غير متسجِّلين لأنَّ حقَّ الحصول على رعاية صحية كافية هو حقٌّ للناس أجمعين ولا بدَّ من أن يظلَّ كذلك. ثانياً: ثبتَ أنَّ الهجرة نفسها محدِّدٌ اجتماعيٌّ للحالة الصحيَّة، وزِدْ على المخاطر الوراثية والبيئية أنَّ الفرد الذي هاجر زادت فيه المخاطر الصحيَّة بالقياس إلى مَن لم يهاجر.[2] ثالثاً: على مقدِّمي الرعاية وسلطات الصحة العامة وَاجِبُ صَوْنِ صحَّة كلٍّ من السكَّان المضيفين والمهاجرين فإنَّه لَأمرٌ يعود على المعنيِّين أجمعين بنفع جزيل. وليس يَصْدُقُ هذا في الأمراض المعدية فحسب، بل يَصْدُقُ فيها وفي الأمراض التي لها أسباب أعقد مثل الاكتئاب أو السرطان، ثم إنَّ إستراتيجيات الوقاية في درجتها الأولى والثانية والثالثة مُهمَّةٌ أيضاً من غير نظرٍ إلى الوضع الاجتماعي أو القانوني.[3]

رابعاً وأخيراً: ينبغي الحكم في مجتمع ما من خلال خصائصَ من بينها جهوده المبذولة في توفير الرعايَة لأحوج الناس إليها. وفي كثير من المهاجرين مواضع ضعف متعددة ولا بدَّ من أن تُعالَج. ونحنُ، الأطبَّاءَ والممرضات والقَابلات والمختصِّين النفسانيين ومخططي الصحة العامة والمختصِّين الاجتماعيين، نعتقد أنَّه لا بدَّ من أنْ يُوَفَّر للاجئين وغيرهم من المهاجرين الحصول على الرعاية الصحيَّة الأساسية بحيث تُحترَمُ سريَّتهم وأمنهم، ويُتجنَّب أيضاً كلُّ ضرب من ضروب تصييرهم أدوات تُستعمَل في السياسة. ولمَّا كان ازدياد التحدِّي الإنساني في توفير الرعاية الطبية للمتنقِّلين أمراً محتملاً وقوعه في الأعوام المُقبلة وجب علينا الاستعداد لذلك بإنشاء مبادئ وتخطيط إستراتيجيٍّ وأنْ يكون كل ذلك مُحكمَ الأساس متيناً.

مارتا ألْكساندرا بالينسكا
marta.balinska@geneva.msf.org
وَحْدَةُ البحوث في منظمة أطباء بلا حدود بسويسرا
www.msf-ureph.ch

أشكر لفيليب كيلان وفرانسوا دورك ما بذلوه في تعليقهم على هذه المقالة.

١. عوز المناعة المكتسب (الإيدز) في فرنسا سنة 2018 (باللغة الفرنسية فحسب) www.vih.org/dossier/vihsida-en-France-en-2018

٢. Davies A A, Basten A and Frattini C (2010) 'Migration: A social determinant of migrants' health', *Eurohealth* Vol 16, No 1 (الهجرة: مُحدِّدٌ اجتماعيٌّ لصحَّة المهاجرين) bit.ly/Davies-Basten-Frattini-2010

٣. Gushulak B D, Weekers J and MacPherson D W (2009) 'Migrants and emerging public health issues in a globalized world: threats, risks and challenges, an evidence-based framework', *Emerging Health Threats* 2:1 (المهاجرون والمسائل الناشئة للصحَّة العامَّة في عالمٍ مُعولَم: التهديدات والمخاطر والتحدِّيات، إطار عملٍ قائم على الأدلَّة) bit.ly/Gushulak-Weekers-MacPherson-2009

المساعدة الإنسانية القائمة على المبادئ والجماعات المسلحة من غير الدول

روتا مِكار وفيرِن فالكو وماثيو تِبت وإيميلي سافِج

يحتاج المجتمع الإنساني إلى إنماء فَهْم مشترك أحسنَ لكيفية توفير المساعدة القائمة على المبادئ في المناطق التي تسيطر عليها الجماعات المحظوَرة.

الإنسانية والتَّجرد والحياد والاستقلال بعض المبادئ التي يُقصَد منها دعم تقديم المساعدات الإنسانية وتشخيصها وتقديم الإرشاد والتوجيه لها. لكنَّ تزايد النِّزاعات تعقيداً يثير التساؤلات حول تفسيرات المبادئ الإنسانية خاصَّةً في المناطق التي تخضع لسيطرة الجماعات المسلَّحة المحظورة من غير الدول أو تأثيرها. وقد يتصادم تقديم المساعدات في تلك المناطق أو قد يُتَصَوَّر أنَّه يتصادم مع مبادئ المساءلة العامة والشفافية التي تولي لها الدول المانحة قدراً كبيراً من الأهمية.

وفي كثير من النِّزاعات التي وقعت أخيراً، خاصَّةً منها النِّزاعات المطوَّلة كما في سوريا وأفغانستان والعراق والصومال،[1] يتركز تجمع الأشخاص الأكثر استضعافاً في المناطق التي تخضع (أو خضعت)[2] لسيطرة أو تأثير قوي للجماعات المسلَّحة من غير الدول مثل تنظيم الدولة الإسلامية والقاعدة وجماعة الشباب ومنظمات أخرى تابعة لها. فتلك المنظمات مُدرَجة على قوائم الإرهاب لدى الحكومات المانحة ولدى الأمم المتحدة في بعض الحالات. إلاَّ أنَّ الوصول إلى السكان المستخطرين يتطلب من الفاعلين الإنسانيين التعامل مع الجماعات المسلَّحة من غير الدول غالباً من خلال العمليات في المناطق النائية أو من خلال التغلب على قيود الوصول. لكنَّ ذلك التعامل ينطوي عليه خطر متزايد بأن ينحرف مسار المساعدات عن مقصده في سياق تضعف فيه الإرشادات التوجيهية المحددة للدرجات المقبولة للخطر. وتتضمن مستجدات الامتثال التي استُحدِثت مؤخراً لضمان دعم المساعدات للمصلحة العامة إحكام القيودَ على مكافحة الإرهاب وإنفاذ الضوابط الرقابية المالية. وفي الواقع العملي، أدت تلك المستجدات إلى خفض قدرة المنظمات غير الحكومية على الوصول إلى الفئات الأكثر استضعافاً، ويعود ذلك في معظمهم إلى تفادي الخطر المتزايد والغموض المحيق بالطبيعة الدقيقة للقواعد واللوائح التنظيمية.

وفي المناطق التي تتأثر تأثراً كبيراً بالجماعات المسلَّحة من غير الدول أو التي تخضع لسيطرتها، يجد المدنيون أنفسهم في وضع أسوء من وضع نظرائهم في المناطق الأخرى نتيجة نقص عام في السِّلع والخدمات ولتفشي مخاطر الحماية التي تؤثر في السكان المستضعفين بما في ذلك استهداف الأقليات الدينية أو العرقية. وفي تلك المناطق، تعاني الأسواق من انقطاعات في الإمدادات نتيجة المعوقات التي تؤثر في شبكة النقل مثل فرض الرسوم على حواجز السيطرة. ويزداد سوء مصاعب سلسلة التوريد بعدم منح الجماعات المسلَّحة من غير الدول للأولوية على المدنيين عند توزيع السِّلع. وكذلك الأمر بالنسبة للخدمات التي تتوقف بسبب انخفاض أعداد الموظفين الحكوميين وهيمنة الغموض على ديناميات القوى السياسية والسيطرة.

وعموماً، يترتب على الانقطاعات في عمل الأسواق وتقديم الخدمات أثر غير متناسب في الفئات الأكثر استضعافاً لأنَّ ذلك يؤدي إلى انخفاض اقتدار الفقراء على مواكبة ارتفاع الأسعار. وفي بعض الحالات، قد تعمد الجماعات المسلَّحة من غير الدول إلى تطبيق تدابير تخفض من رفاه الفئات الأكثر استضعافاً كأن تفرض، على سبيل المثال، ضرائب غير رسمية على المدنيين أو تقصي فئات معينة دون غيرها (كالأقليات الدينية والعرقية) وتمنعهم من الحصول على السِّلع والخدمات. ولتوفير المساعدات القائمة على الحاجات دون تحيز أو تمييز لا بد من أن تتخذ الجهات الإنسانية تدابير فعالة للوصول إلى السكان في المناطق الواقعة تحت سيطرة الجماعات المسلَّحة من غير الدول.

كيف نتفاوض على الوصول؟

اعتادت المنظمات الإنسانية على العمل على قضايا وصول الخدمات الإنسانية في مختلف السياقات. وهناك كثير من السياسات والأدلة التوجيهية التي وضعتها الجهات المانحة مثل منظمة التضامن السويسرية ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية والمنظمات غير الحكومية المنفردة، وتتضمن تلك السياسات والأدلة ذكراً لعملية التفاوض على الوصول مع الجماعات المسلَّحة من غير الدول. وفي الواقع العملي، قد يتضمن التفاوض تدابير تقع على حدود قواعد الامتثال والشفافية. ومثال ذلك:

المُفاوِضون الموثوق بهم: كثير من المفاوضين هم ممن لهم روابط قويةٍ (عادة ما تكون بحكم القرابة الأسرية) مع الجماعات المسلَّحة من غير الدول، وذلك يخفض من احتمالية نجاحهم في ضوابط المانحين الرقابية التي صُمِّمَت للتأكد من انعدام الروابط بين الموظفين والمجموعة المحظورة.

رسوم تفرضها حواجز السيطرة: غالباً ما يخضع الوصول إلى المناطق التي تسيطر عليها الجماعات المسلَّحة من غير الدول إلى

سلسلة من حواجز السيطرة. وإذا أراد الفاعلون الإنسانيون أو المقاولون اجتياز تلك الحواجز، فسيضطرون في أغلب الأحيان إلى دفع مبالغ مالية حتى تضعهم تلك الحواجز ضمن 'قائمة المسموح لهم بالدخول' ثم عليهم أن يدفعوا مبالغ إضافية أقل قدراً في كل حاجز سيطرة يمرون من خلاله. ولتفادي 'خطر التحويلات' يمكن للفاعلين الإنسانيين أن يعهدوا بعملية نقل المؤن إلى المُورِّدين أنفسهم، إلاَّ أنَّ النتيجة تبقى كما هي.

عمليات الشراء والتوريد: غالباً ما يكون عدد المُورِّدين في هذه المناطق محدوداً، وحتى الموجود منهم غالباً ما يفتقرون إلى مهارات محو الأمية، بينما تُطبِّق المنظمات غير الحكومية وهيئات الأمم المتحدة إجراءات توريد وشراء شاملة تتطلب بالضرورة استكمال المُورِّدين المحتملين لعملية تسجيل معقدة واستمارات للعطاءات وتقديم رخص أعمالهم أو ما يثبت تسجيلاتهم التجارية مثل الرقم الضريبي. وعلى العموم، قليل من المُورِّدين يمتلكون تلك القدرات وحتى من يمتلكها غالباً ما تكون له علاقة مع الجماعات المسلَّحة من غير الدول إما من خلال دفعه 'لرسوم التسهيلات' أو من خلال الروابط الأسرية. ومن هنا، غالباً ما ينطوي على الامتثال بالإجراءات المطلوبة قبولاً بالاستعانة بطرف ثالث.

التفاوضات على الوصول: تتضمن المفاوضات في الغالب الحصول على طلبات من الجماعات المسلَّحة من غير الدول بتحويل مسار الموارد. ومن بين هذه الطلبات التي يشيع استخدامها إضافة أفراد الأسرة إلى قوائم المستفيدين وتوفير المساعدات للمجموعات العرقية المحظية وتوفير المساعدات التي يمكن للقوات المسلحة أن تحول مسارها. وفي أغلب الأحيان، تطلب الجماعات المسلَّحة من غير الدول معرفة هويات المستفيدين أو 'التدقيق' في خلفياتهم.

ما المخاطر الموجودة؟

ينطوي على الإجراءات والبروتوكولات الحالية المتعلقة بالتفاوض على الوصول مخاطر جسيمة على الفاعلين الإنسانيين والمانحين والمستفيدين. ومع أنَّ الفاعلين الميدانيين يطبقون تدابير خفض المخاطر في الميدان، ما زال تطبيق تلك التدابير مشرذماً. وتتضمن بعض أهم المخاطر ما هو آت:

مخاطر على السمعة: ميدانياً، يمثل تعيين المفاوض غير المناسب أو العمل مع المُورِّد غير المناسب أو الموقع الجغرافي لتقديم المساعدات سبباً قد يقود إلى تصور أنَّ الفاعل الإنساني منحاز ومُحاب للجماعة المسلحة من غير الدول. ثم إنَّ ذلك قد يؤدي إلى رد انتقامي من السلطات الحكومية في مناطق أخرى، إضافة إلى فقدان ثقة المجتمعات المستهدفة بالفاعلين الإنسانيين، عدا عن التحديات التي ستظهر في التنسيق والتشارك بالموارد مع الفاعلين الآخرين.

المخاطر المالية: يواجه الفاعلون الإنسانيون مخاطر ترتبط بالامتثال للمتطلبات المالية. ومثال ذلك أنَّ محاولات توسيع قواعد المُورِّدين قد تؤدي إلى تراكم الأعمال الورقية غير المكتملة أو غير الصحيحة وذلك بدوره قد يؤدي إلى ظهور وضع يدفع مدقق الحسابات إلى رفض صرف بعض التكاليف. وإذا حدث ذلك، فقد يجد الفاعلون الإنسانيون أنفسهم أمام عدد متناقص من الموارد اللازمة للوصول إلى الفئات المستضعفة وقد يقوِّض من قدرتهم في تأمين التمويل مستقبلاً.

المخاطر التي يتعرض لها الكوادر الوطنية والدولية: هناك مزايا قد تتأتى من تعيين موظفين وثيقي الصلة بالجماعات المسلَّحة من غير الدول، ومن تلك المزايا ما يرتبط بالوصول وتحقيق قبول المجتمعات المستهدفة، لكنَّ ذلك التعيين لا يخلو من مخاطر أيضاً إذ ينطوي عليه احتمال أن يستثني أولئك الموظفون عن قصد بعض فئات المستفيدين. وهناك خطر آخر أيضاً في حالة إنهاء خدمات مثل أولئك الموظفين على خلفية أدائهم إذا تبين ارتكابهم

نقلة جويّة من المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلى مقديشو بالصومال.

لمخالفة لمدونة السلوك الناظمة لعملهم، ذلك أنَّهم قد يمارسون أفعالاً انتقامية رداً على فصلهم من عملهم.

الامتثال وتحويل المسارات

لدى كبار المانحين الإنسانيين التزامات صريحة بالتمسك بالقيم الإنسانية مثل أهمية توفير المساعدات القائمة على الحاجات، وتشير البيانات التي يصدرها أولئك المانحين بشأن الوصول إلى وجود قبول ضمني للتنازلات إذا ما كان من شأنها تمكين الوصول إلى المناطق التي تسيطر عليها الجماعات المسلَّحة من غير الدول. ولا يقل أهمية عن ذلك مستوى الاهتمام الذي تضعه الجهات المانحة على المساءلة والشفافية. فالدول التي تقدم المساعدات الإنسانية تحمل التزامات إزاء مكلَّفي دفع الضريبة ومساءلتهم لها فعليها أن تتأكد من أنَّ المساعدات المقدمة ملائمة ومنسجمة مع مبدأ الشفافية، وقد يعني ذلك تطبيق شروط أكثر تشدداً وعبئاً إدارياً ثقيلاً في إطار استخدام التمويل وتوثيقه، وذلك ما يثير التساؤلات حول التنازلات التي يقدمها المزاولون بغية الوصول. ومع أنَّ ذلك التوتر بين الالتزامات من جهة وواقع التنازلات من جهة أخرى ليس من النوازل الحديثة، فقد زاد التركيز عليها نظراً لانتشار تأثير الجماعات المسلحة وازدياده. إضافة إلى ذلك، هناك عوامل أخرى ظهرت في السنوات الماضية جعلت القيود المفروضة على الامتثال أكثر شِدَّة، ومن ذلك:

تشريعات مكافحة الإرهاب: يتوقع المانحون من المنظمات غير الحكومية أن تضمن الامتثال بتشريعات مكافحة الإرهاب التي بدأت تُسنُّ في عام ٢٠٠١. ويفرض ذلك على الفاعلين الإنسانيين إبلاغ المانحين في حالة تنامى إلى علمهم أنَّ أموال المانحين أصبحت الجماعات المسلَّحة من غير الدول تستخدمها. ومع أنَّ تلك الالتزامات واضحة نسبياً على الورق، فيشوبها الغموض في السياق الذي يستخدم فيه الفاعلون الإنسانيون أدوات كتلك الموصوفة آنفاً أو عندما تكون الضبابية الصفة السائدة التي تسم الحدود بين المدنيين والأشخاص المرتبطين بالجماعات المسلحة من غير الدول.

تحولات في اللوائح التنظيمية المالية: في أعقاب الأزمة المالية العالمية لعام ٢٠٠٨، شددت اللوائح التنظيمية المصرفية على بعض وكلاء الحوالات المالية المستخدمة لتحويل الأموال إلى البلدات التي تعاني من تعطُّل في منظوماتها المالية والتنظيمية. وفي كثير من الأحيان، هناك غموض بشأن الطريقة التي يمكن من خلالها للحوالات المالية أن تصل إلى المناطق التي تسيطر عليها الجماعات المسلَّحة من غير الدول، إلاَّ أنَّ المنظمات غير الحكومية غالباً ما تعتمد على تلك الحوالات في تنفيذ برامجها النقدية ودفع رواتب الموظفين وتغطية غير ذلك من نفقات تشغيلية، وذلك ما يؤدي في كثير من الأحول إلى توجيه ملايين الدولارات من خلال قنوات تلك المنظومات سنوياً.

رصد المساعدات: منذ عام ٢٠١٠، زادت عمليات رصد منظمات المساعدات والرقابة عليها بزيادة أعمال التدقيق وفرض عقوبات كبيرة إزاء المخالفات. وتزايدت القيود لدرجة أن أصبح كبار المانحين يثيرون نقاشات عامة حول فرض القيود الجغرافية على المساعدات ما يُضعف من قدرات هيئات المساعدات على العمل في بعض المناطق ويَمس بمبدأ الحياد.

المضي قدماً

في بيئة يعم الغموض الخيارات المتاحة فيها، لا بد للفاعلين الإنسانيين والجهات المانحة من بناء إجماع صريح أوسع قاعدةً وأكثر ثباتاً حول المخاطر التي يمكن قبولها عند التفاوض مع الجماعات المسلَّحة من غير الدول. وعلينا أن نعزز البيئة التي تُيسِّر تقييماً صادقاً للمشكلات والتحديات وتُشجِّع عملية الإبلاغ وتدعم النقاشات الجماعية. وعليه، نقترح ما يلي:

إجراء البحوث حول الوصول ونشر الممارسات الفضلى: لقد أُجرِيَت بعض البحوث بما فيها برنامج الوصول الآمن في البيئات المتقلبة (SAVE) الذي نفَّذته منظمة النواتج الإنسانية (Humanitarian Outcomes)[٣] إلا أننا ما نزال في حاجة إلى مزيد من مثل تلك المبادرات. وينبغي للبحوث أن تشتمل على مُكوِّنين اثنين هما تحديد العوامل الفعالة التي تُروِّج للوصول وحل مشكلة التناقضات القائمة بين الوصول والامتثال، وتحديد النشاطات أو المبادرات التي لا يمكن قبولها بأي حال من الأحوال.

إجراءات العمليات القياسية: يتمثل أحد أهم التحديات أمام موظفي المساعدات الإنسانية الميدانيين في فهم كيفية ترجمة السياسة والإرشادات التوجيهية إلى ممارسة عملية على أرض الواقع. وتختلف المُعامَلات اختلافاً كبيراً على حسب السياق القُطري والسياقات المحلية في بعض الأحيان. ولا بد من فتح باب النقاشات الصريحة بين مجموعات المانحين والفاعلين الميدانيين والاتفاق على إجراءات التشغيل القياسية لأنَّها ستساعد على إزالة بعض الغموض المخيم على التنفيذ. وإضافة إلى ذلك، سوف تساعد في ضمان توحيد الإجراءات بين مختلف الفاعلين الميدانيين ما يدعم مقاربة أكثر ثباتاً في توفير المساعدات.

تحديد المواقف الجماعية: تشير التجربة إلى أنَّ هناك قوة ومنفعة من تحقيق اتفاق بين أصحاب العلاقة المعنيين

بالعمل الإنساني عند تحديد موقفهم الجماعي. وأفضل طريقة لتنظيمها ستكون من خلال إنشاء كيان محايد أو الاستثمار في بناء قدراته لكي يتمكن من تمثيل الجهات المعنية في عملية التفاوض وقيادتها كما أنَّها ستفيد في إدامة الوصول. ولا بد لذلك الكيان من أن يُنسِّق عمله مع الهيئات الإنسانية ويشرك الشركاء المحليين ويبلغ التقارير عن التحديات ويبني قاعدة قوية من الأدلة الإثباتية.

الميثاق العالمي بشأن المبادئ الإنسانية: هناك مبادرات مثل القمة الإنسانية العالمية والصفقة الكبرى التي أثبتت نجاحها في توضيح كثير من القضايا المعقدة التي تواجه المجتمع الإنساني وتُوَحِّد المجتمع الدولي في موقفه تجاه التزاماته الأساسية في التغيير. وربما يمكن إيجاد ميثاق عالمي مماثل لتحديد مبادئ توفير المساعدات الإنسانية في المناطق التي تسيطر عليها الجماعات المسلَّحة من غير الدول حيث قد تساعد المخاوف المثارة حول المبادئ الإنسانية في بناء الإجماع حول القضايا المحورية مثل الوصول وتحويل المسارات.

روتا نِمكار *rutasnimkar@gmail.com*

فيرِن فالكو *viren.falcao@gmail.com*

ماثيو تِبت *matttebbutt@live.co.uk*

إيميلي سافِج *emily.morgan.savage@gmail.com*

روتا نِمكار وماثيو تِبت وإيميلي سافِج منتسبون اليومَ إلى منظمة ميراكي لابس *www.meraki-labs.org* (Meraki Labs).

كلُّ ما ورد من آراء في هذه المقالة هي آراء كُتَّابِها وقد لا تستوي هذه الآراء وآراء أيٍّ منظمة.

١. عمل كُلُّ مؤلِّفي هذه المقالة في العراق بين عامي 2017 و2018 في المجلس الدانمركي للاجئين، وخَبِروا أيضاً العمل في بلاد أخرى منها أفغانستان والصومال وسوريا والسودان وجنوب السودان.

٢. ما يزال فقدان السيطرة على منطقةٍ ما يثير التحديات من احتمال أنْ ينتشر أعضاء هذه الجماعات.

3. www.saveresearch.net

الحَيْرة الأخلاقية التي يُثيرُها سُلوكُ المعنيِّينَ غيرُ الأخلاقيِّ

آنَّا تُوْرُوس

ما الحيرة الأخلاقيَّة التي تؤثر في استجابات الهيئات الإنسانية لسلوك الأشخاص المعنيين الاحتياليِّ؟ وكيف يمكن أنْ يكون لبنى مجتمعات اللاجئين دور أكبر في تحديد الاستجابات؟

للتصرفات الاحتيالية التي يرتكبها بعض الأشخاص المعنيين أثر محتمل في جودة البرامج الإنسانية وفي مساءلة الهيئات إزاء المانحين والسكان المتأثرين على العموم. وفي ذلك السياق، أسست المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين منذ أمد بعيد مجموعة من الإجراءات الداخلية للتعامل مع الاحتيال في عملية إعادة التوطين، وتضمنت التأكد من أن ينفِّذ التحقيقات موظفون لهم باع طويل في الحماية لم يسبق لهم التعامل مع الحالة من قبل. وفي عام ٢٠١٧، وسَّعَت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين نطاق جهود النَّزاهة لديها ليشتمل على ما هو وراء برنامج إعادة التوطين، فقدَّمت الأدلة التوجيهية لمساعدة الموظفين في إدارة الأوضاع التي قد يلجأ فيها الشخص إلى الاحتيال للحصول على المساعدة أو الحماية أو على كليهما أو ربما تمكن من الحصول على أيٍّ منها بالاحتيال.

وتدرك المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أنَّ الظروف التي يعيش فيها معظم اللاجئون قد تساهم في تعزيز الأسباب التي قد تفضي إلى السلوك غير الأخلاقي. ومن أمثلة تلك الأسباب التَّحيُّز في تقديم الخدمة الذاتية (أي عندما نميل إلى النَّظر في التصرفات التي نرتكبها بأنفسنا نظرة أقل قسوة مما ننظر إليه لتصرفات الآخرين) أو تقديم الشخص لمسوغات فعله الخاطئ والتقليل من أهميته (ومثال ذلك أن ينظر المرؤ للاحتيال الذي يعتقد أنَه ضعيف الشأن بأنَّه لا أثر له يذكر في كبرى الهيئات الإنسانية). فتلك إذن بعض المُيسِّرات الشائعة للسلوك المنافي للأخلاق في المجتمعات وربما جاز لنا القول إنَّ درجة أهميتها تكتسب وزناً أكبر في سياق التَّهجير القسري الذي تنطوي عليه أخطار تؤثر في تقديم مساعدات إنقاذ الحياة والحلول الدائمة.

فرض العقوبات وتعقيداتها

تقتضي المقاربة التي تتبعها المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين التعامل مع الاحتيال بتطبيق الإجراءات التصحيحية فور إثبات التحقيقات لارتكاب الأشخاص المعنيين له أو محاولتهم ذلك. ومع أنَّ تلك الإجراءات ليست عقابية بطبيعتها، فسوف تنتج على الأرجح بفقدان الشخص المعني أهليته بالحصول على التدخلات أو المساعدات التي حصل عليها

بطرق غير أخلاقية. والقصد من الإجراءات التصحيحية تصويب الأمور التي نتجت عن الاحتيال، ومثال ذلك حالة الاحتيال بالهُويَّة أو تقديم البيانات المغلوطة حول تكوين الأسرة أو تقديم الوثائق الثبوتية غير الصحيحة أو انتهاج الاحتيال في تقديمها، وغير ذلك من أنواع الاحتيال. فعندها قد تتضمن الإجراءات التصحيحية إغلاق ملف اللاجئ الاحتيالي وتصحيح حجم الأسرة المُقيَّد والتخلص من الوثيقة المزورة وغيرها. وفقط في الحالات الاستثنائية، عندما يثبت سوء الاحتيال المرتكب، تُطبَّق إجراءات رادعة تتمثل في إيقاع العقوبات المؤقتة مثل إلغاء المنافع غير الأساسية بعد الحصول على تفويض بتلك العقوبة من منسق مكافحة الاحتيال في المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في جنيف.

لكنَّ الوضع ينتحي مساراً أكثر تعقيداً عندما يحتال اللاجئون على المساعدات النقدية. ففي هذه الحالة، لن يعتمد إصدار الحكم الأخلاقي بشأن الاستجابة المناسبة فحسب على وقائع الحالة بل سيعتمد على مجموعة متنوعة من الاعتبارات الأخرى مثل السياق المحلي (مثل مدى وجوب إدخال السلطات الوطنية في الأمر) والإجراءات الداخلية للهيئات التي تأثرت برامج مساعداتها النقدية بذلك الاحتيال. وحتى لو كان لم يُرتَكَب الاحتيال على الدوام وحتى لو لم يكن له أثر كبير، فهو يفرض تحديات على النزاهة الحقيقية والمُتَصَوَّرة للبرامج الإنسانية (وغالباً يؤثر في الميديرين الأفراد) ما يتطلب من المنظمات أن تتخذ قرارات صحيحة أخلاقياً بشأن كيفية الرد على تلك الحالات الخاصة.

فعلى سبيل المثال، سيتمثل أحد أهم الأسئلة الأخلاقية فيما إذا كان من المشروع مبدئياً وبالممارسة توقع رد اللاجئ للمبلغ المدفوع له دون وجه حق وما إذا كان الإجراء سيُنظَر له بالفعل على أنَّه إجراء تصحيحي أو عقوبة توقَع على الفرد. والإجابة على ذلك السؤال سيعتمد في المقام الأول على تصور متخذ القرار للهدف المنشود من الإجراء التصحيحي وما ينبغي اتخاذه في سياق الاحتيال على المساعدات النقدية. وبمعنى آخر، هل سيُعتَقَدُ أنَّ العدالة قد تحققت بردع اللاجئ الذي ارتكب الفعل الاحتيالي ومنعه من استمراره في ارتكاب السلوك غير الأخلاقي أم أنَّها لا تتحقق إلا بعد إعادته لفرق المبلغ الذي أخذه؟

فمن جهة، هناك من يعتقد أنَّه من غير المعقول طلب إعادة المبالغ المأخوذة بتلك الطريقة، خاصة عندما يكون اللاجئ قد استخدم المال لتلبية حاجاته الضرورية. إلاَّ أنَّ ذلك قد يؤدي إلى فرض تحديات مماثلة على غيره من متلقي المساعدات حتى لو لم يلجئوا للاحتيال. ومن جهة أخرى، إذا قال أحد إنَّه من المشروع أن يتوقع استعادة المال الذي دُفِع بتلك الطريقة، فهل ذلك ما يحدث دائماً؟ أم هل سيقى ذلك مشروعاً، على سبيل المثال، حتى لو لم يكن هناك سبيل لاستعادة المال إلاَّ عن طريق اقتطاعه من المساعدات النقدية المستقبلية الممنوحة للشخص الذي ارتكب الفعل الاحتيالي، دون أن ننسى الأثر المحتمل لذلك الاقتطاع في أفراد الأسرة الذين لا ذنب لهم في الفعل، ودون أن نغفل ما يحتمل أن ينتج عن ذلك الإجراء من انحراف عن مبدأ عدم سحب المساعدات المنقذة للحياة من اللاجئين؟ وقد تكون الإجابة على ذلك السؤال بعبارة 'يعتمد حسب الظروف' لكنَّ المشكلة هنا أنَّ كلمة 'يعتمد' تبقى عرضة للنقاش، فهذا النوع من المشكلات الأخلاقية ينطوي عليه خطر المساس بعدالة العملية.

معايير الحكم

بناءً على مشاهدات ميدانية، يبدو أنَّ معايير الحكم التي تطبقها المنظمات عادة ما تمنح الأولوية إما لنتيجة الحكم أو المبدأ الذي يقوم عليه. ففي حالة بناء الحكم على ضوء النتيجة، يُطبَّق المنظور النفعي الذي يهدف تحقيق أكبر قدر ممكن من خير أكبر عدد من الأشخاص، ويعني ذلك وجوب إعادة المال الممنوح دون وجه حق إلى الهيئة المانحة له منعاً لوقوع الخسارة على المنظمة وعلى مجتمع اللاجئين ككل، وردعاً للأفعال المماثلة. إلاَّ أنَّ ذلك النهج يغفل عوامل في منتهى الأهمية مثل الحوافز الشخصية والاعتقادات الأخلاقية التي أدت إلى ارتكاب المرء للفعل الاحتيالي (وقد يكون لمقدمي الخدمة أنفسهم يد مسؤولة في وقوع ذلك الفعل) والعواقب المحتملة لذلك الإجراء التصحيحي.

أماً المنظور الذي يُغلِّب المبدأ على النتيجة، ينطوي على الاعتراف بالحقوق والواجبات والمسؤوليات التي تقع على الفرد دون استثناء بغض النظر عن الظروف العملية المحيطة بالقضية. لكنَّ العمل الإنساني يحدث غالباً في أوضاع معقدة وصعبة تُحتِّم تغليب مبدأ معين على غيره. ومثال ذلك مبدأ وجوب تقديم المنظمات الإنسانية للمساعدة المنقذة للحياة لجميع اللاجئين المحتاجين لها، الذي سيُغلَّب على الأرجح على مبدأ ضرورة منع الاحتيال أو الفساد والتصدي لهما. فإذا طُبِّق ذلك المنظور، يصبح من غير المقبول اتخاذ الإجراء التصحيحي بسحب المساعدات من اللاجئ الذي ارتكب فعلاً احتيالياً.

والقول إنَّ كلا المبدئين فيهما من التشدد ما يمنعهما من حسن التعامل مع تعقيدات تلك القضايا، ولذلك لا بد في اتخاذ القرار الأخلاقي من البحث عن مقاربة مختلفة تضمن إصدار حكم أخلاقي. وعلى الموظفين العاملين في المنظمات الإنسانية أن يكونوا قادرين على اتخاذ القرارات الأخلاقية الصحيحة في الأوضاع المعقدة، ما يعني أن على منظماتهم تأسيس إطار عمل

لتوفير التدريب الضروري لهم حول المسائل الأخلاقية والأحكام الأخلاقية.

إشراك بنى مجتمعات اللاجئين

يفتح النظر في الفعل الخاطئ للاجئ على ضوء الظلم الذي ألحقه بالمجتمع اللاجئين، وليس بالهيئة المقدم للمساعدات، الباب أمام مشاركة البنى المجتمعية ويتيح لها تقديم الدعم البنَّاء في تصميم الاستجابة الصحيحة. وفي الخطوة الأولى، قد تحسن المنظمات التصرف إذا أشركت بنى مجتمع اللاجئين في النقاشات حول السيناريوهات المحتملة للسلوك غير الأخلاقي لأنَّ ذلك يفيد في الاطلاع على طريقة تقييم مجتمع اللاجئين لمثل تلك الأوضاع. ومن ثمَّ، إذا اكتشفت حالات فرية، فما دامن الحماية والسلام مضمونتان لجميع المعنيين وما دامت العملية خاضعة للرقابة والرصد لتفادي الضرر أو الإساءة (ولا يمكن التقليل من شأن ذلك) فعندها يمكن الاستئناس برأي ممثلي اللاجئين واقتراحهم بشأن ما يجب على المحتالين فعله لتصويب وضعهم واسترداد ثقة المجتمع بهم. ومن ذلك، على سبيل المثال، التوصية بإخضاع المحتال لمدة معينة يقضيها في العمل التطوعي. فهذه المقاربة، إن حَسُنَت إدارتها وأُحكِمَت الرقابة عليها، قد تفضي إلى الإجراء التصحيحي الأمثل الذي يفيد أيضاً في ممارسة الدور القيادية المهم لمجتمع اللاجئين في مساءلة أبنائه ومحاسبتهم، كما أنَّه يمثل من خلال ضغط النظراء الإيجابي رادعاً عاماً لمحاولات الاحتيال المستقبلية.

آنَّا تُوْرُوس turusanna@gmail.com
موظفةٌ مشاركةٌ سابقةٌ مسؤولةٌ عن النَّزاهة والتكامل في المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وهي اليومَ موظفة نزاهة وتكامل في منظمة الشفافية الدولية www.transparency.org

كلُّ ما ورد من آراء في هذه المقالة هي آراء كاتبتها وقد لا تستوي هذه الآراء وآراء أيِّ منظمة ورد ذكرها هنا.

الحَيْرَةُ الأخلاقيَّة في التَّطوُّعِ

آشلي وِتْشِر

قد يواجه المتطوِّعون في اليونان الذين يردمون الثغرات في تقديم الخدمات مواقفَ أخلاقية معقَّدة محتملٌ أنَّ تدريبهم ودعمهم لم يُزوِّدهم بما يحتاجون إليه في مواجهتها.

أصبحت اليونان منذ عام ٢٠١٥ منفذاً ومحطة عبور يستخدمها مئات الآلاف من 'عابري الحدود' نحو أوروبا.[1] ثمَّ جاءت الاتفاقية التي أبرمها الاتحاد الأوروبي مع تركيا في عام ٢٠١٦ لتضع اليونان في طي النِّسيان، وتبع ذلك بالنتيجة إجبار طالبي اللجوء على العيش في ظروف معيشية صعبة لفترة تصل لسنتين قبل إعادتهم إلى تركيا أو منحهم صفة اللجوء في اليونان أو في حالات نادرة إعادة توطينهم في بلد أوروبي آخر. وما زالت أفواج الواصلين الجدد تقدم بالمئات براً في كل أسبوع إضافة إلى عشرات الألوف من الأشخاص الذين اكتظت بهم أماكن الإيواء ضعيفة الموارد كالمخيمات والمآوي والفنادق والتجمعات غير الرسمية بل منهم لم يجد حيلة سوى افتراش الشوارع. وفي ظل ثغرة تعتري منظومة الخدمات، يتدخل جمع من المتطوعين العاملين دون أجر رغم أنَّ كثيراً منهم لا يمتلك خبرة سابقة في البيئات الإنسانية عدا عن أنَّ مشاركتهم تنحصر على المهمات قصيرة الأجل.

وفي الفترة ما بين يونيو/حزيران ٢٠١٧ وأغسطس/آب ٢٠١٨، تطوعت في منظمتين، الأولى في أثينا وكانت عبارة عن فريق يقدم المساعدات القانونية غير الرسمية والمنظمة الأخرى في أحد المخيمات في جزيرة ليسفوس كانت تقدم للأشخاص السكن والغذاء والدروس وتساعدهم في بناء نشاطات أعمالهم الريادية. كلتا المنظمتين كانتا تشترطان على المتطوع أن يلتزم في التطوع معهما شهرين من الزمن وذلك أطول من معدل المدَّة المعتاد عليها. وخلال ذلك الوقت، زرت كثيراً من المخيمات والمنظمات والفضاءات غير الرسمية في البر الرئيسي اليوناني وفي جزيرة ليسفوس وقابلت عمال المساعدات المدفوع لهم والموظفين الحكوميين والمتطوعين.

ردم الثغرات في الخدمات

في يناير/كانون الثاني ٢٠١٧، توفي رجل سوري في خيمته خلال الأسبوع الأول الذي عُيِّنَت فيه جورجيا[2] التي جاءت من شمال أوروبا وتطوعت مع مجموعة لها نشاطاتها في جزيرة ليسفوس. وبعد التفتيش في أمتعته الشخصية لم يعثر الفريق على أي

معلومات للاتصال بالعائلة الممتدة لذلك الرجل فبقي جثمانه في غرفة الجثامين لأيام. فتواصلت جورجيا وزملاء متطوعون لها مع قادة الجاليات السورية في المخيم ثم نشرت صورة الرجل الموفى على الفيسبوك، وخلال بضعة أيام تحقق الاتصال بينها وبين عائلته. تقول جورجيا إنَّ المنظمات والجهات الرسمية التي كانت تتلقى المال من أجل إسكان ذلك الرجل وحمايته لم تكن قادرة على التواصل مع أسرته أما هي، المتطوعة التي لم يمض أيام على وصولها والتي تعمل دون مقابل ولم يكن لديها شيء من الخبرة الكبيرة مع هذه الفئة من الأشخاص، فقد تمكنت من فعل ذلك في ظرف أيام قليلة. وعندما جاء شقيق الرجل (الذي أعيد توطينه في شمال أوروبا) للتعرف على الجثمان، رافقه المتطوعون إلى غرفة الجثامين وساعدوه في نقل الجثمان وإعادته إلى سوريا. ما فعلته جورجيا وغيرها من المتطوعين كان ما ينبغي فعله، لكنَّ المشكلة التي ظهرت وقتها أنَّ تلك المجموعة الصغيرة من المتطوعين والمتطوعات ممن لا يطلبون أجراً أضحوا يتولون مهاماً مناطة بالأصل بكوادر الهيئات الرسمية للحماية التي تأخذ أجراً لقاء ذلك. وأكثر التبعات لذلك القصور إدهاشاً أنَّ ذوي المتوفى لم يعرفوا بوفاته إلا من خلال وسائط الإعلام الاجتماعي.

وفي أثينا، حتى هيئات الحماية 'الرسمية' تعجز عن الوفاء الكافي بالأدوار المناطة بها، إذ يشاهد مئات (وربما آلاف) من الأطفال غير المصحوبين ببالغين ينامون في الشوارع أو في التجمعات غير الرسمية. وفي ذلك الإطار، قرر عددٌ من المتطوعين ضمن فريق المساعدة القانونية أن يبحثوا عن ملجأ لفتيين اثنين (١٦ و١٧ عاماً) ممن قضوا أشهراً يعيشون فيها بالشوارع. وطرق المتطوعون الأبواب المعتادة فاتصلوا بالمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والتقوا بغيرها من المنظمات بل بحثوا في التجمعات غير الرسمية. لكنَّهم لم يعثروا على إسكان للفتيين، فدفعوا المال لهما ليمكثا في أحد الفنادق لبضع ليال ويستعيدوا قوتهم ويستحموا وينعموا بعض النوم الهانئ.

إلاَّ أنَّ الفتيين في أول أمسية لهما في الفندق احتسيا الكحول وأقدما على التحرش الجنسي بإحدى السائحات النزيلات في غرفة مجاورة. فتسبب ذلك بالصدمة للمتطوعين وحاولوا العثور على السائحة لكنَّها غادرت المدينة. وتواصلوا مع منظمة لخدمة الشباب والتقت قيادتهم بالفريق القانوني وتحدثوا بالتفصيل المطول حول الفتيين. ولاحظت أنَّ كثيراً من الحوار الذي دار بين المتطوعين حول الحادثة تركز على المشكلات الأخلاقية التي وجدوا أنفسهم فجأةً في مواجهتها. وكانوا يتساءلون عن مدى مسؤوليتهم في تلك الحادثة وكيف كان من الممكن أن يخفضوا ذلك النوع من التجربة دون هجر الفتيين في الشارع، بل بدؤوا يتساءلون إن كان من واجبهم أصلاً تأمين مأوى للفتيين. كانت الأسئلة كثيرة والأجوبة قليلة غير كافية، فقد شعروا بأنَّهم يتحملون شيئاً من المسؤولية لكنَّهم كانوا مرتبكين حائرين بشأن المسار 'الصحيح' الذي يجب اتباعه. ثم استدركوا أنَّ ذينك الفتيين ربما كانا 'مستخطرين' و'خطراً' في آن واحد.[٣]

وكان بعض المتطوعين قد ذهبوا إلى أبعد من ذلك فقدموا الإيواء بأنفسهم لعابري الحدود. وتحدث أحد عمال الإغاثة في ليسوفوس عن متطوعة رأت فتىً (١٥ عاماً) نائماً على الأرض في مخيم موريا "فدفعتها الفطرة إلى إحضاره إلى بيتها". وأعطته هاتفاً وملابس لكنَّها بعد أيام بدأت تتذمر منه ومن أنَّه بدأ يطلب المزيد. فأصابها النزق من تصرفاته وأصبح وجوده ثقيلاً "لأنَّها لم تكن تتصور ما يمكن أن يحدث بعد ذلك". وعندما اكتشفت المنظمة ما فعلته، سرَّحتها من العمل معها لأنَّ ما فعلته مثَّل مخالفة لمدونة السلوك لدى المنظمة. وبدلاً من أن تساعده في الانتقال إلى مشروع آخر لتوفير السكن له، غادرت الجزيرة وتركته ليتدبر أمره بنفسه.

وهناك متطوعة أخرى في أثينا تجنَّبت التقرب الاجتماعي من العائلات التي ساعدتها خشية أن تتطور العلاقة إلى التزام من جهتها في وقت كانت تعرف أنَّها ستغادرهم بعد انتهاء عقدها. وهنا، تظهر مسألة الوعي الذاتي بالتبعات المحتملة وقد يساعد ذلك الوعي في إثراء الممارسات الجيدة إلاَّ أنَّ انتهاج ذلك المسار كان بدافع من المتطوعة ذاتها وليس من الجمعية التي كانت تعمل معها.

وفي سياقات أخرى، يلاحظ وجود تجاهل لشبكات الناس الاجتماعية وقدرتهم على الصمود ومقاومة الظروف حتى في أشد الأوضاع وطأة.

حدود المسؤولية والعلاقات

بعد أن سمعت عن أشياء إيجابية حدثت حول إحدى المنظمات غير الرسمية، تطوعت معها خلال أيام تلت وصولي إلى أثينا. وتلقيت دورة تدريبية في ممارسات اللجوء القانونية وتعلمت بسرعة طبيعة المساعدات التي كانت المنظمات الأخرى تقدمها في المدينة. وتطوع الفريق القانوني (الذي كان معظم أعضائه متطوعون من دول الشمال العالمي) في مبنى كبير على مبدأ من يأتي أولاً يُخدَّم أولاً فتح أبوابه لعابري الحدود ممن يبحثون عن المساعدة المرتبطة بالوصول إلى خدمة طلب اللجوء والتدرب على مقابلاتهم في اللجوء والحصول على معلومات حول السكن والوصول إلى خدمات الصحة والأطباء أو

لم الشمل مع أفراد أسرهم في بلد أوروبي آخر. وكانت القضايا كثيرة ومعقدة وتطلبت اكتساب المتطوعين لمختلف المهارات وغالباً ما تطلب العمل التعاون مع المنظمات الأخرى في القطاع ذاته. وكان من الصعب تأسيس قنوات الاتصال مع المستفيدين لذلك غالباً ما عوَّلنا على إرسال الرسائل النصية لهم باستخدام هواتفنا الشخصية.

وفي إحدى الحالات، أخبرني أحد الرجال الذين داومت على إرسال الرسائل النصية له حول معلومات تخص اللجوء أنَّه كان يفكر بالانتحار. وكان ذلك في الساعة السادسة مساءً وكانت وقتها معظم المنظمات مغلقة ولم أعرف كيف أرد. فقررت في النهاية أن أقابله في أحد المطاعم التي يطرقها الناس وتحدثت إليه لساعات باستخدام مترجم غوغل للتغلب على العائق اللغوي. وأخبرني عن المشكلات الصحية الكثيرة التي يعاني منها وعن العزلة التي يعيشها في اليونان مُخلفاً وراءه بقية أفراد أسرته في الخطر في بلده وأخبرني أنه لم يحصل على مكان يسكن فيه بعد. ثم التقينا مجدداً صباح اليوم التالي وتمكنت من مساعدته في حضور اجتماع طارئ مع مستشار نفسي في إحدى منظمات المساعدات المحلية. وسارت الجلسة على ما يرام، وخلال الأسابيع التالية، تبادلنا الرسائل النصية من حين لآخر إلاَّ أنَّه كان غاضباً بأنني لم أتواصل معه بطريقة أفضل وكرر لي خططه في الانتحار. شعرت وقتها أنَّني مسؤول إزاء هذه الحالة الحادة التي يعيشها الرجل، لكنني كنت متردداً في الوقت نفسه بشأن الاستمرار بالتواصل اليومي معه خوفاً من أن تنشأ علاقة العوَل بينه وبيني في حين لم يكن لدي أي قدرة على التعامل مع الأفكار الانتحارية.

أعدته مجدداً إلى المنظمة ذاتها لكنَّهم هذه المرة لم يتمكنوا من مساعدته لأنَّ المترجم كان في إجازة. فاتصلنا مع كل منظمة كنا نعرف أنَّها تتعامل مع حالات الطوارئ الحادة الخاصة بالانتحار لكنَّ أياً منها لم تتمكن من مقابلته. فما بقي إلا خيار واحد وهو المستشفى الحكومي الذي لم يكن لديه أيضاً مترجمون وكان على الأرجح سيودعه في جناح الطب النفسي. ثمَّ قال أحد موظفي منظمة المساعدات إنَّه فعل كل ما بوسعه لكنَّ

المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين/ستراتيس باباجيانيس

أسرةٌ أفغانيةٌ خارج حاوِيَتهم مسبقة الصُنع في مركز موريا للاستقبال والاستعراف في جزيرة ليسفوس اليونانيّة.

هناك كثيراً من الأشخاص الذين تخدمهم المنظمة ولم تكن لها موارد كافية. فطلب إليَّ أن أفعل ما أستطيع من أجل الرجل. فتواصلت بعدها مع أحد أفراد أسرتي الذي كان مستشاراً نفسياً وسألت المشورة منه عن كيفية التعامل مع السلوك الانتحاري.

والفكرة أنَّه من الشائع أن يتوجه عمال المساعدات من مختلف المنظمات بطلب المساعدة من المتطوعين الذين يشعرون بدورهم أنَّه مسؤولون حتى لو كان تدريبهم ضعيفاً أو كانوا يعملون من غير أجر. وبسبب الثغرات الموجودة في الخدمات، غالباً ما كان المتطوعون الملاذ الأخير لعابري الحدود اليائسين لكنَّهم أيضاً الملاذ الأخير للموظفين المناط إليهم مسؤولية الاستجابة للأزمة. والمتطوعون يفعلون ما بوسعهم ويستخدمون بوصلاتهم الشخصية والجمعية الأخلاقية للمساعدة في إرشاد عابري الحدود إلى المسار الإجرائي 'الصحيح' الذي قد يشوبه الغموض، إلاَّ أنَّ المخاطر الواضحة تظهر عندما يجد المتطوع غير المدرب نفسه في مواجهة مواقف معقدة مفتقراً في الوقت تفسه لما يكفي من دعم وقدرة على الاستمرار.

ومن واقع خبرتي في التطوع وعلى ضوء النقاشات التي دارت بيني وبين عمال الإغاثة والمتطوعين والموظفين الحكوميين، أوصي الجمعيات حتى تلك العاملة في الإطار غير الرسمي أن تُنْشِئَ لنفسها مدونات سلوك صارمة تمنع استخدام الهواتف الشخصية وتوفر الوقت اللازم لتدريب المتطوعين بحيث يركز التدريب على قضايا الصحة النفسية والحدود في العلاقات والتفكير الناقد. إضافةً إلى ذلك، ينبغي للمنظمات أن تعمل قدماً في ترسيخ التعاون المتماسك بالتركيز على الثغرات القائمة في الخدمات وتشجيع المسارات للمتطوعين وعمال المساعدات لكي يعملوا معاً على ابتكار الحلول.

آشلي وِتْشر *ashley.witcher1@gmail.com*
مرشحة لنَيل درجة الدكتوراه المزدوجة في برنامج ترانس غلوبال هيلث الذي يتبع برنامج إراسموس موندوس، جامعة أمستردام، آي إس غلوبال (جامعة برشلونة) ومعهد الطِبِّ الاستوائي (أنتورب) *www.uva.nl/en*

١. أُشيرُ هاهنا باسم 'عابري الحدود' إلى كل ضروب المهاجرين ما لم أذكر بالتَّحديد مَنْ رفعوا طلبات اللجوء.
٢. كلُّ الأسماء مُستعارةٌ.
٣. Pallister-Wilkins P (2015) 'The Humanitarian Politics of European Border Policing: Frontex and Border Police in Evros,' *International Political Sociology* 9: 53–69
(السياسة الإنسانية لشرطة الحدود الأوروبية: وكالة حرس الحدود وخفر السواحل الأوروبية وشرطة الحدود في إفروس)
https://uva.academia.edu/PollyPallisterWilkins

الاسْتعمَالُ الأخلاقيُّ للصُّوَرِ والرَّسَائِلِ

دُوْلتا رُوكِنِين

لا بدَّ للمنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية والمانحين على السَّواء من أن تنظر في وَقْعِ الصور والرسائل التي تستعملها في سعيها إلى جمع المال من أجل المساعدة الإنسانية.

إذا نكب قومٌ يوماً بنكبة، كان كرم أخلاق النَّاس ناجماً عن الاهتمام بحب الخير للإنسان. ولكنْ يغلب على بعض النكبات أنْ يرد إليها مال أكثر من الذي يرد إلى غيرها، ويمكن أن يكون للصور والرسائل المستعملة في تصوير الأحوال دور بالغ الأهميَّة. فمن البديهيات أنَّ الصور والرسائل التي توضح بلوى السكَّان المنكوبين بصور تنطق بلسان الحال فتقول أقرب ما تكون الحال عليه في الواقع، هي التي ستُحدثُ الأثر الأعمق وتُنشئ مشاعر العطف والشفقة والذَّنب، وهذا يحمل على الهِبَة الخيريَّة. وفي غالب الأحوال أنَّه كلما كانت الصور أوضح تعبيراً وأكثر تفتيتاً للأكباد عَظُمَ الانفعال وَعظُمَت معه الرغبة في التبرُّع.

لكنْ متى يصير التصوير متجاوزاً حدَّه؟ هذا سؤال يُثيرُه العاملون في ميداني التسويق وجمع المال في أنفسهم، ذلك أنَّهم لا يريدون أنْ ينفر عامَّة الناس من الأمر. ولكنْ أعنْدَ هذا يوضع الحدُّ؟ تشير مبادئ الإنسانية، بما فيها من ذكر ليس فيه لَبْس ولا إبهام لاحترام الفرد المنكوب وصَوْنِ كَرامته، إلى أنَّه ينبغي وضع الحدِّ بإحكام قبل مناقشة أمر ما ليس له داعٍ.

ثم إنَّ الفرد الذي خسر استقلاله بنفسه وأُسُسَ الحياة وشيئاً من الحدِّ الأدنى من الكرامة (أي أن يكون له مكان للاغتسال واللُّبس ومرحاض تُقضَى الحاجة فيه ويُقَاوِمُ بشؤون الحَيْض) لن يُريدَ أنْ تُذاعَ أخبار حاله شرقاً

وغرباً وجنوباً وشمالاً.[1] فإن عجز المرء عن القيام بنفسه وبأسرته، وأُجبِرَ على الاعتماد على المساعدة الخيرية وإيثار غيره على نفسه، مهما يكن من سبب، يمكن أن يذهب ذلك شيئاً فشيئاً بكرامة الأفراد والأسر والمجتمعات المحلية وحتى الدول أحياناً ويذهب باستقلالهم بأنفسهم أيضاً. إذ الهبوط في الحياة إلى مستوىً منخفض تحدٍّ هو وحده صعب فكيف بإذاعة الحال هنا وهناك وإبلاغ صعوباتها كلها، التي تكثر المغالاة فيها، لا لشيءٍ إلا الحصول على بعض المال.

غير أنَّ المال مُحتَاجٌ إليه في إيصال المساعدة الإنسانية، ويأتي هذا المال أساساً في هيئة تبرعات خيرية يتبرَّع بها الأفراد المنفعلون بالصور والرسائل التي تصوِّر الحاجة الشديدة، أو الحكومات المانحة التي تأمل أنْ تجذب الدعم العام لتوفيرها المعونة الخارجية. وأمَّا المانحون، فجذبهم هذا الدعم العام في زمن النكبات الكبرى أسهل وأيسر من جذبهم إيَّاه من أجل المساعدة الإنمائية المُستَمر فيها. وأمَّا المنظمات الإنسانية فتحتاج إلى استلال استجابة انفعالية عاجلة من أجل زيادة التبرعات إلى أقصى حدٍّ، وذلك مع معرفة كون العطاء في أعظمه في الغالب بعد وقوع النكبة رأساً.

مُدوَّنة قواعد السُّلوك في الصُّور والرَّسائل لدوشاس

في إيرلندا، كمَا هي الحال في غيرها، تدور المناقشات حول هذه الآراء المتعارضة منذ عقود. فلمَّا كانت سنة ٢٠٠٧، وافقت الشبكة الإيرلندية للتنمية والمنظمات الإنسانية، واسمها دوشاس (Dóchas)، على مُدوَّنة سُلوك طوعيَّة في لاستعمال الصور والرسائل.[2] وتنصُّ مبادئه الأساسية على أنَّ اختيار الصور والرسائل ينبغي أنْ يُبنَى على احترام كرامة الأشخاص المعنيين، واعتقاد المساواة بين الناس أجمعين، وقبول الحاجة إلى تعزيز النزاهة والتضامن والعدل. ومن الوجهة العملية، يُحوَّل هذا إلى التزام، فيه أنَّنا في جميع اتصالاتنا، متى كان ذلك معقولاً وقابلاً للتطبيق وفق الحاجة إلى بيان الواقع على ما هو عليه، نسعى مجاهدين إلى:

- أنْ نختار الصور والرسائل التي لها صلة بها بناءً على قيم الاحترام والمساواة والتضامن والعدالة
- أنْ نُمثِّل بصدقٍ أيَّ صورة أو وضع موصوف من فور وقوع حدثها وبنطاقٍ أوسع حتَّى نُحسِّن فهم الجمهور حقائق الحدث وتعقيداته
- أنْ نتجنَّب الصور والرسائل التي يُحتمَل أن يكون فيها تنميطٌ أو تهويلٌ أو تمييزٌ للناس أو الأحول أو الأماكن
- أنْ نستعمل الصور والرسائل ودراسات الحالة بإطلاعِ مَن فيها (أو أحد الأبوين أو الوصيَّين) إطلاعاً تاماً ومشاركتهم واستئذانهم
- أنْ نضمن للذين تُمثَّل أحوالهم إتاحة فرصة يُبْلِغُون فيها قصصهم بأنفسهم
- أنْ نُحدِّد ونُسجِّل ما إذا كان مَن في الصور والرسائل يرغبُ في أن يكون اسمه مذكوراً فيها أو أن يكون مُعرَّفاً مَن هو ويُتصرَّف دوماً وِفْقَ ذلك
- أنْ نمتثل أمر أعلى المعايير التي لها صلةٌ بحقوق الإنسان وحماية المستضعفين

وتحتوي هذه المبادئ التوجيهية واسعة النطاق على مسائل عملية يمكن العمل بموجبها وينبغي، وذلك بعمليات جيدة، مثل العمليات التي لها صلة بالأذون والمُعرِّفات. غير أنَّ في الاتفاق على ما يمكن تصنيفه تنميطاً أو تهويلاً تحدِّيات، وهناك تفسيرات مختلفة للواقع الذي من المفترض أن يُبيِّنَ. ففي النكبات الإنسانية، ولا سيَّما الكوارث الطبيعية السريعة الوقوع، يمكن أن يُمثِّل عَرْضُ الصورة التي هي أوسع تحدٍّ بسبب الحاجة إلى مراعاة مُدَد انتباه الجمهور والإعلام، فضلاً على أنَّه قد يتغيَّر الواقع تغيُّراً سريعاً جداً في مثل هذه الأحوال. وأمَّا الأزمات المعقدة، حيث تكون أسباب التَّهجير وآثاره مُبهمَة في الغالب (لأنَّها متأصِّلةٌ في الأحوال التاريخية، والاجتماعية السياسية، والقَبَليَّة، والاستعمارية، والجغرافية، والزراعية)، فيكاد يكون من المستحيل فيها عَرْضُ حال مُجرَّدة مُوسَّعة.

مُقَارَبةُ بلان إنترناشيونال الإيرلندية

في منظمة بلان إنترناشيونال الإيرلندية، انضممنا إلى المُلتَزِمينَ بالمدوَّنة ونرفع كلَّ سنة تقريراً نبيِّن به تقيُّدنا بقواعدها. ونُقِرُّ بالتعقيد المُفصَّل الكلام فيه في مقدِّمة المدوَّنة فقد جاء فيه قوله:

"الواقع في عالمنا اليومَ أنَّ كثيراً من صُوَر الفقر المدقع والمِحَنَ الإنسانية فيها سوءٌ ولا يمكن تجاهلها. فتَجاهُلها يتعارض هو وروح هذه المدوَّنة التي أُحْدِثَت لتُصوِّر الواقع في حياة الناس بفهمِ مشاعرهم ومشكلاتهم واحترامِ كراماتهم."

فعندنا أنَّ دليل استعمال الصور والرسائل هذا موصولٌ من قُربٍ بسياساتنا في حماية الأطفال والشباب وطلب الإذن والقَبول المكتوب منهم وصون كراماتهم وحقوقهم. وفي أحوال التَّهجير أو الطوارئ، حين يُفْصَل الأطفال عن أسرهم ولا يكون لهم وصيٌّ قانوني يقوم على شأنهم في القبول، ينبغي الاهتمام بهم اهتماماً خاصاً من أجل حمايتهم. فالأطفال غير المصحوبين بذويهم ولم يتجاوزوا سنَّ الثالثة عشرة لا يستطيعون قانونياً أنْ يقبلوا من عند نفسهم، أي ليس استعمال قصصهم وصورهم أمراً ممكناً بحال من الأحوال، وهذا يتحدَّى منظمات حقوق الطفل، كمنظمة بلان، التي تعمل خصوصاً في مسائل التَّهجير والأطفال المنفصلين عن ذويهم. ثم ينبغي إخفاء هُويَّة مَن يقع سنُّه بين ١٣ و١٧ من الأطفال، الذين من المعلوم أنَّه عموماً عندهم المقدرة العقلية على قبول أنْ تُستَعمل قصصهم، وينبغي في هؤلاء أيضاً ألَّا تُستعمَل صورهم وأسماؤهم الحقيقية في ظلِّ أيِّ ظرفٍ من الظروف.

وتُقِرُّ منظمة بلان أنَّه في حالات الطوارئ يكثر أنْ يصعب إيجاد صُوَرٍ تجمع بين شِدَّة التأثير واحترام مَن فيها وتمثيل الواقع المعقَّد في الطوارئ من غير أنْ تعزز الصور النمطية أو الافتراضات غير الصحيحة، ومع ذلك، تحلُّ ما يقتضيه الاحترام محلَّ ضرورات جمع المال. هذا خيارٌ تنظيميٌّ ربَّما لا يقبله الآخرون. فقد يُرَى أنَّه الخيارُ الصَّحيحُ من الوجهة السياسية، لا خياراً يعالج الواقع. ولقد يؤدي إلى جمع مال أقل، فيُقْدَرُ على تنفيذ استجابة أضيق نطاقاً ومن ثَم أقلُّ تأثيراً وفائدةً في المنكوبين.

ولا نستعمل صوراً تُظْهِرُ ألماً شديداً أو ناساً وهم يموتون أو ميِّتون. ولكنَّ هذه الأمور جزءٌ من النزاع والتَّهجير، ويمكن لإظهار الحقيقة بالصُّور أنْ يكون ذا شأنٍ في مساعدة الناس على معرفة خطورة الحال. إذ يمكن لذلك أنْ يشجِّع الضغط الشعبيَّ على الحكومات وأنْ يسرِّعَ من ورود التبرُّعات. وتحاول منظمة بلان أنْ تُصوِّر الطوارئ بصورة مُجرَّدة، بتسليط الضوء على ما يقدر المنكوبون عليه وما يطمحون إليه، لا أن يُكتفَى بإظهار ضعفهم وخوفهم، وبهذا تقصد المنظمة إلى إظهار نظرة إلى الواقع مُحسَّنة مع التزام حقيقة الحال (كما نُدْرِكُها في الأقل). ونهدف إلى إيجاد صُوَرِ ناسٍ يساعدون مجتمعاتهم المحلية ويستجيبون للأزمة بأنفسهم، ونحاول جهدنا أنْ نتجنَّب الصور النمطية كصورة عامل إغاثةٍ غربيٍّ يرعى منكوباً لا حول له ولا قوَّة.

هذا، وما مقاربة منظمة بلان في التصوير والتراسل في الطوارئ إلا حلقةٌ في سلسلة من السُّبُل الممكنة، وما عنينا بهذا القولَ بصحَّتها. فإنَّ مقاربةَ منظمة بلان هي لمنظمة بلان، هي قرارٌ صادرٌ عن المنظمة ليس غير، مبنيٌّ على قِيَم تنظيمية. وليست بمقام القاضي فتحكم على الآخرين أو تتهمهم بتهمة السلوك الجشع وغِلْظَة القلب. إذ نُدرِكُ أنَّ المال يُنجِّي الناس من الموت، وأنَّ المُقَايَسَة التي قد تخطر في الذهن بين النقيضين المتساويين في القيمة والمختلفين في الخصائص، أي بين صون الكرامة وإنقاذ الناس من الهلاك، مستحيلٌ فهما لا يقبلان المقايسة إذ هذا في واد وذلك في واد.

ولقائلٍ أنْ يقول جدلاً إنَّ مقاربة منظمة بلان هي المقاربةُ 'الأنيقة'، أو المقاربة الصحيحة من الوجهة السياسية، أو لعلَّها المقاربة السهلة ولكنَّها غير ذات مفعول. ولقد يرى بعض الناس أنَّ الواقع أقسى ممَّا تصوِّره منظمة بلان، وبعضٌ آخرُ أنَّ واقعَ المُعطِينَ صحيح كما هو واقع الذين ترد إليهم المساعدة، وأنَّه إن أردنا مال المانحين أريناهم ما يُثيرُ انفعالتهم. فهل يوجد احتمالُ خطرٍ من أنْ تُظْهِرَ الهيئات الصُّوَرَ بطريقة مُتولٍّ أبويٍّ يعامل الناجين من حالات الطوارئ معاملة الأطفال فتجعل من نفسها حاميةً كراماتهم، وهي تخفي واقع الأزمة والنزاع؟ نقول: عند منظومة المساعدات الإنسانية الدولية، يثير استعمال الصور والرسائل تحديات وفرصاً في الوقت نفسه، فيُنْشَئُ ذلك ضغطاً وشدَّة لا تنفكُّ عن المنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية والمانحين على السواء يوماً بعد يوم.

دُوْلتا رُوكنين
Dualta.Roughneen@plan-international.org
رئيسةُ برامج في منظمة بلان إنترناشيونال الإيرلندية
www.plan.ie

كتبت المؤلفة هذه المقالةَ من عند نفسها، وقد لا تستوي الآراء التي فيها وآراء منظمة بلان إنترناشيونال الإيرلندية.

١. انظر سياسة نَشْرِ الصُّور في نشرة الهجرة القسرية
www.fmreview.org/ar/photo-policy
٢. www.dochas.ie/images-and-messages

تَمْثيلُ اللاجئينَ في حَمْلات المُناصَرة

نتالي سَلَئِيد

لا بدَّ من أنْ يُستنبَط تمثيل اللاجئين الذي تأتي به مجموعات المناصرة والتضامن بمشاركة الذين تُرْوَى قِصَصُهم.

لمَّا كان شهر سبتمبر/أيلول سنة ٢٠١٥، حدث شيءٌ في غاية الغرابة بدَّل الاستجابةَ العامَّة العالمية 'لأزمة اللاجئين' في أوروبا. ألا وهو نَشْرُ صورة طفل صغير اسمه آلان كردي مات غرقاً ثم ألقى به البحر إلى ساحل في تركيا، فكان أثر تلك الصورة واسعٌ، حشد من أجله المواطنون العاديون ليحتجُّوا تضامناً مع اللاجئين تحت راية مرحباً باللاجئين. وفي نيوزيلندا، دعا مناصرو اللاجئين (أي الذين ليس لهم خبرة سابقة بشؤون اللاجئين ويناصرون اللاجئين) والمعلِّقون في وسائل الإعلام الحُكومةَ إلى زيادة حصة اللاجئين السنوية في البلاد وإظهار استجابة أكثر عطفاً وترحيباً.

ويمكن لتمثيل اللاجئين الإنساني من حيث هم مضرورون ويحتاجون إلى الإعانة، كما هي الحال في وسائل الإعلام وحملات المناصرة، أنْ تكون مُجديةً في جمع الدعم للاجئين، ولكن يوجد عدد من الهموم الأخلاقية تدور حول هذا التمثيل والقول بالتضامن. أولاً: أنَّه كثيراً ما يُصوِّر النَّقلُ الإعلاميُّ لأخبار الأزمات الإنسانية الناسَ من بلاد جنوبيِّ الكرة الأرضية معتمدين على استجابة بلدان الشمال العالمي، وهو يتجاهل ما في الأمر من فوارقَ بنيوية وظُلْم. ثانياً: أنَّه في كلٍّ من وسائل الإعلام والتمثيل المناصر مَيلٌ إلى تصوير الناس مضرورين مستكينين لا أفراداً فاعلين، وهذا يثير أسئلة: فمن الذي يُمثِّلهم؟ ومن الذي يتكلم بلسان حالهم؟[1] فصحيح أنَّ في النية روحَ إيثار، ولكنْ يمكن أن يكون التمثيل الإنساني أنْ يُخضِع المُمثَّلين، ويمكن يكون لذلك عواقب سيئة على نتائج إنجاح إعادة التوطين.

مَفَاهيمُ التَّمْثيلِ الضِّمنيَّةُ

كثيرٌ من اللاجئين المعاد توطينهم الذين استطلعتهم في بحثٍ لي يدور حول العلاقة بين تمثيل اللاجئين الإنساني والأعمال التضامنيَّة شعروا بأنَّ وسائل الإعلام الرئيسية وكثير من المنظمات الإنسانية عزَّزت وجهة نظر معيَّنة إلى اللاجئين وهي أنَّهم "قوم لا حول لهم ولا قوة جاؤوا من بلاد ممزَّقةٌ بالحرب" أو أنَّ اللاجئَ "إنسان فقيرٌ مُعدِمٌ". وخَطَرُ هذه الصور النمطية، كما ذكر أحد المشاركين، أنَّ اللاجئين يُعرَّفُون "بظروفهم لا بصفاتهم الإنسانية". ويمكن لتصوير اللاجئين مضرورين أن يقود إلى فكرة في غاية ضِيْقِ الأُفُقِ في هويَّة اللاجئ وما يستطيع فعله، ويمكن لها أنْ تترك أثراً سيئاً في رأي عموم الناس باللاجئين. وقد سرد المشاركون ما نُسِجَ حولهم من افتراضات، ومثال ذلك أنَّهم لم يكونوا قادرين على شراء حاسوب محمول أو على إرسال المال إلى خارج البلاد حيث تعيش أسرهم، لا لشيء إلا لأنهم كانوا يوماً لاجئين. وما تفتقده هذه الصور النمطية هو قصص الأفراد وأصواتهم. وبيَّن أحد المشاركين قال نعم قد يتشابه المهجَّرون بعض التشابه ولكنْ ألا يُصوَّب الانتباه إلا إلى وجهة (مثل الضرر النفساني أو كون المرء مضروراً) فأمرٌ يعني "أن تُفتقَد مغازي" القصص.

ولطبيعة الوصم في صور اللاجئين النمطية أيضاً أنْ تُعَرْقِلَ قدرة اللاجئين السابقين على يُنَمُّو في أنفسهم الشُّعورَ بالانتماء والقبول في بلد إعادة التوطين. ورأى كثير من الناس الذي استطلعتهم أنَّ الصور النمطية ساهمت في تكوين فهم هو أنَّ اللاجئين شيءٌ والنيوزيلنديين شيءٌ آخرُ، وأنْ ربما اللاجئون أقل قدرةً على القيام بشؤونهم. أضف إلى ذلك، أنَّ الاستمرار في تصنيفهم لاجئينَ في وسائل الإعلام والهيئات الحكومية ومناصري اللاجئين وغيرهم من النيوزيلنديين، حتَّى بعد زمن طويل من إعادة توطينهم وحصولهم على الجنسية يعني أنَّ الناس الذين لهم خبرة سابقة باللجوء لا يُقبَل أن يُقال فيهم إنَّهم نيوزيلنديُّون 'حقيقيُّون'.

ثم إنَّه رأى عدد من المشاركين أنَّ أعلى الأصوات بين مناصري اللاجئين في الغرب هي أصوات مَن ليس لهم خبرة سابقة باللجوء، وشكَوا في شرعية وصحة أنْ يتكلم غير اللاجئين بمعاناة لا يعلمون منها شيئاً. ورأوا أنَّه ينبغي لمناصرة اللاجئين أن تتضمَّن أصوات اللاجئين واللاجئين السابقين الذين خبروا معاناة اللجوء وإعادة التوطين حقاً. وقد بيَّن مشاركٌ من المشاركين اسمه أبان (وهو المدير العام في منظمة غير حكومية يقودها

اللاجئـون وقاعدتهـا شـعبيةٌ في أوكلانـد) أنَّ نيَّـة منـاصري اللاجئين كانـت حسـنةً ولكـنْ غلـب عليهـم السـيطرة عـلى المناقشـة والتحـدُّث بلسـان حـال اللاجئين، وهـو أمـرٌ يُعجِّـزُ اللاجئين والجماعـات التـي أُعيـدَ توطينهـا ويُخيِّـبُ آمالهـم. ويتابـع فيقـول إنَّـه لا يريـد بكلامـه نَقْـدَ أحـد ولكنَّـه قـال حاثّـاً "افعلـوا مـا تفعلونـه **معنـا** لا **علينـا**".

التوصيات

لَّـما لم يكـن التحكـم بتمثيـل اللاجئـين في وسـائل الإعـلام ممكنـاً، أمكـن للمناصريـن اتِّخـاذ إجـراءات لتجنُّـب الأقـوال المُستَسـهلة بإفـراط والصـور النمطيـةَ، وأنْ يُدرجُّـوا فيهـا وجهـات نظـر الذيـن يسـعون إلى إعانتهـم و إدراج أصواتهـم. ولقـد عـبَّر منـاصرو اللاجئـين والمختصـون في التواصـل الذيـن اسـتطلعتهم عـن رغبـة حقيقيـة في تجنُّـب الصـور النمطيـة وفي تمثيـل اللاجئـين تمثيـلَ النـاس العاديـين، أي 'مثلنـا'. وفي الوقـت نفسـه، أرادوا أيضـاً تجنُّـب التقليـل مـن خطـورة الهجـرة القسرية ومـن أنَّ بعـض اللاجئـين سـيكونون مسـتضعفين ومضروريـن نفسـانياً. ونشـأ فيهـم إجهـاد فكـريٌّ حقيقـيٌّ فمـن جهـة تجنُّـب الصـور النمطيـة للمضرورين ومـن جهـة أخـرى نـشر الرسـالة في مسـائل الإعـلام الرئيسـية بأكـثر الطـرق نجوعـاً، وفي هـذه الرسـالة الأسـباب التـي ينبغـي لعمـوم النـاس في نيوزيلنـدا مـن أجلهـا أنْ يهتمـوا باللاجئـين. وليـس هـذا الإجهـاد الفكـريٌّ بنـادرٍ في الحَمْـلات الإنسـانية، فطالمـا خـبرت المنظـمات غـير الحكوميـة ومنـاصرو اللاجئـين تحدِّيـات إيجـاد فضـلى السُـبُل لإيصـال رسـالتهم مـن غـير النـزول في حفـرة الصـور النمطيـة المُعجِّـزَة.

هـذا، ويـوصي بحـثٌ حديـث أنْ يتـدرَّب المنـاصرون الراغبـون في العمـل في شـؤون اللاجئـين عـلى عرفـان النَّفـس (أي أنْ يسـتعرفوا امتيازاتهـم الخاصـة)، وأنْ يُمنَـح اللاجئـون الفرصـة للمشـاركة في حَمْـلات المنـاصرة.[٢] ومـن المهـم أن يفكـر المزاولـون الإنسـانيون والمنـاصرون وغيرهـم مـن الجهـات الفاعلـة في ميـدان العمـل الإنسـاني، ومـن ذلـك الباحثـون والأكاديميُّـون تفكـيراً نقديـاً في وظائفهـم وامتيازاتهـم في مـا لـه صلـة بعملهـم في شـؤون اللاجئـين واللاجئـين السـابقين، وعليهـم أيضـاً أنْ يظلُّـوا محاسـبين نفوسـهم، وأنْ يعملـوا بالتعـاون مـع اللاجئـين واللاجئـين السـابقين، وأنْ يُقـرُّوا بتأثـير اللاجئـين وقدراتهـم وآرائهـم. لأنَّـه، عـلى الرغـم مـن حُسْـن النيَّـة، يمكـن أن ينتهـي أمـر العاملـين في دعـم حقـوق اللاجئـين إلى 'النظـر إلى اللاجئـين عـلى أنَّهـم غربـاء' أي عـلى أنَّهـم مُسـاعَدون مجهولـون مسـتضعفون، فيُهمَّـشُ هـؤلاء العاملـون مَـن يسـعون إلى إعانتهـم. ولقـد يعـرِّف اللاجئـون أنَّهـم مـن بنـي الإنسـان في رايـات الاحتجـاج، ولكـنَّ صفاتهـم الإنسـانية وفعلهـم وتأثيرهـم تهـوي مـن جـرَّاء حديـث غيرهـم بلسـان حالهـم.

صورةٌ من مَعْرض صور عنوانه 'النيوزيلنديُّون اليوم: من لاجئين إلى كيوِيْن'، نظمه ائتلاف أوتيروْا المجتمعي المعاد توطينه (ARCC) في جزءٍ من حملة واسعة لإعادة تعريف كلمة 'اللاجئ' ومَحْو الصور النمطية، من وجهة نظر لاجئين سابقين في نيوزيلندا. مكتوبٌ في الصورة: 'النيوزيلنديُّون اليوم: من لاجئين إلى كيوِيْن.'

إنَّ المنـاصرة الأمينـة تطلـب تمكـين المُناصَريـن فيقـرِّرُ المُنـاصرون وجهتهـم عـلى حسـب مَـن يرغبـون في دعمهـم. فلحـركات المنـاصرة والتضامـن، بالتشـارك في العمـل وبالاسـتماع إلى النـاس المـراد مسـاعدتهم وبتجنُّـب الصـور النمطيـة، القـدرة عـلى معالجـة بعـض مـن التباين البنيـوي والظلـمِ الـذي يقـعِ عـلى المهجَّريـن، والقـدرة أيضـاً عـلى تبديـل كل ذلـك.

نتالي سَلَئيد slade.natalie1@gmail.com
مرشحةٌ لنَيل درجة الدكتوراه في معهد الدراسات الإثنائية بجامعة ماسي www.massey.ac.nz

١. Silk J (2000) 'Caring at a Distance: (Im)partiality, Moral Motivation and the Ethics of Representation – Introduction', *Ethics, Place & Environment* 3:3, 303-309
(الاهتمام من بُعد: المُحابَاةُ وعدمها والباعث على التمييز بين الحقِّ والباطل وأخلاقيّات التمثيل – مقدِّمةً) www.tandfonline.com/doi/abs/10.1080/713665900
٢. Brecht L, Boucsein L and Mayr K (2018) 'The Dynamics of Othering in Activism as Part of Germany's Post-2015 "Wilkommenskultur"', *Dve domavini – Two Homelands*, Vol 47
(ديناميّات النظر إلى الآخرين نظرةَ الغرباء في مذهب الفعاليّة من حيث هو جزء من ألمانيا بعدَ سنة 2015) bit.ly/BrechtBoucseinMayr-2018

وَضْعُ الالتزامات الحمائيِّة مَوْضِعَ المُمَارسة

أكْنِس أولُسايساي وكاثرين هِنكلي

إذا أرادت منظمات المعونة القيام بالتزاماتها فلا بدَّ لها من مزيد عملٍ لمنع الاستغلال والانتهاك الجنسيَّين، والاستماع للناجين، وإزالة المعوِّقات التي تعترض طُرُقَ الإبلاغ.

كان في عام ٢٠٠٢ أنْ أصدرت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمة إنقاذ الطفل تقريراً هزَّ العالم هزًّا إذ كشف عن إساءة عمَّال الإغاثة معاملةَ أعداد كثيرة من الأطفال في مخيَّمات اللاجئين. ولمَّا كان في العام المُقبل، وضع الأمين العام للأمم المتحدة معاييرَ لتحسين حماية المستضعفين -ولا سيَّما النساء والأطفال- من الاستغلال والانتهاك الجنسيَّين.[1] وكُلِّفَ رؤساء منظمات الأمم المتحدة أنْ يُنْشئوا بيئة حمائية، قبل كلِّ شيء من خلال تعيين فرد كبير يُراجِعُ الحالات وتنفيذ المعايير لتحقِّيق أنْ يكون الموظفُون على عِلم بمدوَّنة قواعد السلوك في المنظمة وموقِّعين عليها، ومن ذلكَ إبلاغ حالات الاستغلال والانتهاك الجنسيَّين إلى مجلس المنظَّمة.

ومع ذلك، ما تزال تقارير الاستغلال والانتهاك الجنسيَّين تَرِدُ قليلاً قليلاً. وبعد تقارير الاستغلال والانتهاك الجنسيَّين في هايتي وما تلاها من كَشْف عن انتهاكات أخرى، عقدت وزارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة في شهر أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٨ مؤتمرَ قمَّةٍ دولياً معنياً بالحماية ودعت فيه إلى مقاربة شاملة تعالجَ العلل والعلامات التي يقوم عليها الاستغلال والانتهاك الجنسيان. وعلى المانحين ومنظمات الأمم المتحدة والهيئات الإنسانية وأعضاء الأمانة العامة للأمم المتحدة أنْ يضعوا سُبُل عملٍ وافية بالحاجة في حماية السكَّان المتضررين. ولمَّا كان أول عام ٢٠١٩، نشر الأمين العام وثيقة أخرى تعالج الاستغلال والانتهاك الجنسيَّين،[2] تُبيِّنُ إستراتيجيةً وأولويات محورها المضرورون، ففيها يُقدَّمُ في الجهد حقوق المضرورين وكرامتهم، وتزيد الشفافية في الإبلاغ والتحقيق في محاولة لإنهاء إفلات مرتكبي هذه الجرائم من العقوبة، ويُتَشارَكُ، وتجري مزيد من أنشطة توسيع المدارك وإبراز فضلى الممارسات.

وفي الأعـوام التي تتوسَّط هذين المعيارين اللذين وُضِعَا بقيادة الأمم المتحدة، بذلت كثيرٌ من الجهات الفاعلة جهداً لمنع الاستغلال والانتهاك الجنسيَّين ومعالجتهما. فقد وضعت اللجنة الدائمة المشتركة بين الهيئات[3] مبادئ توجيهية وأدوات مختلفة للجهات الفاعلة في ميدان العمل الإنساني. وكان المدير العام السابق للمنظمة الدولية للهجرة نال لقب نصير الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيَّين في اللجنة الدائمة المشتركة بين الهيئات واحتفظ باللَّقب من سنة ٢٠١١ إلى سنة ٢٠١٨، ودعمت المنظمة الدولية للهجرة اللجنةَ الدائمة المشتركة بين الهيئات في وضعها دليل الممارسات الفضلى،[4] وفيه إرشادٌ إجرائيٌّ في كيفية إعداد آلية شكاوى مجتمعية مشتركة بين الهيئات وفي كيفية إعمالها. وقد يسَّرت المنظمة الدولية للهجرة أيضاً وَضْعَ المعايير الأدنويَّة للعمل، وهي تقصد إلى زيادة التزام الهيئات المبادئَ التوجيهيَّة الحمائية.

ومن هذه الجهود وغيرها، فإنَّ بعض الالتزامات التي نشأت على مرِّ السنين هي لمنع الاستغلال والإساءة الجنسيَّين والتحرُّش الجنسي والإساءة الجنسية من الحدوث، وللتعهُّد بالاستماع إلى المتضررين، ولإزالة الحواز التي تعترض طريق الإبلاغ ومعالجتها. وعلى الرغم من الترقِّي الحاصل حتَّى يوم الناس هذا فما زال هناك كثيرُ عملٍ ينبغي فعله، ولا سيَّما لإنهاء الإفلات من العقوبة ومعالجةً والتحرُّش الجنسي والإساءة الجنسية.

المَنْعُ

تُصوِّبُ المقاربة الحالية القوة والطاقة والمـوارد إلى توسيع المدارك في المجتمعات المحلية والموظفين. وهو أمرٌ ذو شأن، ولكنَّه لوحده غير كافٍ الحاجة ولن يتحقق من دون الاعتراف بالأسباب الجذرية ومعالجتها -أي البنية الأبوية وبنية سلطة ما بعد الاستعمار- التي تُديمُ الانتهاك وعدم المساواة وتُعزِّزُ المواقف الأبوية تجاه 'المستفيدين'. ويغلب على كثير من الناس في المجتمعات المحلية المُتأزِّمة أن يشعروا بالعجز بسبب الأزمة الإنسانية، وهذا قد يُقوِّض إمكانَ اتِّخاذ التدابير المجتمعية. وما يزال هناك توتُّر غير مُقَرٍّ به على العموم بين العقوبة المجتمعية المحتملة والتعويض عن الـضرر، وبين الشواغل المشروعة للمجتمع الدولي الدائرة حول التسوية المحتملة بالمهوادة في الأحكام الحمائيَّة والأحكام التي محورها النَّاجون.

ولكي يُتَّجَه إلى التغيير الحقيقي الذي يُحتَاج إليه، لا بدَّ للهيئات الإنسانية من أن تعالج التحيُّز الجندري والتمييز الجندري الأصيلين في البُنَى التنظيمية والبيِّنَيْن في فرص الاستغلال والانتهاك الجنسيَّين والتحرُّش الجنسي والإساءة الجنسية التي تقع في أثناء ممارسات التوظيف والاستبقاء والترقية، والداعمَيْن ظروف المُنتَهِكين لاستغلال السكَّان المتضررين وأصغر صِغار الموظفين. والماسكون زمام السُّلطة رجال في الأغلب[5] ويكون

للنساء في العادة وظائف أقلَّ من وظائف الرجال وجوداً وعمراً، وهو ما يؤدِّي إلى ديناميَّات سلطةٍ غير متكافئةٍ ويُيَسِّرُ الانتهاكات المُحتملَة في السلطة.

كثيراً ما تُديمُ ثقافة المنظمة وبُنَى السلطة فيها الضارَّ من المعايير الجندرية والاجتماعية، وهو ما يُعزِّز عدم المساواة ويُمهِّدُ الطريق للانتهاك. وتحتاج المنظمات والقطاع الأوسع برُمَّته إلى تحليل تطبيق قِيَمهم لمعالجة ديناميَّات السلطة الضارَّة، ومن ذلك الممارسات أو السياسات التي تعزز عدم المساواة على أساس الجنس والعمر والقدرة والعجز والعرق. ولكثير من المنظمات سياسات للمساواة بين الجنسين ولكنْ ما يزال أمر وَضْع هذه السياسات مَوْضِعَ التنفيذ تحدياً صعباً. ثم إنَّه لمَّا كان إنماء قدرة الموظفين على تحدِّي التمييز وهذه المعايير الضارة أمراً ضروريًا، كان هناك حاجة إلى محاسبة الموظفين -وفيهم الكبار والرؤساء- في تمسُّكهم بهذه القِيَم وتنفيذها.

التعهُّدُ بالاسْتِماع

لا بدَّ من أن يَكون الاستماع إلى القوة الفاعلة للناجين من الاستغلال والانتهاك الجنسيَّين والتحرُّش الجنسي والإساءة الجنسية والاعتقاد بها وإقرارها أمراً جوهرياً. فهناك حاجة إلى استمرار المشاركة مع الناجين في شأن التدابير المرغوب فيها لتخفيف المخاطر وفي السُبُل التي بها يمكن للمجتمع المحلي أنْ يكون أكثر استعداداً لمنع الاستغلال والانتهاك الجنسيَّين ومعالجة الإفلات من العقوبة. وينبغي لهذه المشاركة أنْ تتماشى هي والمبادئ التوجيهية في منع العنف الجندري ومعالجته،[٦] ومن ذلك ضمان أنْ تتدرَّب فرق التحقيق تدرُّباً كافياً الغرض على تطبيق المبادئ التي محورها الناجون ثم تحميل هذه الفرق مسؤولية فِعْل ذلك. والطرق التي بها تُطبَّق إجراءات الإبلاغ الإلزامية اليومَ هي في الغالب تُقوِّض أساس حقوق الناجين وجهات التنسيق، إذ يحتاج موظفو الموارد البشرية وفرق التحقيق إلى تدريب أكفأ ومساءلة أكبر حتّى يُمكِّنوا من التمسُّك بالمبادئ التي محورها الناجون. وينبغي استثمار الموارد في تعليم المجتمعات المحلية المتضررة تعليماً يدور حول الديناميات في الاستغلال والانتهاك الجنسيَّين، وتمكينهم لكي يُعيِّنوا بدقةٍ الاستجابة الأفيد.

إزالة معوِّقات الإبلاغ

عند **الناجين**، يمكن أن تتضمَّن معوِّقات الإبلاغ ما يلي: غياب المعلومات التي لها صلة بوضوح إجراءات الإبلاغ، وفقدان الثقة في النظام وفي أي شيء مفيد يأتي من الإبلاغ، والخوف من الانتقام أو انعدام الحماية المناسبة لمَن يُبْلِغُ عن الانتهاك.

وتحتاج المنظمات إلى الالتزام بإنشاء قنوات إبلاغ واضحة (توافق الحال) وإلى أنْ تشترك في توسيع المَدارك في المنابر محددة الأحوال التي تنعقد بالاشتراك مع المجتمعات المحلية. وهذا يختلف باختلاف الحال، ولكنْ يمكن أن يشمل ذلك مراكزَ تنسيق في الأماكن المريحة للنساء أو الأطفال وفي المراكز المجتمعية، وخطَّ هاتف ساخناً، ومكتبَ إبلاغ في كنيسة أو مدرسة أو فرداً مؤهلاً للقيادة يُعيِّنه المجتمع المَحلي. وينبغي أنْ تتضمَّن منابر توسيع المدارك يُعرَّف كل الموظفين الذين لهم صلة بالبيئات الحمائية مبادئَ في ماهية الاستغلال والانتهاك الجنسيَّين وعواقبهما وتوقعهما، وينبغي في ذلك إدماج كل السُبُل المُتاحَة للإبلاغ على اختلافها. وقد ترجم فريق عمل اللجنة الدائمة المشتركة بين الهيئات والحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيَّين (PSEA) في جنوب السودان هذه المبادئ إلى لغات مختلفة وألحقها بآليات الشكاوى المجتمعية، غير أنَّ مستويات معرفة القراءة والكتابة متفاوتةٌ، ويجب أيضاً تحديد أجدى وسائل التواصل وأشملها. ويجب أن يُشْتَرط التراسل الملائم للحال على كلِّ الهيئات، ومن ذلك جعله شرطاً للتمويل في المستقبل. وينبغي أن يكون للجهود المبذولة في توسيع المدارك ولقنوات الإبلاغ إشارات جليَّةٌ قابلة للقياس في جداولها وطرقٌ لقياس الجودة.

ثم إنَّ عدم الثقة في النظام والمساءلة لمصدرٌ للقلق كبيرٌ. إذ لا بدَّ من معالجة تصوُّر أنَّ الإبلاغ وعدمه سواءٌ، وهذا يحتاج إلى بناء الثقة بأنَّ الإبلاغ سيؤدي إلى اتِّخاذ تدابيرَ لمعالجة الحادث، وكذلك معالجة أوجه عدم المساواة التي تؤسِّسُ لإدامة هذا التصوُّر. وهناك حاجة إلى مزيد شفافية في الإبلاغ وفي توقيته المناسب وفي الكيفية التي بها يُنسَّق التحقيق -ومن ذلك الإجراءات المُتَّخذة- حتَّى تُبنى الثقة وتُقلَّل المخاطر على الناجين. ويوجد حاجةٌ أيضاً إلى إثبات أنَّ الإفلات من العقوبة أمرٌ عفى عنه الزمان، وأنَّ العقوبة واقعةٌ واقعة بصرف النظر عن كِبَر المنتهك أو أقدميَّته في الوظيفة أو علوِّ شأنه. ولا بدَّ من معالجة المخاوف الشائعة المتمثِّلة في احتمال أنْ يُنتَهك استعمال آليات الإبلاغ أو أن يُساءَ استعمالها، فإن حدثت حالات من الإساءة، وجب أنْ تُتَّخذ تدابير صارمة تمنع حدوث ذلك في المستقبل.

وإذا لم يُتَشارَك في معلومات حوادث الاستغلال والانتهاك الجنسيَّين والإجراءات المُتَّخذة وما جرى من تحسين، فَلَسوف يَغْلبُ الوَضْعُ الراهن ويستمر الإفلات من العقوبة في الزيادة والثَّبات. ثم إنَّ اقتراح قاعدة البيانات المشتركة بين الهيئات للتشارك في أسماء مرتكبي الجرائم لأمرٌ ضروريٌّ لمنع المُنتَهكين من الانتقال من مكان إلى آخر من غير أن تُكتشَف جرائمهم.

أضف إلى ذلك أنَّ التشارك في معلومات العواقب من مثل العَزْل أو الإجراءات الجنائية يُنشئ الثقة بالنظام ويشجِّعُ على الإبلاغ. إلا أنَّ التشارك في المَعلومات يُثيرُ أيضاً أسئلةً قانونيةً، منها السؤال عن مخاطر دعاوى التشهير التي إنْ أخفقت الإجراءات الجنائية فقد تُرفَع. وفي التعاون المُزدَاد بين الحكومات وهيئات الإغاثة في تشارك معلومات المزعوم ارتكابهم الجرائم، ومن ذلك الأدلَّة المجموعة في العمليات الإدارية الداخلية للهيئات، قُدْرةٌ على ردع مرتكبي الجرائم وعلى المساعدة في تيسير محاكمتهم في تلك القضايا فيؤدِّي ذلك إلى الإجراءات الجنائية.

أمَّا عند **المنظمات**، ففي معوِّقات الإبلاغ خَطَرٌ على السُّمعة التنظيمية. فهناك افتراض أساسيٌّ فيه أنَّ الهيئات التي فيها كثيرُ إبلاغ عن حوادث الاستغلال والانتهاك الجنسيَّين والتحرُّش الجنسي والإساءة الجنسية التي تقع فيها هي هيئات مُخْفِقَةٌ، وتغيب فيها التدابير المناسبة لمعالجة هذه الحوادث. ولَكلِّ هيئة مصلحة في ضمان أنْ لا تُصوَّر على أنَّ فيها مرتكبو جرائمَ، فيجعلها ذلك تحذر من المشاركة الكاملة في الآليات المشتركة للإبلاغ والشكاوى، فهي إنْ اشتركت فيها زادت مخاطر فَضْحِ عدد الحالات المُبَلَّغ عنها، وفي ذلك فضيحةٌ علنيَّة.

ومما يتحدَّى المنظمات التي يُبْلغَ عن وقوع هذه الحوادث فيها أيضاً مخاطر فقدان فرص التمويل. ويجب على المانحين وأصحاب المصلحة المعنيين أن يتعرَّفوا جواباً للسؤال: هل في المنظمات التزام سياسي حقيقي بمعالجة الاستغلال والانتهاك الجنسيَّين والتحرُّش الجنسي والإساءة الجنسية وهل تتَّخذ إجراءات في سبيل ذلك من غير تحتُّم معاقبة الهيئات بإيقاف التمويل عنها، إذ يساهم ذلك في ثَقافة التستُّر، أم ليست المنظمات من ذلك في شيء؟ والحُق أنَّ غياب إبلاغ الهيئات قد يشير إلى غياب آليات مُجْديةٍ لمعالجة الاستغلال والانتهاك الجنسيَّين والتحرُّش الجنسي.

وإذ قد كانت الحال تتحسَّن سريعاً منذ عام ٢٠٠٣، فإنَّ التحدِّي اليومَ هو معالجة ما بقي من الثغرات. وفي الميادين ميدانٌ تخلفت فيه الجهود دوماً ألا وهو معالجة التحرُّش الجنسي والإساءة الجنسية. فإنَّ منظمات الأمم المتحدة -التي تغيب فيها المبادئ التوجيهية الواضحة في معالجة التحرُّش الجنسي والإساءة الجنسية- هي في الخصوص تكافح في هذه المسألة. ولم تَبْرُزْ الحاجة إلى تحسين النُظُم إلا بعد حَمْلة وَسْم أنا_أيضاً (#MeToo) في الإنترنت. ولا بدَّ للمانحين والجمعيات الإنسانية في نطاق مُوسَّع من الدعوة إلى شديدِ حمايةٍ من التحرُّش الجنسي والإساءة الجنسية للموظفين ومقدِّمي الخدمات أو الإمدادات في الأحوال الإنسانية.

أكْنس أولُسايساي *aolusese@iom.int*
موظَّفة حماية

كاثرين هنكلي *cahingley@iom.int*
اختصاصيَّة في العنف القائم على الجندر

المنظمة الدولية للهجرة في جنوب السودان
https://southsudan.iom.int

١. United Nations Secretariat (2003) Secretary-General's Bulletin: Special measures for protection from sexual exploitation and sexual abuse, ST/SGB/2003/13,
(نشرة الأمين العام: تدابير خاصة للحماية من الاستغلال الجنسي والانتهاك الجنسي)
اللغة العربية: https://undocs.org/ar/ST/SGB/2003/13

٢. United Nations General Assembly (2019) Special measures for protection from sexual exploitation and abuse. Report of the Secretary-General, A/73/744,
(التدابير الخاصة الرامية إلى الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيَّين)
bit.ly/UNGA-SEA-2019
اللغة العربية:
https://undocs.org/ar/A/73/744

٣. الآلية الأساسية لتنسيق المساعدات الإنسانية بين الهيئات التي تتضمَّن شركاءَ من الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية.

٤. IASC (2016) Best Practice Guide Inter-Agency Community-Based Complaints Mechanisms
(دليل الممارسات الفضلى وآليات الشكاوى المجتمعية المشتركة بين الهيئات)
bit.ly/IASC-Community-Complaints-2016

٥. Humanitarian Advisory Group (2017) Women In Humanitarian Leadership (المرأة القائدة في ميدان العمل الإنساني)
bit.ly/HAG-women-humanitarian-leadership-2017

٦. IASC (2015) Guidelines for Integrating Gender-Based Violence Interventions in Humanitarian Action
(مبادئ توجيهيةٌ لدمج تدخلات العنف الجندري في العمل الإنساني)
bit.ly/IASC-GBV-2015

اختيار الصُّور في نشرة الهجرة القسرية

وجوه الناس ذات شأن عظيم في إحياء الكلمات. ولكنْ لا بدَّ لنا من أنْ نسأل أنفسنا: أيحتمل أنْ يُضرَّ بهم إظهار صورهم أو أنْ يقوِّض كرامتهم، في وقت ما بطريقةٍ ما من حيث لا نعلم؟

لذا فسياستنا العامة أنَّه ينبغي لنا أنْ نحمي هُويَّة الناس الذين تظهر صورهم في نشرة الهجرة القسرية -ما لم يُتبيَّن بجلاء أنَّ هذا الاحتياط لا ضرورة إليه- وذلك إمَّا بتجنب استعمال الصور التي تُبرزُ الوجه وإمَّا بكَسْلة الوجوه. لمزيد قراءة انظر www.fmreview.org/ar/photo-policy.

الحماية في النِّزاعات والأزْمات

سارة بلاكمور وروسا فريدمان

لا بدَّ من أن تراعي تدابيرِ الحمايةِ المتينة الشاملة، ومنها المُطبَّقة في السياقات المتأثرة بالأزمات والنزاعات، السياقات المحلية مراعاةً مناسبةً من أجل الالتزام بأعلى المعايير الدولية، ومن ذلك حماية الأطفال.

أُسِّسَت منظمة المحافظة على سلامة الأطفال في عام ٢٠٠١، ومنذ ذلك الحين وهي تعمل كشبكة عالمية للمنظمات الملتزمة بحماية الأطفال وتقود جهوداً نحو تطبيق المعايير ضمن قطاع المساعدات بهدف التصدي للاستغلال والإساءة الجنسيتين. وبالتعاون مع الخبراء في الميدان طورت منظمة المحافظة على سلامة الأطفال مجموعة من المعايير الدولية لحماية الطفل التي يمكن أن تطبقها وتكيفها جميع المنظمات العاملة مع الأطفال. وتُدَعَّم المعايير بمجموعة أدوات شاملة للتنفيذ[1] استخدمتها آلاف المنظمات في معظم بلدان العالم إن لم نقل جميعها.

وتركز المعايير على أهم جوانب إدارة حماية الطفل ضمن المنظمة وتصف الخصائص والمنظومات والعمليات الضرورية لضمان تفعيل المنظمات لحماية الطفل بالكامل في كل نشاطاتها. ولإدماج المعايير في عمل المنظمات أهمية كبيرة خاصَّةً لمن يعمل منها في الأزمات الإنسانية والنزاعات وأوضاع ما بعد النِّزاع عندما يصبح كثير من الأطفال أكثر عرضة لحالات الاستضعاف الجسدي والعاطفي الكبير. فالتخلخل الكبير في موازين القوى بين عمال الإغاثة الإنسانية وموظفي حفظ السلام من جهة والناس الذين يستهدفون حمايتهم من جهة أخرى يُحتِّم ضرورة توفير منظومات فاعلة تدخل في جميع جوانب عمل المنظمة ومرافقها.

وتضرب المقاربة العامة لحماية الأطفال جذورها في فهم المخاطر التي تقع على الأطفال من المنظمة بكوادرها وبرامجها وعملياتها وشركائها. وتأتي مجموعة الأدوات لتقدم خارطة طريق لاتباع عملية مُحكَمة وشاملة تبدأ بتطوير سياسة حماية الطفل أو تعزيزها وتمتينها إن كانت موجودة.ثم تتضمن العملية التطوير التنظيمي من خلال تخصيص بعض من وقت الكوادر لموضوع الحماية ومن خلال التأكُّد من أنَّ الكوادر على القدر المطلوب من التدريب وضمان وجود آلية تواصل فعَّالة للحماية يمكن الوصول إليه. ولا بد، على وجه الخصوص، من توفير عمليات التخطيط الحسن والتنفيذ والرصد والمراجعة، إضافة إلى توخي الشفافية في توضيح حدود المساءلة في المنظمة وصولاً إلى مستوى مجالس الإدارة.

وتتعلق المعايير الأربعة بما يلي:

السياسة: تحد المنظمة سياسة واضحة وتصف كيفية التزامها بالترويج لرفاه الأطفال ومنع الإساءة وإيجاد بيئة إيجابية للأطفال تحفظ لهم حقوقهم وتضمن معاملتهم بكرامة واحترام.

الأشخاص: تُعبِّر المنظمة بوضوح عن التزاماتها بشأن المحافظة على سلامة الأطفال وتذكر للكوادر والموظفين المشاركين والشركاء مسؤولياتهم والتوقعات منهم من خلال السياسات والإجراءات والتوجيهات الإرشادية الواجب تطبيقها. ومن المهم أن يتلقى جميع الفاعلون المعنيون بمن فيهم الأطفال أنفسهم الدعم في فهم تلك المسؤوليات والتوقعات والتصرف بموجبها.

الإجراءات: تطبق المنظمة عملية ممنهجة للتخطيط لتدابير حماية الطفل وتنفيذها.

المساءلة: لدى المنظمة تدابير وآليات تطبقها لرصد إجراءات الحماية ومراجعتها ولتتأكد من تفعيل المساءلة من أسفل الهرم التنظيمي إلى الأعلى وبالعكس.

ولتنفيذ هذه المعايير، على المنظمات أن تجيب على الأسئلة الآتية:

- أين ومتى وكيف تتواصل المنظمة مع الأطفال وما المخاطر التي تظهر نتيجة ذلك التواصل؟
- ما طبيعة السياسات والإجراءات المطلوبة لمنع وقوع الضرر والاستجابة للمخاوف بما هو مناسب؟
- من الشخص المعني/الأشخاص المعينون لتمثيل دور ضابط الارتباط الذي تُعهَد إليه مهمة تلقي البلاغات

عن مخاوف الحماية وإدارتها وإجراء ما يجب من تحقيق تبعاً لذلك؟

- ما طبيعة التدريب حول الحماية المطلوب للتأكد من معرفة الكوادر العاملة بما تتوقعه المنظمة منهم وماذا ينبغي لهم فعله لو أثيرت مخاوف معينة؟
- هل هناك أي مدونة سلوك واضحة تُمكِّن الكوادر من فهم حدود عملهم المهني عندما يعملون مع الأطفال وما أنواع السلوك المقبول وغير المقبول في ذلك الإطار؟
- كيف يمكننا تعيين الموظفين بسلامة؟

عندما تُطبَّق تدابير حماية الأطفال بالكامل فستقدم مجموعة عملية من الأدوات للتعامل مع ثقافة الإفلات من العقاب من الإساءة للأطفال. ويصبح الأطفال في وضع أكثر سلامة عندما تُطبَّق المعايير تطبيقاً صحيحاً، وعندما يتلقى كل فرد في المنظمة تعليمات واضحة حول واجب التصرف لمنع الإساءة للإبلاغ عنها إذا وقعت ومعرفتهم بالعقوبات التي ستقع عليهم فيما لم يتمثلوا لذلك الالتزام. فتطبيق المعايير رادع قوي للمسيئين للأطفال ويمنعهم من ذلك حتى قبل التقدم بطلب للعمل لدى المنظمة، كما أنَّ المعايير تضمن مساءلة المنظمات التي توضع فيها الثقة في التعامل مع الأطفال.

مناطق النِّزاعات والأزمات

تتمثل أولى المشكلات التي تظهر في بيئات النِّزاعات والأزمات في القوانين والسياسات والممارسات التي تعمل على نطاقات مختلفة وعلى المستويات الدولية والإقليمية والمحلية.[٢] ويعني ذلك أنَّ المنظمات الإنسانية العاملة في تلك السياقات تحتاج إلى معرفة بنطاق القوانين والسياسات والسياقات واجبة التطبيق وفهمها (وغالباً ما تكون تلك المصادر متداخلة بل قد تكون متعارضة فيما بينها). ويُعدُّ ذلك من الأمور الصعبة خاصَّةً عندما تدخل المنظمات إلى بيئة الطوارئ بسرعة أو عندما تكون سيادة القانون في حالة انهيار. وفي تلك الظروف الهشَّة، تصبح الاحتماليات قائمة بإيقاع الضرر والإفلات من العقاب وتزداد تلك الاحتماليات عما يحدث في السياقات الأخرى.

ومن أهم الأسباب التي دفعت منظمة المحافظة على سلامة الأطفال وجامعة ريدنغ إلى التركيز على هذه الناحية خلال السنوات الأخيرة قلة الحلول الناجحة المقترحة (دعك من عدم تصميمها وتنفيذها) لمعالجة الأسباب والتبعات الناتجة عن الاستغلال والإساءة الجنسيتين في تلك البيئات الهشَّة. ولذلك تبنينا معايير حماية الطفل ومجموعة أدواتها لتوفير حلول ناجعة مستمدة من الأدلة والإثباتات بانتهاجنا لمقاربة مرتكزة إلى الضحايا تسلط الضوء على التجارب الحقوقية والبشرية.[٣]

وفي بداية الأمر، ركَّز عملنا على عمليات حفظ السلام وعلى ضرورة تطبيق حماية الطفل في المنظمات الدولية والدول المساهمة بقواتها ومراكز تدريب حفظ السلام، كما عملنا عليها بين الجهات الفاعلة الأخرى المشاركة في بناء السلام وحفظه في مجتمعات النِّزاع وما بعد النِّزاع. ومن خلال العمل مع تلك الجهات الفاعلة، طوَّرنا مجموعة أدوات لتقييم كل منظمة والوقوف على مواطن قوتها وضعفها ورسمنا خارطة شاملة للقوانين والممارسات المتعلقة بالحماية في البلدان التي تعمل فيها تلك المنظمات ثم أنتجنا تدابير الحماية ونفَّذناها مع مراعاة القوانين الوطنية والسياسات المؤسسية والقوانين المحددة بالسياق والسياسات. ومثال ذلك عملنا مع القوات المسلحة الوطنية في البلدان الأكثر مساهمة بقواتها في حفظ السلام، فقد أدخلنا في عملنا ذاك سياسات المنظمات الدولية التي تساهم بقوات حفظ السلام كما أدخلنا القوانين المحلية والعسكرية لتلك البلدان إضافة إلى القوانين المحلية للبلدان التي انتشرت فيها قوات حفظ السلام. ولا بد للمنظمات من أن تستعد وتعرف كيفية اتخاذ الإجراءات محلياً إذا ظهرت أي مخاوف، ولذلك عليها أن تحصل على المعلومات المرتبطة بالخدمات المحلية لتحدد السلطات التي سوف تبلغ تقاريرها لها والمنظمات المحلية التي يمكن الحصول على الدعم منها.

ثم تُدمَج تدابير حماية الأطفال المحددة بالسياق في منظومات المنظمة وعملياتها بطريقة تراعي خصوصيات البلدان وواقع السياقات المحلية. فعلى سبيل المثال، مع أنَّ تعريفات 'طفل' و'إساءة معاملة الطفل' قد تختلف باختلاف الثقافات والمفهومات الوطنية، لا بد للمنظمات من أن تكون على وعي واضح بأنَّ القانون الدولي يُعرِّف 'الطفل' على أنَّه كل من لم يبلغ من العمر ١٨ عاماً بينما يتضمن مصطلح 'إساءة معاملة الطفل' نطاقاً من التصرفات الضارة بالطفل سواء أكانت عن قصد أم لا.

العمل مع المانحين

تبنَّت منظمة المحافظة على سلامة الأطفال وجامعة ريدنغ أيضاً في قطاع المساعدات مقاربتنا في حفظ السلام بهدف دعم الممولين في تقييم التدابير التي تتخذها المنظمات الإنسانية لحماية الأشخاص (بمن فيهم البالغون الذين يواجهون خطر التعرض للأذى إضافة للأطفال) وسيساعد ذلك الممولين على التصدي لأي ثغرات قد يكشف عنها ذلك التقييم. وفي واحد من مثل تلك المشروعات الذي كان لعمل مع وزارة التنمية الدولية البريطانية، صمَّم قائد المشروع إطاراً للتقييم وأجرى تقييمات أوَّلية لبعض من كبرى المنظمات غير الحكومية التي تمولها المملكة المتحدة وعمل معها على تحديد مواطن القوة والضعف في ستة محاور رئيسية من معايير الحماية التي تتَّبعها وزارة التنمية الدولية البريطانية وهي: الحماية، والإبلاغ عن المخالفات، والموارد البشرية، ومدونة السلوك، والحوكمة، والمساءلة.

ومن خلال هذه المبادرة إضافة إلى ما تؤكده الأدلة من برامج منظمة حماية سلامة الأطفال وواقع العمل مع الممولين الآخرين، تبين أنَّه رغم وجود نواح من الممارسة الجيدة في القطاعات، فهناك في المقابل نقاط أخرى تسترعي الاهتمام والتحسين الكبيرين في عدد من أهم المجالات على الأخص منها: تطوير مقاربة مرتكزة إلى الضحية وتعزيز الثقافة القيادية والتنظيمية وحماية الأطفال والقدرة على الوصول والاشتمال وتعزيز المساءلة أمام المجتمعات وضمان توافر الشركاء على تدابير نافذة للحماية.

وإحدى أهم الثَّغرات التي اتضحت كانت عدم وجود تقييم متين وواقعي لمخاطر الحماية. وبينما تدرك كثير من المنظمات المخاطر التي تواجهها المنظمة في حالة وقوع حادثة ترتبط بالحماية (من نواحي السمعة والاعتبارات القانونية وفقدان التمويل)، فلم يطبق إلا قليل جداً منها تقييماً شاملاً دقيقاً لمخاطر الإساءة التي يواجهها متلقي الخدمة. بل تنخفض نسبة المنظمات إلى أبعد من ذلك من ناحية توافرها على منظومات كافية لإجراء التشاورات المفيدة مع المجتمعات حول تقييم خطر الحماية أو تطوير تدابير الحماية ورصدها. وهي ثغرة كبيرة لا بد للمنظمات من التركيز عليها.

وبعد تجدد اهتمام عمال الإغاثة الإنسانية في عام ٢٠١٨ لقضية الاستغلال والإساءة الجنسيين (بدأ ذلك في إطار العمل مع هاييتي ثم انتقل إلى بلدان أخرى)، ومع تزايد الاهتمام الإعلامي لقضية الحماية، أصبحت الحاجة واضحة إلى تجديد الالتزام نحو تطبيق آلية حماية حقيقية في القطاع الإنساني ولدى الجهات الممولة والمنظمات أنفسها. ومع أنَّ توقيع المواثيق والإرشادات التوجيهية والمبادئ تشير بالفعل إلى رغبة بالتعهد بذلك الالتزام، فلن يحدث ذلك إلا بعد أن تنتهج المنظمات مقاربة شفافة قائمة على الأدلة لتقييم الحماية وتحديد مواطن الضعف ثم بعدها تصمم التدابير اللازمة لتطبيق المعايير الدولية وتُنفِّذها وتتأكد من منح الحماية موقع الصدارة في رسالتها وثقافتها وعملها.

سارة بلاكمور
sarah.blakemore@keepingchildrensafe.org.uk
المديرة التنفيذيَّةُ في منظمة المحافظة على سلامة الأطفال
www.keepingchildrensafe.org.uk

روسا فريدمان *r.a.freedman@reading.ac.uk*
بروفيسورة في القانون والنزاع والتنمية العالمية، جامعة ريدنغ
www.reading.ac.uk/law/about/staff/r-a-freedman.aspx

١. www.keepingchildrensafe.org.uk/how-we-keep-children-safe/capacity-building/resource-library

٢. See Freedman R (2018) 'UNaccountable: A New Approach to Peacekeepers and Sexual Abuse' European Journal of International Law, 29 (3), 961–985
(عدم المساءلة: مقاربةٌ جديدة لحفظة السلام وللإساءة الجنسية)
https://doi.org/10.1093/ejil/chy039

٣. للاستزادة انظر: https://research.reading.ac.uk/safeguarding-children

المساهمة في مقالات نشرة الهجرة القسرية

وفي كل عدد من نشرة الهجرة القسرية، ننشر طائفة مختارة من المقالات التي يمكن أن تتطرق إلى أي جانب معاصر من جوانب الهجرة القسرية بالإضافة إلى موضوع رئيسي حول نطاق ممتد من المنظورات حول ذلك الموضوع

موضوعات الأعداد القادمة والمواعيد النهائية لتسلم المقالات مدرجة على هذا الرابط www.fmreview.org/ar/forthcoming.

راسلنا على البريد الإلكتروني fmr@qeh.ox.ac.uk لعرض فكرتك التي تريد أن تكتب مقالة عنها وسوف نخبرك فيما إذا كانت فكرتك تنصب في اهتمامات النشرة وسوف نشير عليك بطرق تطوير المحتوى والأسلوب وغيرهما.

لمزيد من الأفكار والإرشادات التوجيهية، زر الرابط التالي www.fmreview.org/ar/writing-fmr.

حياةٌ عُجَاب: زميلتنا باربارا هاريل-بوند

ماثيو جِبْني ونور الضحى الشطِّي وروجير زيتر

لمَّا كان في أسبوع اللاجئين سنة ٢٠١٨، عرض مركز دراسات اللاجئين فلْماً جديداً اسمه حياةٌ عُجَاب. ويصوِّر الفلمُ حياة امرأة وُلِدَت في بلدة نائية بساوث داكوتا في الولايات المتحدة أيامَ كان الكَساد الكبير. ويتتبَّعُ سيرتها من أول ارتباط لها بحركة الحقوق المدينة في آخر الخمسينيات حتَّى انتقالها إلى المملكة المتحدة في الستينيات حيث درست علم الإنسان الاجتماعي في جامعة أكسفورد، ثم أسفارها في إفريقيا حيث أجرت أكثر بحوثها الأكاديمية. وكان ما خَبِرتْه بنفسها في مخيَّمات اللاجئين الصحراويين في الجزائر سنة ١٩٨٠ والأزمة الإنسانية في السودان سنة ١٩٨٢ أدَّى بها إلى تأسيس مركز دراسات اللاجئين في أكسفورد.

تلك المـرأة لا ريبَ هي باربارا هاريل-بوند، النائلة لوسام الإمبراطورية البريطانية، والبروفيسورة الفخرية، ومؤسِّسَةُ مركز دراسات اللاجئين، وزميلتنا.

كانت رائدة دراسات اللاجئين في ميدان اختصاصها إلى الدرجة التي انعكست على رفد المِنَح والبحوث العلمية المفيدة في تمكين اللاجئين من طريق رفدهم بالقدرة على التشارك البنَّاء في السياسات والممارسات. ولقد أضاف استقلال مركز دراسات اللاجئين من المنظمات الإنسانية، مع مكانة الجامعة، إلى فوق قوة تحليلها قوةً ذات شأن. وفضلاً على آفاق باربارا في الأوساط الأكاديميَّة، فقد كافحت في حياتها من أوَّلها إلى آخرها عن حقوق اللاجئين وعن إبقائهم محورَ التدخلات الإنسانية وعن سماع أصواتهم وبذلك بثُّ القوة الفاعلة فيهم. حتَّى إنَّ هذه المسائل يُسمَع بها اليومَ أكثر بكثير من الأمس، ونحن في عصر يزيد فيه تآكل ملاوذ اللاجئين كما يأكل الصدأ الحديد ويزيد انتهاك حقوق الإنسان.

وإذ قد مُنِحَ كلُّ أحد منَّا امتياز منصب المدير في مركز دراسات اللاجئين، فقد كان صَعباً مع ذلك السير في أثر امرأة من مثل باربارا. فما زال الزملاء يتحدَّثون عن طاقتها التي لا تَفْتُر وعن تأمُّلها أن يعمل الجميع قَدْرَ الساعات التي انفقتها في العمل، وعن اعتقادها الراسخ بأنَّه لا ينبغي أن يقف شيء في طريق توفير المال من أجل البحوث الأكاديمية وقنوات النشر -مثل نشرة الهجرة القسرية- التي يُحتاجُ إليها في دعم توسيع الإدراك في شؤون حقوق اللاجئين، وعن مواجهتها الصريحة المؤسسات والأفراد الذين يمسكون زمام السلطة. وما يَرِدُ من مقالات فيما يلي بقسم التأبين هذا يُبيِّن ذكرنا وجوانبَ كثيرة أخرى من حياة باربارا وعملها. ونأمل أن تُلقيَ هذه المقالات في روع القارئ الإدراك والاحترام والتصميم على الاستمرار في العمل لحقوق اللاجئين، وربما يتبسَّم قليلاً تبسُّماً فيه مرارة في النفس.

وقد حضرت باربارا على اشتداد مرضها عرض الفلْم في شهر يونيو/حزيران سنة ٢٠١٨. وتُوُفِّيَت بعد ثلاثة أسابيع. وإنَّا إذ أدرنا مركزاً هي مُؤسِّسَته لَمُعتزُّون.

ماثيو جِبْني (بروفيسور برتبة إليزابيث كولسون في السياسة والهجرة والمدير الخالي لمركز دراسات اللاجئين)، ونور الضحى الشطِّي (بروفيسورة فخرية في علم الإنسان والهجرة القسرية)، وروجير زيتر (بروفيسور فخري في دراسات اللاجئين).

انظر أيضاً
www.theguardian.com/world/2018/jul/30/barbara-harrell-bond-obituary

تأبين باربارا هاريل-بوند

يُجَالُ في هذا الفلمُ الوثائقي ويُتعرَّف ما حقَّقته باربارا هاريل-بوند من أعمالٍ جليلة - في الميدان الأكاديمي ومناصَرة اللاجئين وحضٍّ على حقوقهم طولَ عمرها.

https://vimeo.com/260901002

إنريكو فالزيتي (كاتب ومخرج)، وكاتارزنا كرابسكَى (باحثة وكاتبة ومُنتجَة). أُنتِجَ الفلمُ بالتعاون مع منظمة مساعدة اللاجئين في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (AMERA).

إنَّا لنملأ فاهنا بِشُكْر أسرة باربارا على ما بذلوه من عون ومَنْ دَعَمنا مالياً في نشر تأبين باربارا الخاصِّ هذا: كارولين ماكِنسُن، ومؤسسة مارتِن جيمس، وماري مَكْلِمونت، ومركز دراسات اللاجئين، ومانِح من بلجيكا.

التزامٌ بالعَدْل طولَ الحياة

صاحِبُ السُّمو الأميرُ الحسن بن طلال

كان لعمل باربارا هاريل-بوند أثرٌ عميقٌ في حياة المهجَّرين وفي نظرة الناس إليهم.

لدراسة التَّهجير تاريخٌ طويل ولكنْ لم يخضع نظام المساعدات الدولية بكُليَّته لتقييم تاريخيٍّ ومقارن وناقد حتَّى نُشِرَ مؤلَّف باربارا هاريل-بوند الأصيل فرض المساعدة - المساعدة الطارئة للاجئين في عام ١٩٨٦. فقد عرضت 'لصناعة العمل الإنساني' كما أسمتها بإمعان نظرٍ شديد، طالبةً التغيير ممَّن كانوا يوماً لا يُسألُوْن.

وجعلها فكْرها المُهيبُ إلى جانب بحثها الأكاديمي والميداني الدَقيق رائدةً في ميدانها. ووُصفت مرةً "الجرَّافة الإنسانية"،[1] ولم تخشَ من نقد جوانب مساعدة اللاجئين التي لم تكن مخفقةً فحسب، بل كانت كذلك وكثيراً ما أتت بنتائج عكسية. ورأت أنَّ أكثر العلاقات بين مختلف الجهات الفاعلة والهيئات -أي الهيئات الإنسانية والداعمين الدوليِّين والحكومات المحلية والمجتمعات المحلية المضيفة- فيها تحكُّم وإضعاف. ولقد أنفَت من عدم الشفافية في نُظم الإغاثة المعقدة ومن البيروقراطية السَّفسافة التي هبطت إلى مستوى العيشة الاتِّكالية وتجريد المستفيدين، من كل الهيئات، كرامتهم الإنسانية وأملهم في المستقبل. ولا غرو أنَّ هذا نفَّر كلَّ أحدٍ منها إلا المهجَّرين.

إذ هي رأت رأيَ عينها الضرر النفساني الذي تحدثه المعاناة الفظيعة التي عاناها عدد كثيرٌ من اللاجئين في جنوبيِّ السودان، غير أنَّه ما كان من ذلك إلا أنْ زاد على تصميمها تصميماً على ألا تكون 'صوتاً للصامتين'، ولكنْ أنْ ترفع الصمت عن الصامتين فتُخْرِجَ أصواتهم.

كان في العام الماضي كثير من الأحداث السيئة ومثلها من الأحداث الحسنة في بلدي -الأردن- وفي غيره من البلاد. ولو كانت باربارا عائشةً لاقتدح غضبها من أنَّ الحرب في اليمن -التي في أول عام ٢٠١٩ بلغت السنة الخامسة من عمرها- أدَّت إلى أسوأ أزمة إنسانية عرفها التاريخ. ولكان غاظها أنْ تسمع خبر سحب تمويل الولايات المتحدة الأمريكية لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) في عام ٢٠١٨، والأفعال التي بها يُحتمَل أن تتفكَّك المنظمة برمَّتها، ولكانت ابتهجت مع ذلك باستجابات البلاد الأخرى، ولا سيَّما ببلاد في الوطن العربي، لدعم ما توفِّره المنظمة من خدماتٍ لا غنىً عنها.

ورفضت باربارا على الرغم من الضغوط القاهرة أن ترى اللاجئين مُجرَّد مضرورين تندرج هويَّتهم في فئة أو تصنيف نُزعت عنهم فرديَّتهم وقدرتهم. ولكنَّها أقرَّت أنَّه يمكن لمهارات الفرد المهنية ومعارفه الأخرى أنْ تكون ذات فائدة جمَّة للبلد المضيف، وسعت إلى أدراج المُهجَّرين في خطَّط التنمية الاجتماعية الاقتصادية في البلد المضيف.

وما تحاشت واقع معاناة اللجوء الشَّديدَ على كلٍّ من اللاجئين وعمال الإغاثة. فأدركت أنَّ التجمُّعَ من قُرْب حول مجموعة من الغرباء أو، وهذا أسوأ، حول مَنً قد يُخافُ منهم، لا يأتي بحكم الضرورة بالصداقة أو بروح الاجتماع، وأنَّ الحرمانَ والتَوَهانَ في التهجير وإعادة التوطين أو التَّجريدَ من الكرامة والأمل لا تُشجِّع على كرم الأخلاق. فعامل الإغاثة الذي يشهد ذلك قد يخيب أمله ويحزُّ في نفسه أنْ لا شُكْرانَ وتؤثر فيه العداوة المتكررة التي يواجهها.

ولكنْ ليس كلٌّ ما في صدر الأمر بهمٍّ وغمٍّ. فقد كانت باربارا لتدعم كلَّ الدعم مَن يحاول أنْ يُحْسِنَ العمل في الظروف العصيبة. وأشير هنا، على سبيل المثال، إلى ما حقَّقه لويد أكسورثي[2] في مكافحة عدم المبالاة العالمية التي ترمى في وجه اللاجئين، وفي مكافحة 'خطاب الخشْية'، وفي إخراج اقتراحات عملية لمحاسبة الحكومات ورفع إيرادات التنمية لفائدة اللاجئين.

قول الحقيقة لِمَنْ في السلطة

لم تخشَ باربارا يوماً، بطبعها الحادِّ ولسانها الحديد، من قول الحقيقة لأهل السلطة. فتحدَّت كل الافتراضات ولم تكن ناقدةً غير ذات خبرة بما تقول. وكما 'سارت في السبيل الذي مهَّدته' بجعل منزلها ملاذاً مُرحِّباً بكثير من المهجَّرين، وهذا يُبيِّن شدَّة المودَّة وكرم الأخلاق، فقد خلصت نفسها من قيود المقاربات الحالية وأحلَّت محلها البدائل. وكنت أنا وباربارا نديرَ الحديث، في

جلسة ملؤها القهوة والسجائر، ونُطيلُه حتَّى الليل حول عظَم شَأن أنْ يتحقق توزيع مناسَب للمعونات الدولية إذَا كان في ذلك إفادةٌ لكلٍّ من اللاجئين والمجتمعات المحلية المضيفة. وقد اعْتَقَدَتْ بزيادة الثقة بالبُنَى المحلية، حكوميةً كانت أو غير حكومية، لا بالموظفين الدوليين، وبإنشاء فرص العمل لكلٍّ للعمال اللاجئين والمضيفين على السواء، ومن ثَمَّ تعزيز الاقتصادات المضيفة ففي ذلك منفعة للجميع.

ورأت باربارا بالغ أهمية الحقِّ في تقرير المصير من غير نظر إلى وضع الفَرد. ولقد يكون القانون الدولي للاجئين أقدم صيغ القوانين التي تُعْنَى بفهم الحاجة الأصيلة لا لحماية الناس فحسب، بل لمنحهم شيئاً من حقِّ تقرير المصير. وكانت باربارا في كلِّ حياتها مناصرةً ثابتة العزم لبرامج المعونة القانونية وحقوق اللاجئين. فأسَّسَت برنامج دراسات اللاجئين (الذي هو مركزٌ اليومَ) في أكسفورد عام ١٩٨٢ ثم استمرَّت في تأسيس عدد من البرامج الأخرى في بلاد جنوبيٍّ الكرة الأرضية. وبعد ذلك أسَّست برنامج الحقوق في المنفى (Rights in Exile) وأدارته، وهو برنامج يوفِّر للاجئين المعونة القانونية والمعلومات ويُروِّج للإعانة القانونية للاجئين أينما كانوا.

ثَمَّ إنَّ حقَّ الوصول إلى العدالة، الذي جاهدت باربارا من أجله طول حياتها، ليس حقاً من حقوق الإنسان فحسب، ولكنه أسٌّ لتعزيز الحقوق الأخرى كلها: السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية. وإذ قد كان عندي أنَّه "ليس ضدُّ الفقر الغنى... في كثير من الأماكن، ضدُّ الفقر هي العدالة"[٣] فقد ضَمَمْتُ في عام ٢٠٠٥ جهدي إلى جهود مادلين أولبرايت وجوردن براون وهيرنانْدو دي ساتو وآخرين لتأسيس لجنة التمكين القانوني للفقراء، مصوِّبين الانتباه إلى الصلة بين الإقصاء والفقر والقانون. فمن غير العدالة لا يُقلَّل الفقر وعدم المساواة والتهميش، فكيف باقتلاعها من جذورها؟

ذلك، وللعالم الإسلامي تراثٌ متينٌ فيه فكر سياسي أصيل يعتمد من حيث الجوهر على ما هو إسلاميٌّ من فكرٍ وقِيَم وأخلاق، وفيه بدائل أخلاقية. وكانت باربارا تُدرك حَقَّ الإدراك أنَّ ٨٠ بالمئة من اللاجئين اليومَ هم مسلمون وتستضيفهم دول إسلامية في الغالب. ولذا كان من الحصافة النظر في إيجاد حلول مناسبة للتحديات التي تتحدَّى الطرفين. وكُنَّا نعترض معاً على التقليل قصير النظر -ولا سيَّما بعد الحادي عشر من سبتمبر/أيلول- من قدرة الموارد الأصيلة، من مثل مال الزكاة، لتُستعمَل في إعانة المهجَّرين والبلاد التي تستضيفهم. ثم كان الخوف من أنْ يوجَّه هذا المال إلى أيدي الإرهابيين، ولكنَّنا سألنا أنفسنا: أليس الفراغ أسوأ؟

الأهمُّ من ذلك كله، أنَّ الإسلام، وهو أمر اعترفت باربارا بجميله، يشجع على العطاء الخيري ويثبِّط بشدة إنشاء التعويل على غير النفس الذي يُرَى أنه يُقوِّض أُسُسَ كرامة الإنسان. وكذلك شأن أهمية العدالة، ليس من حيث توزيع الثروات العادل فحسب، ولكن من حيث حماية الضعيف من استغلال القوي، ومناصرة المظلومين أيضاً، فالعدالة أسٌّ من أسس العقيدة الإسلامية.

لا بدَّ أنْ يزيد فقدان باربارا على عزيمتنا عزيمةً، لا أنْ يُقلِّلها، ذلك حتَّى نُتمَّ ما بدأتْهُ. فإنَّها كانت شديدة الإنفعال شفيقةً، وما كان لالتزامها بكل جوانب حياة المهجَّرين حدودٌ. وما كان من صدقها وأمانتها أصاب كَبِدَ المؤسسات والممارسات الضارَّة والأبوية والمُزكِّية نفسها، وفي إتمام ما تركته لنا باربارا من عمل فكلٌّ منا وشأنه.

صاحبُ السُّمو الأميرُ الحسن بن طلال
من شاء مزيد معلومات يرجى أن يتَّصل بالدكتور عمر الرفاعي من طريق orifai@majliselhassan.org

١. www.thenation.com/article/remembering-barbara-harrell-bond-a-fierce-advocate-for-refugees/

٢. رئيس المجلس العالمي للاجئين، ووزير سابق في وزارة الخارجية ووزارة التوظيف والهجرة بكندا.

٣. براين ستيفنسون، مؤسس مبادرة إكول جَستِس (Equal Justice Initiative) ومديرها التنفيذي، محادثات تِدْ (TED) في عام 2012 و2013.

المدونة الصوتية لنشرة الهجرة القسرية

جميع مقالات هذا العدد متاحة على البودكاست (باللغة الإنجليزية) في موقع نشرة الهجرة القسرية. للوصول إلى المدونة الصوتية لنشرة الهجرة القسرية (مرتبة حسب الأعداد)، يرجى زيارة الموقع التالي

https://podcasts.ox.ac.uk/series ثم البحث عن "forced migration review" المدونة متاحة أيضاً على iTtunesU.

وِجْهَةُ نَظَرٍ مِحْوَرُها اللاجِئُون

أَنيتا فابُس

جزءٌ من إرث باربارا هاريل-بوند هو صنعها مثالاً يحتذى به فيه مقاربة محورها اللاجئون تقارب الهجرة القسريَّة ودراسات اللاجئين.

لَمَّا كان مساء يوم الأربعاء أوَّلَ عام ٢٠٠١، اكتظَّ المُدرَّج الكبير في الجامعة الأمريكية بالقاهرة اكتظاظاً. وكان أكثر الحاضرين نائبين عن اللاجئين السودانيين والصوماليين والإريتريين والإثيوبيين والسيراليونيين المُـزدَادُ عددهم في القاهرة، وكان في الحاضرين جماعة قليلة من الأكاديميين والمشتغلين برعاية شؤون اللاجئين، جاؤوا ليستمعوا إلى مندوب من المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وهو يتكلَّم بعَمَلِهَا في الحماية بمصر. واشتملت سلسلة الحلقات الدراسية التي دارت هناك على عروض تقديمية قدَّمتها في الحلقات كل منظمة رئيسية بالقاهرة تعمل في ميدان اللاجئين، وكانت من بنات أفكار باربارا هاريل-بوند التي كانت قد انضمَّت في الصيف الذي سبق هذا الحدث إلى برنامج متعدد التخصصات في الجامعة الأمريكية بالقاهرة واسمه برنامج الهجرة القسرية ودراسات اللاجئين، فكانت فيه أستاذةً زائرةً مميَّزة.

كان يعتلج في نفس باربارا اعتلاجاً شديداً أنّه ينبغي أنْ يكون اللاجئون في صدر كل مبادرة وفي محورها، والكلام هاهنا عن المبادرات التي تُبرِزُ معلومات حياتهم ومعاناتهم أو تتداولها. وكثيراً ما كانت أسئلة الحاضرين ووجهات نظرهم تُنْشِئُ مصاعبَ عويصةً في طريق المشتغلين بالعمل الإنساني الذين خاطبو حاضري الحلقات الدراسية كلَّ أسبوع. فقد سأل شابٌّ من الصومال مُسْتَيئِسٌ: "لِمَ لا تُعِينُنَا المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين؟ ولِمَ لا ينصبون لنا مخيَّماً هنا؟" وشارك اللاجئون، أسبوعاً بعد أسبوع، في محاولتنا الجماعية أنْ ندرك حال تهجيرهم واستجابة الجمعيات الإنسانية بالقاهرة لذلك.

وكنت قد عُيِّنتُ مُديرةَ برنامج الهجرة القسرية ودراسات اللاجئين بعد دخول باربارا فيه ببضعة شهور. ومع أنني كنت طالبةً شابَّةً من طلاب علم الإنسان في وظيفتي الأولى، فقد عاملتني باربارا معاملة الحليفة المُعوَّل عليها في التوفيق بين البحث والتعليم وبسط المساعدة إلى حيث يُحْتَاجُ إليها، بحيث أُخرِجَ الوضع الراهن عن مستقرِّه. وسرعان ما تعلمت أنَّ ذلك عنى إثارة أسئلة صعبة في وجه المساعدين الدوليين (وهم في أغلبهم من أوروبا وشمالي أمريكا) الذين كانوا قبل مجيء باربارا إلى القاهرة وسطاء معارف في تدبير ما يحتاج اللاجئون إليه. ثم إنَّنا أعملنا متدربين في تقييم الشبكات المُختلة النظام من هيئات العمل الإنساني وعامليه، وأعددنا تقاريرَ، وكتبنا اقتراحات مِنَحٍ للبحوث، وسجَّلنا موظفين حكوميين من وزارة الخارجية حتى يدخلوا في برنامج شهادة الدراسات العليا عندنا، ودعونا إلى الحلقات الدراسية الأسبوعية التي قدَّمنا ذكرها آنفاً، ثم كما هو الحال في كل ركن من أركان عالم باربارا، بدأنا نُعِينُ اللاجئين إعانةً قانونية.

وكان في سير العمل في أوَّل سنتين العجب العجاب، إذ كانتا مشحونتان بما يُهِمُّ من البيئة السياسية المصرية، والبيروقراطيَّة في الجامعة، وشخصية باربارا غير العادية. ولمَّا جدَّدت الجامعة الأمريكية بالقاهرة العقد بيني وبينها، قال لي رئيس الكلِّية إنَّه يَعدُّني 'جدارَ حماية' بين الجامعة وزوَّارها الأكسفورديين المُميَّزين. غير إنِّني لم أدرك أثَر نفوذ بصيرة باربارا في تصوُّرها جدولَ أعمال محوره اللاجئون يجعل سماع آرائهم من الأولويات إلا بعد أنْ تركت الجامعة لأنضمَّ إلى برنامج دراسات اللاجئين بجامعة إيست لندن.

أسِّس برنامج الهجرة القسرية ودراسات اللاجئين مع خطوط تفكير تدور حول اللاجئين مبنية على الأنموذج الثلاثي في التعليم والبحث وبسط المساعدة إلى حيث يُحْتَاجُ إليها، ذلك الأنموذج الذي أنشأته باربارا وزملاؤها في برنامج دراسات اللاجئين (وهو اليومَ مركزٌ لا برنامج) بجامعة أكسفورد. وأثَّرت الميادين الثلاثة بعضها في بعض فكان لكل ميدان الفضل في نماء الآخر، وذلك مع تدريس باحثي الهجرة القسرية ودراسات اللاجئين ووضعهم برامج بسط المساعدة إلى حيث يُحْتَاجُ إليها، واشتراك الطلاب في بسط المساعدة إلى حيث يُحْتَاجُ إليها وفي إخراج البحوث، واشتراك اللاجئين من حيث هم مُتعلِّمون وباحثون ومُعلِّمون.

ولقد وجدنا طرائق مبدعة، وجريئة أحياناً، لإدراج ناس لهم خبرة سابقة باللجوء في برامجنا ومشاريعنا. فضمَّ الصفُّ الأولُ من طلاب الدراسات العليا فيما ضمَّ أربعة لهم خبرة سابقة في اللجوء، وذلك بمعونة مزيج من المنح الدراسية وفرص الجمع بين العمل والدراسة، ومن هؤلاء الباحث المزاول لِبْنْ نلسن مورو، وعاملة الإنسان أميرة أحمد، وموظف برامج سابق في المنظمة الدولية للهجرة. وقُبِلَ كلُّ إنسان مؤهَّل له خلفية سابقة في اللجوء في الدورات القصيرة التي أجريناها للمحترفين، وذلك بأجرٍ زهيد. وأدَّى كثير من مشاريع البحوث إلى تدخلات ذات شأن، كبرنامج دعم التغذية وبرنامج التربية الجنسية. ومع ازدياد المخاوف الأمنية في القاهرة،

باربارا وهي تُدرِّس، في الثمانينيّات.

طلبت الجامعة الأمريكية بالقاهرة الاستعراف بجوازات السفر أو ببطاقات الهوية، فصار مَن لا وثائق تثبت هويَّته عنده ومَن انتهى أجَلُ جواز سفره وهو منفيٌّ ممنوعاً من حضور الحلقات الدراسية أو الورشات في حرم الجامعة. ولمَّا احتججنا بأنَّه لا يُتصوَّر أنْ تَحُثَّ نشاطات برنامج الهجرة القسرية ودراسات اللاجئين على فهم أوسعَ للتهجير القسري وقضايا اللاجئين من غير إشراك اللاجئين في دَلك، وجدنا مع مكتب الأمن في الجامعة سُبُلاً تغلَّبنا بها على مسألة دخول اللاجئين إلى الجامعة.

إعادة الصوغ وإعادة التَّمَحْوُر

وجد كثير منَّا، ممَّن عَملَ هو وباربارَا أو تأثَّر بموقفها، طُرُقاً لإدماج وجهات نظر اللاجئين في برامجنا ومشاريعنا، ومن ذلك التخطيط التشاركيُّ، 'والبحث الإجرائيُّ' مع مجتمعات اللاجئين المحليَّة (أي تفحُّص المشكلات التي يحددها المجتمع المحلي تفحُّصاً تعاونياً)، ومنَحٌ دراسيةٌ للناس الذي لهم خبرة سابقة في اللجوء. وصحيح أنَّ إفساحنا 'لأصوات اللاجئين' في البحوث والتدريس والتدرُّب محمودٌ، لكنَّني أخشى أننا نكرر زلَّة أسلافنا، الذين لم يقصدوا السُّوء، في دراسات المرأة والجندر. فنَاقدُوا محاولاتهم إصلاحَ المؤسسات التي يسيطر عليها الذكور بإدماج مزيد نساء فيها -أي مقاربة 'أضف نساءً وأثر الحال'- لم يفعلوا إلا القليل في صدِّ الاستمرار في عدم المساواة بين الجنسين. وتعني هذه أنه بإضافة مزيد نساءٍ إلى الأماكن التي يسيطر عليها الذكور تتنبَّه الحكومة فتدفع قضية الجندر إلى الصدارة في الحوار الوطني وفي آخر المطاف يدخل عدد أكثر من النساء إلى مسالك المعيشة.

إنَّ المعاناة من التهجير والانتقال تعيد إنشاء مفهوم الوطن والمكان والانتماء الذي في ذهن المرء من أساسه. وإضافة مزيد من أصوات اللاجئين إلى المؤسسات المؤسَّسة للمستقرِّين، مع أنَّها أكثر شمولاً، لا تعالج أحوالهم الجديدةَ هذه. ولكي تصير 'المقاربة التي محورها اللاجئون' حقاً، لا بدَّ لنا من إعادة صوغ سياساتنا الساكنة حتَّى تتَّسعَ 'للمتنقِّلين'؛ أي مَن لهم خبرة سابقة في اللجوء. وقد أجري كثير من البحوث على الناس الذين أدَّت شبكات شتاتهم وسُبُل عيشهم العابرة للحدود الوطنية إلى تغيير وجهات النظر، فلم تعد ترى الهويَّة كما هي عليه اليومَ. ثم إنَّ تحليل السياسات أسهم إسهاماً هامًّا في إدراكنا أنَّ توفير نماذج الجنسية الوطنية الحلولَ الدائمة للمهجَّرين منذ عقودٍ يقلُّ شيئاً فشيئاً. ولن نكون قادرين على إنشاء مساحات مشتركة مفيدة للناس المتنقلين من مكان إلى آخر إلا حين نرى التنقُّل البشريَّ -القسريَّ أو غيره- حالة ليس فيها استثناء. وكما الاعتراف المتأخِّر بأنَّ معالجة ما تحتاج إليه النساء وما يُهمُّهنَّ ببرامجَ 'لا تُفرِّق بين الجنسين' انتهت إلى إعادة إنشاء حلول للرجال، يَحْسُن بنا أنْ نعترف بأنَّه لا بدَّ من أنْ تتجاوز مبادئنا وقيمنا في دراسات اللاجئين ضمَّهم إلى البنى التي تستنسخ توقُّعَ الاستيطان الثابت على حاله لا يتغيَّر ولا يتبدَّل.

هذا، ويُحتَاجُ في إعادة تمحور عملنا نحن واللاجئون إلى تبديل في طريقة التفكير، غير أنَّه يمكننا أيضاً إجراءات تلبس لكلِّ حالة لُبُوسها في تدرسينا وبحوثنا وممارستنا. وتحتاج دراسات اللاجئينَ من حيث هي فرعٌ من فروع المعرفة إلى كثير من الدارسين والباحثين الذين لهم خبرة سابقة في اللجوء لكي يعينونا على إعادة النظر في التاريخ والسياسة من وجهة المتنقِّلين، ولكي تندمج الروايات العابرة للحدود الوطنية والعابرة للمناطق المحلية هي وقصص اندماج اللاجئين التي هي أشيع منها.

ويمكن للأساتذة أنْ يستنبطوا جداولَ قراءة فيوجِّهون بها النظر إلى الدراسات في التاريخ وتجارب المتنقِّلين. ويمكن للمزاولين العاملين للإندماج الاجتماعي أن يساعدوا كلًّا من المتنقِّلين 'والسكان المحليين' في المجتمعات المحلية على أنْ يشعروا بالراحة في مجتمع متغيِّرٍ فيه المتنقِّلونَ شركاءٌ يساوون أهله. ويمكن للمانحين أنْ يتغلَّبوا على خوفهم من الباحثين في شؤون اللاجئين المتنقِّلين ومن المزاولين في تنمية المجتمع المحلي، لكي يُموِّلوا المشاريع التي يُعدُّها الناس الذين لهم خبرة سابقة في اللجوء والتي تُعدُّ لهم. أَخيراً، يمكن للمؤسسات التي تساهم في الميدان أنْ تفعل أكثر مما تفعله بكثير في توظيف مَن لهم خبرة سابقة في اللجوء من المُختصِّين. فليست المسألة هاهنا نقصاً بما يُحتَاج إليه؛ إذ ما يزال عدد الناس المدربين مهنياً وذوي الخبرة ومَن لهم تجربة في الهجرة القسرية من مصدرها الأصلي يزداد. ولو كانت باربارا هاريل-بوند عائشةً لهتفت استحساناً بتبدُّلٍ في هذا الاتجاه.

أنيتا فابُس *afabos@clarku.edu*
بروفيسورة في التنمية الدولية والمجتمع الدولي والبيئة، ومنسِّقةٌ في برنامج اللاجئين والهجرة القسرية والانتماء بجامعة كلارك.
http://bit.ly/ClarkUni-RefugeesForcedMigration

إنشاء تقارير الشهود الخبراء: إرْثُ باربارا

مايا غرَندلر

إن ذُكِرَت أهمية التفصيل والدقة البالغة في أثناء تحضير تقارير الشهود الخبراء فليس للمغالاة في ذكرها مجالَ.

لمَّا كانت باربارا أقامت في عدد من البلاد الأفريقية وأجرت فيها بحوثاً، عَملَتْ كثيراً عمل الشاهدة الخبيرة في قضايا اللجوء. وكان أكثر ما تَعمله في ذلك له صلة بالخطر المحتمل الذي يُنشئُه تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية، غير إنَّ عملها كان له صلة أحياناً بمواضيع أخرى منها بند وقف حماية الروانديين في أوغندا أو احتمال خطر الاضطهاد الذي على مَن ليس له جنسية من الفلسطينيين في مصر. وعند باربارا أنَّ إحسان صوغ الشهادة هو عِمَادُ قبول طلب اللجوء. وقد شكت مرةً بعد مرة "كَسَلَ المُستَطْلعينَ"، وكثيراً ما كانت تفور من الغضب على المحامين القانونيين المقصِّرين عن إخراج شهادة جيدة بتعاونهم هم وموكِّليهم، وعلى متَّخذي القرارات الذين ما صدَّقوا طالبي اللجوء مما في قصصهم من 'تناقض'.

وكانت باربارا تدأب في أنْ تُعملَ نفسها في إخراج شهادة جيدة وكان لها اهتمام بالتفاصيل. وكانت باربارا تجمع بين الرفق والشِّدة في دَلِّها المُسْتَطْلَعينَ على إخبارها ما تحتاج إلى معرفته. وما عَنَتْ عندها كلمة 'التفاصيل' تفاصيلَ كالتواريخ الصحيحة (مع أنَّ العجز عن استذكارها يمكن أن يقود مُتَّخذي القرارات إلى عدِّ صاحب الطلب غير موثوق به)[1] ولكنْ التفاصيل التي لها صلة بما تعتقده النساء وبتعليمهنَّ، وبأُسَرهنَّ وبمجتمعهنَّ المحلي، وبديناميَّات الحياة الاجتماعية في بلادَهنَّ الأصلية. إذ كانت باربارا تولي اهتماماً خاصاً بمجموعات النساء العرقية وبما يحيط بالبالغات وبالزواج من عادات في مجتمعهنَّ المحلي، فكلُّ ذلك يمكن أنَّ يؤثر في احتمال خطر أن يُعانَى من تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية. وانصبَّ تفكير باربارا على ما يعانيه أفراد أسر النساء ووجهات نظرهم في تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية، لا سيَّما النساء منهم، وليس هذا فحسب، بل انصبَّ تفكيرها على ذلك وعلى وجهات نظر أزواج النساء وأسرهم. وكانت تتنبَّه إلى الأسماء والعلاقات الأسرية المُعقَّدة وتقيِّدها، فتشقُّ طريقاً إلى إدراك قوة تأثير الديناميَّات فيها.

وكثيراً ما كانت تَجْري المقابلات على عدَّة أيام في شقة باربارا بأكسفورد، ويكون فيها متدرب يكتب ما يقال على ما هو عليه. ثم إنَّ باربارا كانت تعرف نفس المرء كيف تُطمأن، فيُؤخَذ عندها من الراحة الحظ الوفير ويُقدَّم من الطعام والشراب الشيء الكثير ويُتجَاذَبُ من الحديث ما هو خفيف، هذا بين جولات المقابلة، ولكنَّها كانت تؤكِّد أيضاً عِظَمِ شأن الشهادة وشدَّة أهمية قول الصدق فيها وتذكِّرها تفصيلاً ما استُطيعَ، وكانت تقول بكلام

عُرِضَت صورة باربارا هذه بلوحة إعلاناتٍ قُرْبَ محطّة القطار بأكسفورد في جُزءٍ من مهرجان أكسفورد للفنون. وكُتِبَ في كل جانب من جوانب الصورة الكلمات الآتية: أشكر لك إعانتي على النجاة من تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية في نيجيريا.

واضح المعنى إنَّ الاعتراف بنسيان بعض الحقائق أو الجَهْل بها خيرٌ من اختلاق التفاصيل.

وكان من قُوَى مقاربة باربارا أنَّها كانت تستطلع أيضاً أسرة طالب اللجوء أو أفراداً من مجتمعه المحليِّ كلما استطاعت السبيل إلى ذلك، بنفسها أو بالهاتف، فتستأجر مترجماً فورياً كلما دعت حاجة إليه. فما تحاشت من الأحاديث التي فيها صعوبة، ومنها التي تجول فيها هي وأفراد الأسر المستنكرين أو الراغبين عن المساعدة؛ إذ يُحصَّل في الغالب بتسلسل أسئلتها معلوماتٌ يُنْتَفَعُ بها في دعم قضايا طالبي اللجوء.

ولقد بنت في علْمِها بموضوع تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية وفي بحثها فيه على مَصادر ثانوية، وعلى دراية خبراء آخرين ومزاولين ممَّن لها صلة بهم. وكان من تقارير الشاهد الخبير، التي كانت تخرجها باربارا وترفعها إلى المحكمة دليلاً في إجراءات استئناف طلب اللجوء، ما هو بالحقِّ طويلٌ -أي كانت تملؤ في الغالب نحواً من ٢٠ صفحة- فيكون التقرير بحثاً قائماً بنفسه، فلكلِّ طالب لجوء معلومات في البلد الأصلي مخصصة له. وكانت باربارا تبدأ التقرير بأن تعرض بإيجاز من التأهيل والخبرة التي عندها ما يثير في النفس الإعجاب، ثم تُقدِّم مقدِّمة في الموضوع وتُبيِّنُ الحال الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية التي يقع فيها تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية وذلك في البلد الأصلي الذي هو موضوع البحث. ثم تُقوِّم حال طالب اللجوء الفرديِّ، مع تصويب انتباهها خاصةً إلى المسائل التي لها صلة بإقرار صفة اللاجئ، كاحتمال خطر الاضطهاد، وقدرة دولة المنشأ على الحماية، ووجود ما يحلُّ محلَّ الحماية الداخلية أو عدمه. وقد كانت باربارا تتحفَّظ عن الإقرار بأيِّ شُبْهَة؛ فنعم هي رغبت في مساعدة طالبي اللجوء ما استطاعت إلا أنَّها كانت تعلم أنَّ أقرب سبيل إلى ذلك هو إخبار الخبر على حقِّه فلا يُمَالُ إلى جانب دون آخر.

أعانت باربارا كثيراً من الناس على تحصيل صفة اللاجئ، ألا إنَّ مهارتها وحَذَاقتها وخبرتها لمفتقدةٌ أشدَّ الافتقاد. لكنَّ إرثها باقٍ في ما يمكننا أن نأخذه عن طرائقها، وفي صفحات وِبِّ المنظمة التي أسَّستها لإعانة اللاجئين إعانة قانونية، واسمها رايتس ان اكسايل (Rights in Exile)، وممَّا فيها جداول مُدْرَجٌ فيها خبراء البلد الأصلي ومشورةٌ في مواضيع خاصة.[٢]

مايا غرَندلر *m.grundler@qmul.ac.uk*
كُليَّة الملكة ماري بجامعة لندن *www.qmul.ac.uk*

١. انظر مثلاً
UNHCR (2013) 'Beyond Proof: Credibility Assessment in EU Asylum Systems', p139 (ما بعد الإثبات: تقييم المصداقية في نُظُم اللجوء بالاتحاد الأوروبي)
www.unhcr.org/51a8a08a9.pdf
٢. www.refugeelegalaidinformation.org

نَفْعُ فَرْضِ المساعدات: عِرفانٌ بالفضل من مشروع قانون اللاجئين

كرِس دولَن

بعد عشرين عاماً من مشاركة باربارا هاريل-بوند في تأسيس منظمة مشروع قانون اللاجئين بأوغندا، ينظر مدير المنظمة اليومَ في الإرث الدائم للمبادئ التي في كلِّ جانب من جوانب كتابها.

يسعدني أن تتاح لي هذه الفرصة لكي أذكر فيها ما أؤكد به الدور المحوري لباربارا هاريل-بوند بصفتها مرشدة شخصية وعضوة مؤسسة لواحد من الميادين التي تمد الجسور بين الدراسة والعمل الناشط والممارسة وكذلك بصفتها ممن شارك في تأسيس مشروع قانون اللاجئين في عام ١٩٩٩ وهو مشروع تواصل مجتمعي لكلية القانون في جامعة ماكيريري في أوغندا التي أكتب مقالتي منها الآن.

وقد يكون كتاب فرض المساعدات - المساعدات الطارئة للاجئين العمل المكتوب الأكثر شهرة لهاريل بوند بل هو الذي يفرض نفسه بقوة على القارئ بفضل محتواه الغزير الذي يُبيِّن أهمية البيانات والتحليل ومجالات التعقيدات والتعاون والإقرار بالإنجازات. والآن بعد مرور عقدين من تأسيس مشروع قانون اللاجئين، يسترعي الأمر منا التفكير والتأمل في مشروع قانون اللاجئين بصفته مؤسسة قائمة في منطقة دول الجنوب العالمي ودوره في توضيح بعض المبادئ والرسائل التي انطوى عليها كتاب فرض المساعدات. وعندما أحلل ما يتردد صداه في ذهني وما سعينا إلى توضيحه في السنوات التالية للكتاب، تظهر أمامي سبعة أمور.

أولاً وقبل أي شيء آخر، علينا أن نفهم أنَّ اللاجئين وغيرهم من المُهجَّرين قسراً هم جهات فاعلة وأصحاب مصلحة معنيون، وأنَّهم بعيداً عن التعبيرات الطنانة والأساليب البلاغية في الخطاب عند الحديث عنهم كما الحال عند استخدام عبارات من قبيل 'الاعتماد على الذات'، قد يكونوا في حاجة إلى المساعدة أو قد يبدون رغبتهم بالحصول على المساعدة إلاَّ أنَّهم قد لا يحتاجون إلى مساعدات تُفرَضُ عليهم فرضاً أو قد لا يرغبون فيها.

وثانياً، إذا كنت في وضع يمكنك به تقديم شيء من الدعم، وإذا كنت ملتزماً بالتغير الاجتماعي والسياسي، فعليك الاستعداد للمشاركة في عملية تحتاج إلى نفس عميق. وهذا ما ضربت باربارا المثل به. وكان أول ما سمعت عنها عندما كنت طالباً في عام ١٩٩١ ثم قابلتها شخصياً في البرنامج الصيفي لدراسات اللاجئين في عام ١٩٩٤، ثم أصبحت أعمل تحت إشرافها المباشر في عام ١٩٩٦. وكانت مشاركة في معهد ماكيريري للبحوث الاجتماعية في عامي ١٩٩٨-١٩٩٩. واستضافتني في بيتها عندما كانت في الجامعة الأمريكية في القاهر في أوائل العقد الأول من القرن الحالي. وفي كل مكان، أُعِدَّ مكان عملها بالطريقة ذاتها فكان مكتبها مطابقاً لما تعودت عليه في السابق ولم يختلف كذلك شيء في مزاجها وروحها. ويشهد ذلك عندي لقدرتها الفريدة في التكيف مع السياق الذي تعمل فيه مع محافظتها في الوقت نفسه على ثبات الشواغل والمقاربات الرئيسية.

وثالثاً، تمكنت باربارا من قول الحقيقة لأصحاب الشأن في السلطة مع محافظتها في الوقت نفسه على علاقات مثمرة مع الناس والمؤسسات الذين تحدثت إليهم. ويعيدنا ذلك إلى مسألة النفس العميق الذي ذكرته آنفاً، فعندما يكون أصحاب السلطة والنفوذ، وعلى الأخص منهم من هو في المؤسسات البيروقراطية الوطنية والدولية، ممن يستحوذون على السلطة مدى الحياة، يجب على من يتولى دور تحدي أولئك الأشخاص انتهاج عنادٍ مختلف بالتوازي مع صلابة المذكورين.

وهنا تظهر مسألة العلاقات التي تقيمها مع أشخاص ومؤسسات لا تتفق بالضرورة معهم، فتلك العلاقات هي مفتاح الحياة بالنسبة لما أنظر إليه على أنَّه المبدأ الرابع الذي يتجسد في أعمال باربارا، وهو تحديداً محورية الأطر العامة للقوانين والسياسات الضرورية لمساءلة أصحاب الواجبات. ودون إقامة علاقة عمل مثمرة، لا مجال لمساءلة الحكومة إزاء نص القانون في دستورها أو قانونها ولا يمكن دفع منظمة متعددة الأطراف للوفاء بالوعود التي قطعتها على أنفسها في مواقف سياساتها (ويخطر ببالي هنا على سبيل المثال سياسة المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين حول بدائل المخيمات). لكنَّني إن قلت إنني تعلمت مبدءاً واحداً من باربارا، فربما هو أنَّ مثل تلك العلاقات ليست من العلاقات التي يمكن تحقيقها مباشرة، وهنا يأتي المبدء الخامس وهو أنَّه إن غابت مساحة العمل اليوم أو إن كانت المساحات المتاحة ليست كما ينبغي، فعليك إذن أن تُنشِئ مساحات جديدة.

والمُطَّلع على سيرة حياة باربارا المهنية لن يجد صعوبة البتة في تقفي الأمثلة العظيمة التي تجسد ذلك المبدأ، فماذا من مثال أوضح من مشاركتها في تأسيس برنامج دراسات اللاجئين (مركز دراسات اللاجئين حالياً) ضمن جامعة أكسفورد، وتأسيسها للمجلس الدولي للبحوث والاستشارات الذي أصبح فيما بعد يُعرَف بالجمعية الدولية لدراسة الهجرة القسرية، ومشاركتها في تأسيس

مشروع قانون اللاجئين ومن ثمَّ برنامج مساعدات اللاجئين في أفريقيا والشرق الأوسط ومقره مصر ثم البرنامج الدولي لذلك الغرض (سابقاً في المملكة المتحدة) وشبكة المساعدات القانونية للاجئين الجنوب وموقع برنامج الحقوق في المنفى على الإنترنت. كل جهد من تلك الجهود كان أساسياً من ناحية أنَّه أنشأ مساحة لم يسبق وجودها من قبل، ولم يكن ذلك مجرد زيادة عدد في المؤسسات الجديدة إلاَّ أنَّه مثَّل نقلة تحولية في الوضع الراهن وأعاد تعريف معطيات ميدان جديد ناشئ للممارسة والعمل الأكاديمي.

ثم إنَّ مركز دراسات اللاجئين، في أولى أيامه بعد التأسيس، أخذ على عاتقه نقل الهموم التي تشغل واقع الحال في العالم لتصبح في صلب رسالة الجامعة التي كانت تمثل بنظر كثير من الناس برجاً عاجياً وحالةً من الانفصام عن الواقع. وها هو قسم المصادر في المركز قد أرسى قاعدة لا يضاهي لها مثيل في مقتنيات ما يُسمَّى بالأدبيات والدراسات الرمادية التي يعود تاريخها إلى ما قبل حقبة الإنترنت، تساعد الباحثين في النظر عن قرب في الممارسات الإنسانية الفضلى، ثم تبع ذلك تأسيس نشرة شبكة مشاركة اللاجئين الإخبارية التي أصبحت فيما بعد نشرة الهجرة القسرية، لتؤدي ذلك الغرض نفسه. وكلا النتاجين مثَّلا تحدياً أمام ما افترضته جموع الأكاديميين من قبل من أنَّ القيمة الأساسية للمعلومات لا يمكن أن تُرجَى إلا في المجلات الأكاديمية المُحكَّمَة.

ومن الجمعية الدولية لدراسة الهجرة القسرية، تعلمت شخصياً أهمية عقد اللقاءات الرسمية والدورية التي تجمع من لديه اهتمام في تقديم المساعدة في تعريف حقل الدراسة وتطوير المعارف المتصلة به ضمن إطار مؤسسي وجمع مكنز من الأعمال الفكرية في المجال. وهنا مجدداً نجد مشروع قانون اللاجئين (الذي يهدف إلى توضيح أهمية وإمكانية تقديم المساعدة القانونية للاجئين في دول الشمال العالمي) الذي أنشأت باربارا من خلاله مجدداً فضاءً لم يسبق له مثيل. وأكثر من ذلك ما حدث في أوغندا من تطبيق لذلك الفضاء، فأوغندا حتى في أواخر التسعينيات كانت قد حظيت بسمعة طيبة لكرم سياساتها المرحبة باللاجئين، ومع ذلك تحدثت باربارة إلى السلطات هناك وأخبرتهم بالحقيقة وهي أنَّ الأطر العامة وإن كانت جيدة، لم تُترَجَم كما ينبغي في الممارسة العملية. فهي بذلك قرعت جرس الذاكرة في أذهاننا بأن لا نأخذ الأمور على أنها حقيقة من النظرة الأولى لها.

وسادساً، كان لتأسيس مشروع قانون اللاجئين مغزى يتجاوز مجرد إخبار الحقيقة للسلطات. بل انطوى المشروع في الوقت نفسه أيضاً على ترجمة الأقوال إلى أفعال متجسدة بمطلب: لا تكتفِ بتوجيه النقد بل قدِّم الحلول. فعند باربارة، كان بناء القدرات المحلية للتصدي للتحديات العالمية جزءاً لا يتجزأ من المرحلة القادمة. وكثيراً ما جسَّدت بنفسها مفهوم 'المُواطَنَة العالمية' إذ لم يكن مغزاها ولا هُويَّتها مقيدتين بمكان ولاتَها، ولم تكن قط متجاهلة للمخاطر التي تظهر عندما لا يكون من الناس إلا القليل ممن يتحولون إلى فكرة 'المواطن العالمي'. وبالفعل، يمكن لنا أن نقرأ كتاب فرض المساعدات على أنَّه عمل يستكشف التحديات التي تواجه القطاع الإنساني.

وسابعاً، وأخيراً، يقودني كل ما ذكرت إلى تبين حقيقة هي أنَّ المرء إذا أراد بناء الفضاءات، فلا يمكنه فعل ذلك لوحده. ولا أدل على ذلك من الفضاءات التي أنشأتها وأشغلت كثيراً منا فجعلناها فضاءاتنا أيضاً، وذلك دليل على أهمية التعاون الذي يترك إرثاً دائماً خلال الناس.

مشروع قانون اللاجئين: ترجمة مبادئ باربارا إلى أفعال

عشرون عاماً مضت مذ أسست باربارا مشروع قانون اللاجئين، ومنذ ذلك الحين، حرص المشروع على إعمال هذه المبادئ وتفصيلها وتطويرها. فهل يحتاج اللاجئون إلى مساعدة وهل يرغبون بالحصول عليها؟ لا شك في أنَّ الإجابة بنعم، وينطبق الأمر حتى على أوغندا التي يُنظر إليها كثيراً بأنَّها نموذج يحتذى به للدول المضيفة للاجئين. وهل يحتاج اللاجئون إلى العون القانوني؟ لا شك في ذلك. فحتى بعد مرور عشرين عاماً، ما زال المشروع المنظمة الوحيدة التي تقدم التمثيل القانوني للاجئين في المحاكم في بلد تعج فيه آلاف من منظمات المجتمع المدني. الأمر الواضح الآن أنَّ نوع العون القانوني الذي تصورته باربارا في بداية الأمر والذي أتحناه مبدئياً للاجئين الحضريين في كامبالا لم يكن سوى عنصراً واحداً فقط في الاستجابة لحاجات اللاجئين المعقَّدة. وفي الواقع، في الوقت الـذي انضممت به إلى مشروع قانون اللاجئين في عام ٢٠٠٦، كان المحامون الذين مثَّلوا السواد الأعظم من كوادر المشروع في ذلك الوقت قد أدركوا أنَّ الدراسة والتدريب القانونيين الذين تلقوه في السابق لم يمنحاهم القدرة الكافية لفهم التجارب التي مر بها الموكلون، ولذلك عُيِّن أول مستشار نفسي-اجتماعي للمشروع. وفور تعيين المستشارين، زاد إدراك أنَّ اللاجئين الذين كانت لديهم حاجات كبيرة أساسية نتيجة فقدان مصدر الدخل المباشر قد حملوا معهم آثاراً من العنف الجنسي المرتبط بالنِّزاع والتعذيب ولم يجدوا سبيلاً للعلاج المباشر منها دعك من تأخر أمد الاستجابة. وفي حين كان الوصول إلى الخدمات العدلية للقضايا الدارجة من المسائل الإشكالية، لم يكن هناك أصلاً أي طريقة للوصول إلى العدالة الانتقالية الضرورية للتصدي للأذى الذي لحق بهم في الماضي.

وهذا التاريخ هو الذي تمخض عنه عملية بناء البرامج الموضوعية الحالية في مشروع قانون اللاجئين. فبرنامجنا الخاص بالوصول للعدالة يعالج الحاجات القانونية المباشرة ويساعد اللاجئين البالغين (منذ عام ٢٠٠٧) في تعلم اللغة الإنجليزية، وهي اللغة الرسمية لأوغندا، لكي يتمكنوا بأنفسهم من 'التعبير عن حقوقهم'. وكذلك، يعمل برنامجنا الخاص بالصحة العقلية والنفسية-الاجتماعية مع الأفراد والأزواج والأسر والعائلات ممن لهم علاقة مباشرة أو غير مباشرة بوضع الموكل أو خبراته أو من المتأثرين بها. وعندنا برنامج موضوعي ثالث هو الجندر والحياة الجنسية ويعكس الدور المحوري لتعرض الناس للعنف الجنسي في قراراتهم بالهروب كما يقر بأنَّ هناك أعداد أكبر من الرجال المتأثرين تأثراً مباشراً بمثل هذا العنف أكثر مما تصوره لنا الممارسات السائدة. وضمن ذلك البرنامج، يساعد نموذج 'افحص ثم أحل ثم ادعم ثم وثِّق' في تمكين الحصول على الرعاية الصحية الجندرية في السياقات الإنسانية. وكل علمنا الذي نقدمه إنما يعززه موقعنا في البلاد إذ نحن المنظمة الوحيدة فيها التي يمثل اللاجئون ثلث كوادرها من الموظفين.

وأخيراً، أيكفي مجرد قول الحقيقة للسلطات أم لا بد من قائل يعرف كيف يقولها؟ وبما أنَّ المهجَّرين قسراً هم أصحاب مصلحة معنيين في خبرتهم ومستقبلهم، تأتي الإجابة على الشطر الثاني من السؤال بنعم دون الحاجة لتفكير أو تحفظ. إلا أنَّ منظومات تكميم الأفواه والتَّعجيز التي تمس كثيراً من جوانب خبرات المهجَّرين قسراً عن 'ديارهم' ليس من السهل التغلب عليها. ومن هذا المنطلق تظهر الحاجة إلى الاهتمام بالموضوعات المتعلقة بكيفية استخدام وسائل الإعلام لإحداث التغيير الاجتماعي. وكما أنَّ تأسيس قسم الموارد في مركز دراسات اللاجئين للأدبيات الرمادية كسر القالب الأكاديمي، فقد ظهرت عبر السنوات العشر الماضية القدرة على المشاركة من خلال وسائل الإعلام المسموعة والمرئية لتكسر القوالب المُنمَّطة لطبيعة التواصل الفعال ليصبح تحديد الأشخاص من ذوي القدرة على التواصل باستخدام تلك الوسائل محور السياسات المحددة لما إذا كانت الحلول تُفرَض فرضاً أم لا. وقد أمضى مشروع قانون اللاجئين السنوات الخمس الماضية في تمكين اللاجئين ومضيفيهم في تطوير مهاراتهم في المناصرة عن طريق مقاطع الفيديو ما وسَّع من نطاق تغطية الأشخاص الذين لهم أصوات مسموعة.

وكما تُبيّن هذه العجالة، لا حدود للمسارات التي تأخذك بها المشاركة المؤسسة على المبادئ مع الهجرة القسرية والمهجَّرين قسراً. لقد زرعت باربارا بذرة عندما شاركت في تأسيس مشروع قانون اللاجئين مع البروفيسور جو أولوكا-أونياغو في عام ١٩٩٩، لتنبت نباتاً حسناً وتصبح شجرة تظلل أغصانها وفروعها فضاءات جديدة وقدرات جديدة وسبلاً جديدة للتفكير حول التحديات القديمة للهجرة القسرية. ولا مبالغة إطلاقاً في التأكيد على البعد الكبير في المساعدة الذي يقدمه كتاب فرص المساعدات في توفير البذور لإثراء تلك العمليات.

كرِس دولَن
dir@refugeelawproject.org @drchrisdolan
مُديرُ مشروع قانون اللاجئين، وبروفيسورٌ زائرٌ في معهد إنكور ومعهد العدالة الانتقالية في جامعة أولستر، وباحثٌ سابقٌ في مركز دراسات اللاجئين بين عامي 1996 و1997.
www.refugeelawproject.org
@refugeelawproj #RLPat20

ألا تشاؤون مَنْحَ مِنْحَةٍ لتعينوا المبادرة العظيمة الشأن -أي نشرة الهجرة القسرية- التي بدأتها باربارا؟

فمنْحَتُكم ستدعم مشاركةً سهلة بالمجَّان في التجارب والخبرات والدروس المستقاة والتوصيات، التَي هي أسُّ تحسين البرامج والسياسات العامة والمقاربات في العالم بأسره.

دونكم كيف تُعينُ منْحَتكم

- **£30** سيُرسل نسخاً من النشرة مطبوعةً إلى خمسة مخيمات للاجئين وإلى منظمات غير حكومية محليَّة وباحثين محليِّين
- **£45** سيُرسِل ثلاثة أعداد من النشرة في السنَّة إلى ثماني مكتبات وطنية
- **£80** سيُرسِل نسخاً من النشرة لتُوزَّع في اجتماعٍ تنسيقيٍّ في نيجيريا
- **£250** سيؤدِّي عن نشرة الهجرة القسرية ثمن دعم موقعها الإلكتروني سنة واحدة

موظفتان في الشرق الأوسط من المجلس النرويجي للاجئين

فمن شاء إرسال منحة يرجى أن ينظر www.fmreview.org/ar/online-giving
إنْ أعانَتْكُم أعْمالُ باربارا أو نشرة الهجرة القسرية على مرِّ السنين، فعسى أنْ تدعموا التماسنا.

أخلاقيَّات الاختلاف والتنازع عند باربارا

جاشوا كرايز

تعود مقاربة باربارا هاريل-بوند إلى اعتقادها أنَّ الناس كلَّهم بالغون متساوون مسؤولون.

ما كان لِينُ الجانب يوماً صفة من صفات باربارا هاريل-بوند، إذ كانت حادَّة الطبع قليلة الصبر صعبٌ إرضاؤها، فنفَّرت عنها ناساً وأوقدت في صدر مثلهم نار الحماسة بما كان يظهر أحياناً أنه سعيٌ منها وحدها وراءَ مناصرة اللاجئين. وما كان من وقتها فراغٌ تملؤه بدقائق الأمور، لأنَّ ما كان لها من الوقت لم يكفها قطُّ؛ فما عاشت باربارا في حياتها يوماً إلا وكانت مستعجلة، وكانت تطلب الشيء نفسه إلى العاملين معها.

ولمَّا كنت ابن عشرين سنة، وكنت أدرس علم الإنسان مريداً النجاح فيه وأصبو إليه، مررت بغرفة جلوسها بالقاهرة كما مرَّ بها كثيرون، فجعلتني على البحث في أمر اللاجئين السيراليونيِّين والليبيريين في المدينة. ولا شكَّ هاهنا أن يخطر في ذهن سائل أن يسأل: أكان من الصواب تكليف طالب بالغ من عمره عشرين سنة القيام بعمل ميداني يذهب به هنا وهناك؟ فأقول: ليس ذلك من باربارا في شيء. وإنما الذي كان يُهمُّها هو العمل، ولقد كان فيه من إطلاق المساواة، فيما طلبت إلى كلِّ أحد، ما يُعجِّبُ، سواءٌ في ذلك ما طُلِبَ إلى الطلاب واللاجئين والمتعاونين والأنداد.

ثم إنني تذكَّرت بعد وفاة باربارا كلَّ مكان عرفتها به. فأمَّا البلد في القصَّة فتختلف وأمَّا أشخاص القصَّة فلا. فها أنا أرى طالباً من طلاب علم القانون شاباً يُمعن في قراءة ملفِّ قضية من القضايا، وطالباً من طلاب علم الإنسان يدخل إلى الغرفة، ولاجئاً يسرد حكاية، وشاباً أو شابة وظَّفتها باربارا لتعينها على شؤون المنزل. وأرى من الناس هناك المُعينينَ والمُستعينينَ والملتمسينَ نصيحاً أو مُخلصاً أو لاقياً الأمرين في سبيل ما يؤمن به. والواضح البيِّن إذ استذكر تلك الغرفة هو إصرار باربارا الذي لا يلين على أنْ تعدل بين كلِّ أحد. نعم، إنَّها رغبت في مساعدة اللاجئين ولكنَّها أيضاً أعملتهم كما أعملتنا جميعاً. ولقد عاملتنا كلنا معاملة البالغين فلا ترفُّقاً بنا ولا لِيناً.

وكان آخر عهدي بها بأكسفورد، حين كانت غرفة جلوسها ممتلئةً مرةً أخرى من أشخاص القصة المألوفين، مع أنَّ بصرَها كان في ضعف، وكانت أحلت عن غير رضىً سيجارةً إلكترونية محلَّ السجائر التي لم تكن تفارق شفتيها. ولقد كنت قدمت إليها من جنوب السودان منهوكَ القُوَى. فراحت باربارا تسألني عن أمر البلد فأكثرت في السؤال وألحَّت، ثم جعلتني على عمل دافعةً إليَّ ملف قضية من القضايا. وفي الثلاثة أيام بعدَ ذلك؛ استحالت 'عطلتي' بأكسفورد إلى تجرُّد لقضيةٌ يستأنف فيها طالبُ لجوء أوغنديٌّ قراراً أصدرتَه وزارة الداخلية في المملكة المتحدة. وكان في قصَّته ما فيها من التناقض فطلبت إليه باربارا وهي خائبة المجيء إلى شقَّتها. فأغاظها ونحن نستمع إلى قصَّته وأنا أسْألُه أسئلةً مُحاولاً بها أنْ أسوِّي ما في القصَّة من عدم الاستواء. فلم يكن لها وقتٌ لمعالجة توقُّفه وتردُّده وحَيْرته، فقد كان عليها أنْ تعمل في قضيته على عجل وأنْ تُسوِّيَ أمرها. وأنا أعرف كثيراً من الناس الذين ظنُّوا أنْ ما كانت لائقةً الكيفيَّة في صوت باربارا؛ أولئك الذين رأوا أنه ينبغي أنْ يعامل اللاجئون معاملةَ المنكوبين أو أنْ يُعامَلوا كأنَّهم من غير كوكب. فأقول: ليس ذلك من باربارا في شيء.

وقد كان التناقض يغشو باربارا كما كان يغشوها دُخَان سجائرها. فكانت تطلب الاستقلال بالنفس ممَّن حولها لكنَّها حفَّت نفسها بالأعوان والتابعين. وكانت تنقد الزاعمين أنَّهم يساعدون اللاجئين نقداً ليس فيه من اللين شيء، نعم إنَّها كانت تنقد كثيراً فكرة مساعدة اللاجئين في ذاتها، لكنَّ سؤالها الذي ظلَّ يُلِحُّ، وكانت تُلقيه وفي كلامها مطمطةٌ لا تُنْسَى، هو: من سيساعدهم؟ إذن ففي هذا التناقض مبدأ أخلاقي. وليس ما تركته باربارا لنا أثراً أكاديمياً أو سلسلةً من الذكريات فحسب، بل هو أقرب من ذلك إلى المثال الذي يحتذى به، وفيه طريق تُسلَكُ في عالم يُحاوَل فيه ما استُطيعَ الإجابة عن سؤال أثارته باربارا في مقالة من مقالاتها: أيمكن أن يصير العمل لخير الإنسان مُتلطفاً به عطوفاً عليه؟[1]

ولقد كانت باربارا داريةً بالأعمال الوحشية في ميدان العمل الإنساني. فجرَّست في المقالة بعد المقالة والمقابلة بعد المقابلة بالمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبكيفية عمل المنظمات غير الحكومية في مخيَّمات اللاجئين، ومن ذلك الوهم والانخداع والدفاعية والرسوم البيانية والإحصاء. ولعمري إني أتذكر باربارا تسأل مرةً بعد مرة: ألا يستطيع الناس عدَّ أنفسهم؟ ولمَ لا يستطيع الناس أنفسهم

توزيع ما يأتيهم من معونة فيما بينهم؟ (إذ هم يفعلون ذلك في كلِّ حال حين تكون ظُهُور موظفي الإغاثة إليهم.) وما أَبْرَزَ أهميةً نقد باربارا في آخر المطاف هي الدراية بما جاءت به علاقات القوة غير ذات التناسب مِنْ تصيير اللاجئين لا حول لهم ولا قوة ومن إنشاءِ أُطُرِ تعويلٍ لَمْ يُلتفَت فيها إلى قدرة اللاجئين.

وإنِّي لطالما شعرت بأنَّ عمل باربارا وحياتها يعودان إلى اعتقاد أخلاقيٍّ واحد: أنْ كل أحد مسؤول عن نفسه. وهي كما طَلَبت من نفسِها إعمال الأَخلاق بجِدٍّ طلبت الشيء ذاته من غيرها، وهذا ما قادها إلى أنْ تَنقد ما يجري في ميدان العمل الإنساني. وكانت من أوَّل المدرِكين المشكلات الناشئة من أنَّ المنظمات غير الحكومية تُسأَل أمام المانحين دون اللاجئين، وكانت أيضاً من أوَّل ناقدي صورٍ مُستخرَبةٍ ليس لها تعليل من صور السيطرة التي يجدها المرء في مخيمات اللاجئين، حيث تتقلَّد المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين السلطان شرعياً كان وجوده أم لا من غير أنْ يفوِّضها إلى ذلك الشَّعبُ. فعند باربارا أنَّه لا يمكن فرض السلطان على الناس أو توليته عليهم من مكانٍ غير الذي هم فيه؛ أي لا بدَّ من أنْ يخرج السلطان من الناس الذين يعلون بأمور أنفسهم وشؤون معيشتهم.

وكثيراً ما يدور في ذهني أنَّ الحلَّ عند باربارا، إذا تخيَّله متخيِّل، كان إنهاءَ 'اللاجئين'، لا إنهاء الحرب -فقد كانت واقعية تأخذ بحقائق الأشياء لا تغلب عليها العواطف- ولا إنهاء تهجير الناس، ولكنْ إنهاءَ مصطلح 'اللاجئ' ما كان يُوقِفُ الحقوق السياسية ويعامل الناس به معاملة صغار الصِبيان. وأصرَّت باربارا على القول بأنَّه لا ينقلب نضج اللاجئين بمعجزة حين يغادرون منبتهم، فيصيرون فجأةً أطفالاً غير قادرين على القيام بشؤونهم. بل الناس دوماً بالغون مستطيعون عدَّ أنفسهم وتنسيقَ توزيع المعونة فيما بينهم. فإنْ هم أخفقوا، أو تأخَّروا عن العمل، أو ارتبكوا فحسب، رأتْ باربارا أنَّه حُقَّ لها أن تغضب. ولا استثناء في ذلك. فكلُّنا بالغون ولا وقت يُنشغَل فيه بدقائق الأمور.

جاشوا كرايز *joshuacraze@joshuacraze.com*
كاتبٌ مقيمٌ في برلين.

١. Harrell-Bond B (2002) 'Can Humanitarian Work With Refugees Be Humane?', *Human Rights Quarterly* 24, 5185
(أيمكن أن يصير العمل لخير الإنسان مُتلطِّفاً به عطوفاً عليه؟)
www.unhcr.org/4d94749c9.pdf

منظمة مساعدة اللاجئين في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (AMERA): مقاربةٌ للحماية محْورها اللاجِئُون

سارة إليُوت وميغان دينيس سميث

يبيِّن موظفون ومستشارون سابقون في منظمة مساعدة اللاجئين في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (AMERA) ما كان لهذه المنظمة غير الحكومية من تأثير في ترقية الحماية وكيف اشتملت على فلسلة باربارا هاريل-بوند.

اشتملت منظمة مساعدة اللاجئين في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (AMERA)، التي هي من تأسيس باربارا هاريل-بوند في عام ٢٠٠٣، على فلسفة باربارا في إعلاء أصوات اللاجئين، وتحقيق مساءلة المنتدبين من الناس والمؤسسات على تقرير مصائر اللاجئين، وتحقيق تغيُّرٍ معياريٍّ في قطاع حماية اللاجئين من خلال التعلُّم والبحث عن الحقِّيقة المُستمَرُّ فيهما. ومهَّدت منظمة مساعدة اللاجئين في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (AMERA) السبيل لكثير من المنظمات الأخرى، فكانت المنظمة نموذجاً رائداً في توسيع خدمات المعونة القانونية للاجئين في أمريكا الجنوبية والشرق الأوسط وإفريقيا وجنوبيِّ شرقيِّ آسيا.

وكان لمنظمة مساعدة اللاجئين في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (AMERA) أثرٌ حسنٌ في حياة كلِّ لاجئ ومرشد اجتماعيٍّ عمل فيها أو حصل على شيء منها في الأحدَ عشرَ عاماً التيِّ عملت بها المنظمة في القاهرة.[1] إذ وجد اللاجئون، الذين كثيراً ما يتعرضون للمضايقة والاعتداء من كارهي الأجانب، في منظمة مساعدة اللاجئين في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (AMERA) مكاناً أميناً حيث يُحتَرَمُون. وكان في القاهرة، التي تستضيف أحد أكثر جماعات اللاجئين الحضريين عدداً في الدول النامية، عبء عملٍ عظيمٌ وصعبٌ تحمَّله موظفو منظمة مساعدة اللاجئين في الشرقِ الأوسط وشمال أفريقيا (AMERA) والمتطوِّعون فيها. وفي منظمة مساعدة اللاجئين في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (AMERA)، لم يقف انصباب الحماية على اللاجئين عند الحصول على صفة اللاجئ، فقد انصبَّت أيضاً على تحسين أمنهم وصون كرامتهم في القاهرة، وقد كانت أول منظمة في مصر تتيح الخدمات القانونية والاجتماعية وخدمات الصحة العقلية للاجئين تحت سقفٍ واحد، لا بل كانت أول منظمة تتيح ذلك ولم يُتِحْهُ غيرها.

وقد كان تشديد باربارا على تمكين اللاجئين ليُديروا شؤون قضاياهم بأنفسهم جُزءاً ثابتاً من المعتقدات التي سادت في منظمة مساعدة اللاجئين في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (AMERA) وموظَّفيها. وكشفت باربارا عن إخفاء أصوات اللاجئين في الأُطُر المؤسسيَّة، فتحدَّت بذلك العاملين في ميدان العمل الإنساني أنْ يدققوا النظر في دَوْرَيِ 'المضرور' 'والمُنقِذ' في عملهم وأنْ يتأمَّلوا بنظرةٍ ناقدة وبانتظام طبيعة التنافر الأصيلة في علاقاتهما.

ولقد كانت محاسبة النفس هذه أساساً لبرنامج التدريب في منظمة مساعدة اللاجئين في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (AMERA) الذي لم يكن له مثيل. إذ لقِّنَ كل الموظفين والمتطوعين دروساً في ما له صلة بعملهم من القانون الوطني المصري، ودور المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والجنسيات الرئيسية لطالبي اللجوء. وكان من الإلزاميِّ التدريب في إدارة القضايا، والإحالة بين الوحدات (لتحقيق الاستمرار في الرعاية)، والدعم النفساني الاجتماعي، وتخزين البيانات، وإجراء المقابلات، ويشمل التدريب على كل ذلك عدة أسابيع من التعلُّم بملازمة الموظفين المتمرِّسين وتقييم أداء في أثناء العمل. فشدَّدت منظمة مساعدة اللاجئين في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (AMERA) بذلك على تنمية المهارات الشخصية والمقاربات متعددة الاختصاصات في حماية اللاجئين. وأعظم شأناً من ذلك أنَّ منظمة مساعدة اللاجئين في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (AMERA) عرَّفت المتطوعين المصريين جماعات سكانية مخفية إلى حد بعيد.

هذا، وأدى فهم باربارا للتقاطعات بين العنف الجندري المطالبة بالحماية الدولية إلى تأليف فريق للعنف الجندري في منظمة مساعدة اللاجئين في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (AMERA)، وتضمَّن عمله لاجئي إل جي بي تي آي والمضرورين الذكور من العنف الجنسي. ورأت باربارا أيضاً حاجةً إلى تركيز الفِكْر تركيزاً خاصاً في حقوق الأطفال اللاجئين، ولا سيَّما في ما له صلةَ بتسجيل المواليد والتعليم والتغذية والإقامة المناسبة. وعُيِّنَ لكلِّ طفل أُحيلَ إلى منظمة مساعدة اللاجئين في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (AMERA) مرشدٌ اجتماعيٌّ يُشرِكُ الطفل في أنشطة علاجية جماعية ويقدِّم له المشورة الفردية بانتظام.

الحماية المجتمعية

صوَّبت باربارا فِكْرها إلى تحسين واقع اللاجئين الاجتماعي، مُقرَّةً طول أمد وضعهم في كثير من المخيمات والبيئات الحضرية. فعند باربارا: "ما كان القصد من المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين يوماً أن تصير أكبر هيئة في العالم معنية بحُسْن حال المهجَّرين، إنَّما أُسِّسَت لحماية حقوق اللاجئين.... وحماية تلك الحقوق تقتضي بَذْلَ جهدٍ دوليٍّ لبناء بنية تحتية جديدة في الجنوب."[2] وساق هذه الفهم إلى نقد تحديد صفة اللاجئ في بعض الأحوال من مثل حال مصر حيث

يُتيحُ الاعتراف بصفة اللاجئ الإقامةَ الدائمة لكنَّه لا يمنح حقوقاً أخرى نُصَّ عليها في اتفاقية اللاجئين لعام ١٩٥١ من مثل الحقِّ في العمل. ولذا أصبحت الحماية المجتمعية والمناصرة اليومية أمراً بالغ الأهمية لبقاء لاجئي القاهرة ومكوِّناً أساسياً في أنشطة منظمة مساعدة اللاجئين في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (AMERA).

ودعم فريق التوعية المجتمعية في منظمة مساعدة اللاجئين في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (AMERA) قادة المجتمع المحلي لكي تراهم المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وتستمع إليهم، لكي يُثيروا مخاوفهم أو أنْ يطلبوا آخر الأخبار في القضايا. وفي أثناء ذلك، ساعدت منظمة مساعدة اللاجئين في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (AMERA) المنظمات المجتمعية -التي وفّرت في حالات الطوارئ المأوى والمعونة الإنسانية- على أن تصبح ما أمكن مكتفية ذاتياً وواسعة الحيلة، ومن ذلك مساعدتها في الحصول على تمويل مستقل. والتقى موظفو فريق التوعية المجتمعة في منظمة مساعدة اللاجئين في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (AMERA) بعضهم ببعض للتشارك في فضلى الممارسات وللتدريب المشترك المُطبَّق على مجتمعات محلية أصغر وأقل تنظيماً.

واعترفت منظمة مساعدة اللاجئين في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (AMERA) أيضاً بقيمة التعلُّم ممَّن خَبِرُوا المعاناة، وذلك لتحسين خدماتها. إذ وصل الموظفون اللاجئون مَنظمةَ مساعدة اللاجئين في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (AMERA) بالمجتمعات المحلية التي عملت المنظمة من أجلها؛ فعملوا مترجمين شفويين ومرشدين اجتماعيين وموظفي توعية مجتمعية. واستطاع الموظفون اللاجئون أيضاً الإبلاغ عن حالات صعبة في مجتمعاتهم المحلية التي لم تتمكن من الوصول إلى المنظمة. وقد أثار ذلك فكرة العيادات المتنقلة التي تصل إلى اللاجئين الذي لم يستطيعوا الوصول إلى منظمة مساعدة اللاجئين في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (AMERA)، ومنهم المعوَّقون والمُسنُّون وغيرهم من المعرَّضين للخطر المقيمين في أطراف العاصمة المكتظة كلَّ الاكتظاظ: القاهرة.

المناصرة اليومية في منظمة مساعدة اللاجئين في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (AMERA)

ساقت بيئة القاهرة التي لا إنسانية فيها للاجئين -على الرغم من حقِّهم القانوني في البقاء فيها- موظفي منظمة مساعدة اللاجئين في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (AMERA) إلى المناصرة كلَّ يومٍ حتَّى يتغلَّبوا على العقبات التنظيمية والعملية. ولقد يقتضي ذلك منهم الذهاب مع اللاجئين إلى المنشآت الصحية لطلب الدعم النفساني الاجتماعي أو إلى مراكز الشرطة لالتماس الإعفاء من ممارسة شائعة هناك، ألا وهي عدم تسجيل ولادة الأطفال الذين تلدهم أمهات لاجئات عزباوات. أمَّا أكثر الفئات استضعافاً، فقد حضَرت منظمة مساعدة اللاجئين في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (AMERA) لهم إحالات إلى سفارات أجنبية لإعادة التوطين الفوري. وما من شكٍّ أنَّ عمل منظمة مساعدة اللاجئين في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (AMERA) من خلف الكواليس في شؤون الاحتجاز، وإسداء المشورة والتمثيل من طريق الهاتف، أعان كثيرين عوناً لا غنى عنه. ولقد كان مايكل كايكَن مُحِقاً حين كتب: "يغلب على منظمة مساعدة اللاجئين في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (AMERA) أنْ لا ترفع قضايا بارزة إلى المحكمة، وأنْ لا تنشر التقارير إلا نادراً، وموقعها الإلكتروني بُدائي. ...ولكنَّ منظمة مساعدة اللاجئين في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (AMERA) تصوِّب انتباهها إلى الدفاع عن حقوق الإنسان من الوجهة العملية، وذلك بمساعدة اللاجئين على أنْ يكون لهم وضع قانونيٌّ معترف به، وأن يحصلوا على الإحالة لأسباب طبية في حالات الطوارئ، وتُعِينُ أطفالهم على دخول المدرسة، وما إلى ذلك."[٣]

مركز دراسات اللاجئين

ونجحت منظمة مساعدة اللاجئين في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (AMERA)، من خلال ما بذلته في المناصرة، في التأثير في مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في القاهرة حتَّى يقبل أنْ يرافقَ موظَّفي المكتب في مقابلات تحديد صفة اللاجئ مستشارو المنظمة القانونيون، على حين رفضت ذلك مكاتب كثيرة من المكاتب الأخرى للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. إذ كانت العلاقة بين منظمة مساعدة اللاجئين في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (AMERA) والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في القاهرة أسَّاً رئيسياً في اعتراف المفوَّضية العالمي في نهاية المطاف بالحقِّ في التمثيل في إجراءات تحديد صفة اللاجئ في المفوَّضية.[٤]

ولعلَّ أحد أعظم ما حقَّقته منظمة مساعدة اللاجئين في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (AMERA) كان الكيفية التي ساعدت فيها على تسيير شراكة متعددة الهيئات بينها وبين المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والمنظمة الدولية للهجرة، ومعهد التدرُّب على الدعم النفساني الاجتماعي وخدماته بالقاهرة (PSTIC)، وكاريتاس، ودارت تلك الشراكة حول تحديد حاجات المضرورين

من الاتِّجار بالبشر - وهي ظاهرة أضرَّت آلاف الناس أكثرهم من الإريتيريين بين عام ٢٠٠٩ وعام ٢٠١٤. وكان في المقاربة متعددة الهيئات تلك -التي ينظر إليها واسعاً على أنَّها أفضل ممارسة في قطاع مكافحة الاتِّجار- بروتوكولٌ مشتركٌ فيه، محْوره تشارك المعلومات والبيانات، ووَضْعُ إجراءات عملٍ موحدة صُمِّمتْ لتحديد حاجات المضرورين وإحالتهم وحمايتهم وإيجاد حلول لهم في مقدار من الزمان محدد. فبمعونة منظمة مساعدة اللاجئين في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (AMERA)، تمكَّنت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة بالقاهرة من إعادة توطين نحو أربعمئة لاجئ، مضرور من الاتِّجار بالبشر، في أستراليا والولايات المتحدة الأمريكية.

وصحيحٌ أنَّ منظمة مساعدة اللاجئين في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (AMERA) اشتملت على كثير من فلسفة باربارا الذاتية، لكنَّ المنظمة صارت قوةً قائمةً بنفسها بعد أنْ غادرت باربارا القاهرة. إذ تمكَّنت هذه المنظمة غير الحكومية من أن تشُقَّ لنفسها طريقاً جديداً لمناصرة اللاجئين وإدارة قضاياهم، وبيَّنت الكيفية التي بها يمكن لمنابر الممارسات التجديدية أنْ تُسيِّرَ السياسات العامة والتغيُّرات المؤسسية وأنْ تؤثر فيها. وإنَّ قصة منظمة مساعدة اللاجئين في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (AMERA) لتذكِّرنا أنَّ البُنَى الموضوعة -والناس الموظفين- لتوفير الحماية للاجئين تحتاج إلى أنْ يُستمرَّ فيها في إعادة الفحص ومحاسبة النفس ولا بدَّ من أنْ يكون مصدر المعلومات في الأمرين اللاجئون الذين عاشوا المعاناة.

سارة إليُّوت *elliotts@unhcr.org*
موظَّفةُ شؤون قانونية في المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين *www.unhcr.org*

ميغان دينيس سميث *mdsmith@iom.int*
موظَّفةُ شؤون العنف الجندري في المنظمة الدولية للهجرة *www.iom.org*

كتبت المؤلِّفتان هذه المقالةَ من عند نفسهما، وقد لا تستوي الآراء التي فيها وآراء المنظمتان اللتان تعمل اليومَ المؤلِّفتان فيهما.

١. كتبنا هذه المقالة لُنُوّة بكلٍّ موظفي منظمة مساعدة اللاجئين في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (AMERA) وبروح المنظمة التي تعيش فينا، ولنشكر كل الزملاء والأصدقاء الذين دعموا إنماءَها.

٢. Harrell-Bond B (2008) 'Building the Infrastructure for the Observance of Refugee Rights in the Global South', *Refuge* 25 (2)
(بناء البنية التحتية لمراعاة حقوق اللاجئين في بلاد جنوبيِّ الكرة الأرضية)
bit.ly/BHB-Refuge-25-2008

٣. Kagan M (2013) 'AMERA-Egypt, Flagship of the Refugee Legal Aid Movement, Struggles for Financial Survival', *RSD Watch*
(منظمة مساعدة اللاجئين في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (AMERA) في مصر، رائدة حركة المعونة القانونية للاجئين، تجاهد من أجل البقاء الماليِّ)
bit.ly/Kagan-AMERA-2013

٤. Azimi N (2018) 'Remembering Barbara Harrell-Bond, a Fierce Advocate for Refugees', *The Nation*
(ذكرى باربارا هاريل-بوند، مُنَاصِرَةٌ اللاجئين الشَّديدة) bit.ly/Azimi-BHB-2018

من نَقْد المخيَّمات إلى أحوال معونةٍ أحسنُ

أليوشَّا دُنفَريو

ما الذي يمكن أنْ يجيء به بُعْدُ نظر الناقدة الفائقة، باربارا هاريل-بوند، للمزاولين المعاصرين في نقد معونة المخيَّمات؟

في اثنين مما يُعدَّان من أهم أعمال باربارا هاريل-بوند، فرض المساعدات والحقوق في المنفى (شارك بتأليف الكتاب الثاني غوغليلمو فيرديرامي) تستعرض أنماط المساعدات في حقبتين زمنيتين مختلفتين هما: جنوب السودان في أوائل الثمانينيات وكل من كينيا وأوغندا في أواخر التسعينيات. وكلا العملين ثريان في التفاصيل والبصائر عميقان في نقدهما البنَّاء للسياسات والممارسات التي تتبعها المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمات غير الحكومية، على أمل تحقيق أشكال مختلفة أفضل من العمل الإنساني. والسؤال المطروح هو: على ضوء المصاعب التي يواجهها قطاع المساعدات الإنسانية في مواكبة الأنماط المتغيرة للتَّهجير والتوطين في عالمٍ لا يعيش فيه أغلبية المُهجَّرين في المخيمات، هل يمكن للتحليلات التي قدمتها هاريل-بوند أن تساعد في إثراء المقاربات الحالية المنتهجة إزاء المساعدات؟

يعرض كتاب الحقوق في المنفى[1] طائفة من الحالات التي تبرز ظاهرة مجازية لنفي الحقوق من خلال توفير المساعدات وذلك بشرح تفاصيل عدد متنوع من الحالات التي كُبِحَت فيها الحقوق الأساسية التي تمثل عناصر محورية في اتفاقات اللاجئين وحقوق الإنسان، بل تظهر التفاصيل مكوَّن مدى انتهاك تلك الحقوق في بعض الأحيان بسبب منظومات الحماية والمساعدة ذاتها التي سبق أن أسستها الدول المضيفة والمجتمع الدولي. ومثَّل الكتاب بذلك في وقته مادة نقدية غزيرة في محتواها مثيرة لقرَّائها، إلاَّ أنَّ

ثلاثة جوانب من تحليلات الكتاب تحول دون أي محاولة لاقتباس الإرشاد المفيد للتفكير من خلال وجهات النظر المعاصرة حول المزايا والعيوب التي يجب الوقوف عليها عند مفاضلة المساعدات القائمة على المخيمات مع المساعدات القائمة على بنى أخرى.

والحجم أول تلك الجوانب. فقد قام الإطار المرجعي المنظم للمؤلفين على قائمة من الحقوق ووثّقوا على ضوئها ما لا يقل عن انتهاك واحد بل تعددت الانتهاكات في معظم الحالات. إلاّ أنَّ ذلك لا يعطي حسًّا بأهمية الانتهاكات المستقبلية أو احتمال وقوعها تحت الظروف ذاتها. ذلك أنَّ من هو مثلي من العاملين في الشؤون الإنسانية في عالم عزَّت فيه الموارد وتشددت فيه القرارات الإدارية سيحتاج في إطار التعامل مع بعض الانتهاكات المحددة للحقوق إلى معرفة حجمها وأهميتها. وقد يكون ذلك متعارضاً مع النظرة الصرفة للطبيعة غير القابلة للتصرف لكل حق من حقوق كل إنسان، إلاّ أنَّ الواقع الذرائعي الذي يفرضه تخصيص الموارد واختيار التدخلات يتطلب الوقوف على فهم كامل لكل حالة وأهميتها.

الأمر الثاني أنه لا يوجد سوى عدد قليل من الإشارات المرجعية لانتهاكات الحقوق خارج بيئة المخيمات. وكل الإشارات المذكورة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالعمليات التي يمكن أن تدفع اللاجئين إلى المخيمات في المقام الأول. كما أنَّها لا تُقدِّم معالجات مكافئة لكل واحدة من الانتهاكات الحقوقية في المجتمعات الريفية أو الحضرية. ومع أنَّ ذلك الأمر يقع خارج إطار تحليلات هاريل-بوند، فهو يمثل بُعداً أساسياً مهماً لأي تقييم مقارن للمخيمات بصفتها مواقع تقدم المساعدات.

وفي الجانب الثالث، مع أنَّ المقاربة مثيرة للإعجاب بتفصيلاتها في تثبيت حقيقة انتهاك عدد متنوع من الحقوق، فهي تفتقر إلى الإطار الضروري للمساعدة في فرز الحالات المجموعة لتحديد العلامات الفارقة التي تسم النقطة التي تلتقي بها الأحداث والسياسات ومحددات الموارد والتبعات المهمة الناتجة عن إنشاء مخيمات اللاجئين أو تجمعاتهم وإدارتها. ويؤدي ذلك إلى ظهور صعوبة كبيرة جداً في تقييم الظروف التي يُحتَمل أن تحدث أو تتكرر فيها انتهاكات الحقوق تلك. وهناك أدلة مهمة في كتابي هاريل-بوند تسمح في إعادة تصور نوع من التسلسل الهرمي للحقوق التي يمثل انتهاكها سياقاً يمكن أن يضبط طائفة واسعة من الانتهاكات. وأهمها ما يرتبط بغياب قدرة المُهجَّرين في المخيمات على الاختيار (من ناحية حرية الحركة والقدرة على العمل وتوليد الدخل والمساهمة في أسواق العمل الرسمية) وغياب صوتهم (بشأن حرية التعبير والتنظيم الذاتي). فإن غابت تلك الحقوق الرئيسية، ينتفي الإحساس بالصمود والاعتماد الذاتي والقدرات الذاتية ويظهر محلها خطر العقوبة الجماعية بحكم الأمر الواقع بل يزداد ذلك الخطر إلى درجة كبيرة. وبينما تحقق شيء من التقدم في بعض السياقات في بعض الأوقات نحو جعل المخيمات أكثر انفتاحاً وزيادة الفرص الاقتصادية، ليس من المألوف أبداً أن نجد تعايشاً بين تلك الحقوق وعملية توفير المساعدات العصرية على مستوى المخيمات.

استمرار المخيمات

لقد أصبحت كثير من الحجج التي نادت بها هاريل-بوند وفيرديرامي جزءاً من الخطاب السائد حول أهمية توفير المساعدات ضمن المخيمات وما وراءها، ومن ذلك أهمية الحق بالعمل وحرية الحركة والسلامة من العنف الجنسي وغيرها. وقد حوَّلت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مسار سياساتها المرتبطة بالمساعدات خارج بيئة المخيمات، وازدادت أهمية إدخال الأنماط الجديدة لتوفير المساعدة للاجئين ذاتيي التوطن (خاصة في السياقات الحضرية) ومع ذلك، ما زالت المخيمات قائمة بقوة وما زلنا نشعر أننا موجودون في مرحلة مربكة من مراحل توفير المساعدات، بل قد تظهر الاختلافات حول مدى الأولوية التي يجب منحها للمخيمات بصفتها مواقع لتوفير الخدمات رغم الدور الرئيس الذي تمثله المخيمات في تحديد الاستجابات للهجرة القسرية. وهنا، تقدم هاريل-بوند ثلاثة أسباب لتفسير تفضيل قطاع المساعدات الدولي للمخيمات.

السبب الأول يرتبط بمسألة حشد الموارد: "لجمع المال لا بد من أن يكون اللاجئون مرئيين"[٢] فالاستجابات القائمة على المخيمات تساعد في تسهيل عد المستفيدين وحساب الموارد المطلوبة وعرض النتائج الملموسة المترجمة إلى إطعام الناس وإقامة دورات المياه وإمداد الماء وتشييد المآوي وتنفيذ النشاطات. وكل هذه المعلومات ضرورة لجذب تمويل المانحين وتجديده خاصة أنَّها تمكن المانحين ووسائل الإعلام من زيادة المباني المشيدة في موقع محدد يسهل تحديده وأنَّ المخيمات تقدم تذكيراً ثابتاً باستمرار الحاجات القائمة. ومع أنَّ هناك انتقالاً حدث في الممارسات المقبولة للتواصل بشأن المساعدات عبر سنوات التدخل، بتركيز متنام على التأكيد على الاعتماد على الذات والتمكين، ما زالت المخيمات تكشف جزءاً مهماً من القصص التي يخبرنا بها قطاع المساعدات عن نفسه.

والسبب الثاني هو السهولة النسبية لاستهداف المستفيدين في المخيمات:

"من الصعب إحصاء أعداد اللاجئين المتوطنين ذاتياً وحتى لو كان بالإمكان تحديدهم، نجد أنَّ السياسات التي تتبعها معظم هيئات

اللاجئين خالية من المرونة المطلوبة لتسمح لها باستنباط برنامج يساعد السكان المستهدفين الذين 'يختلطون' بالمجتمع المحلي."[٣]

إلاَّ أنَّنا لا ننسى أنَّ هذه النظرة قديمة بعض الشيء إذ تعود إلى حقبة الثمانينات، أما الآن فقد أصبح المانحون والهيئات المنفذة تعمل بانتظام على استهداف المهجَّرين والمجتمعات المضيفة على السَّواء. لكنَّ الاستهداف ما زال تحدياً تواجهه الجهات الإنسانية في البيئات الحضرية خاصة أنَّ ما يطلق عليها اسم التدخلات 'القائمة على المناطق' غير اعتيادية بما يكفي ليُنظَر إليها على أنَّها إبداعية في القطاع الإنساني. وما من شك في أنَّ المخيمات تُبسِّط الأمور بمنح سلطات المخيمات سلطة إحصاء الأعداد وتسجيل الناس وتنظيمهم (وما يصاحب ذلك من مخاطر لانتهاك الحقوق التي حددتها هاريل-بوند).

والسبب الثالث المرتبط بما سبق ذكره أنَّ المانحين عادة ما يرصدون تمويلاتهم للاستجابات المباشرة للاجئين بدلاً من "توسيع البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية الضرورية لمواكبة التغيرات السكانية الجذرية".[٤] ومع أنَّ هناك تغيرات مهمة ممكنة تحدث على قدم وساق، خاصة بعد أن بدأ البنك الدولي وغيره من الجهات الإنمائية في رصد الموارد لمواجهة تحديات الهجرة القسرية من ناحيتي تغيير السياسات ودعم البنية التحتية، ما زالت تلك الجهود استثناءً لا قاعدةً. فما يزال الانفصال والتنائي قائمين بين التيارين الإنساني والإنمائي لدى معظم الجهات المانحة وذلك ما يغذي بدوره تمايز الاستجابات الإنسانية عن نظيراتها الإنمائية وتجعلها قصيرة الأمد في إطار تركيزها وتنفيذها. وهنا، تضع هاريل-بوند بعض المحاذير، ويتضح لنا أنَّ ملاحظتها تنطبق على عالم اليوم لأنَّ ضخ المال في الاستجابات الإنسانية بما فيها المخيمات أسهل عملاً من ناحية المانحين وجهات التنفيذ بدلاً من التفكير بالتغيرات التي يجب إحداثها في المدى البعيد على البنية التحتية والتوظيف بالشراكة مع الحكومات المضيفة.

إلاَّ أنَّ هناك أسباباً أخرى تفسر سبب بقاء المخيمات وثبات وجودها في مختلف السياقات، ومنها الاستعجال السياسي في الحكومة المضيفة وضعف القدرات الاستيعابية في التجمعات القائمة وضعف الخدمات اللازمة بالمستوى المطلوب وغيرها. وما زال السؤال الصعب قائماً أمام الممارس والباحث المعاصرين بشأن طريقة تعريف المزايا النسبية لكيفية توفير المساعدات وقياسها.

مسارات تحسين المساعدات

على ضوء ما سبق ذكره، كيف لنا أن نقرر المجالات الأمثل لتخصيص الموارد والنماذج الأمثل للمساعدات الأكثر دعماً لحاجات اللاجئين واستجابة لتطلعاتهم؟ تخلص هاريل-بوند في كتاب الحقوق في المنفى ببيان لا يخلو من حيرة وإحباط في آن واحد:

"لا بد من إجراء مزيد من الأبحاث خاصة في مجال دراسات تحديد التكاليف لإقامة المخيمات. فإذا كانت المخيمات مكلفة الثمن، كما نفترض، أكثر من كلفة التدخلات الهادفة للإدماج المحلي والتنمية، فينبغي عدم ترك أي عقبة أمام جعل انتهاج الإدماج المحلي والتنمية الهدفَ الأساسي لبرامج المساعدات الإنسانية للاجئين."[٥]

لكنَّ التقدم الذي أُحرز خلال العقد الذي تلا نشر الكتاب ضعيف جداً في مجال تحليلِ المنافع والمغارم لمختلف أنماط المساعدات. وربما يعزى ذلك إلى سبب وجيه هو أنَّ حساب تكاليف المخيمات بسيط للغاية مقارنة بالصَّعوبة التي تسم عملية حساب تكاليف تقديم الخدمات في البيئات الحضرية التي تمثل تحدياً كبيراً نظراً لتنوع مقدمي الخدمات وقنوات التمويل المحتملة. بل هناك مجموعة أكثر تعقيداً من المشكلات المفهومية لا بد من حلها، ولا بد من إحلال إطار عمل مكافئ للمخرجات الفردية والجمعية في مختلف البيئات. وعلى أي حال، رغم تلك التحديات، هناك تقدم بدأنا نلحظه في جَمْعِ الهيئات لاستخدام طرق متشابهة في حساب التكاليف. صحيح أنَّ ذلك تقدمٌ بسيطٌ، لكننا لا ينبغي بأي حال من الأحوال أن نقلل من شأنه العظيم في إرساء مزيد من الشفافية والمقارنة في حساب التكاليف. ومن المتصور أنَّنا قد نتمكن خلال السنوات القليلة المُقبلَة من الإجابة على فرضية هاريل-بوند بقدر أكبر من الدقة.

لكننا في هذا الوقت علينا أن نواجه فرضيتيها المتفائلتين الأخريين بأنَّ تحسين المعلومات سيقود إلى تحسين التدخلات. وذلك الأمل ما يقوم عليه الكتابان وما يواجه بالمقابل تحليلها بشأن المصلحة الذاتية للهيئات في إدامة المخيمات من حيث هي موقعٌ أساسيٌّ لتوفير المساعدات. وستثبت لنا الأيام أسيتحقق ذلك الأمل أم لا.

أليوشَّا دُنُفريو *Alyoscia.D'Onofrio@rescue.org*
مديرٌ رئيسيٌّ لبرامج الحوكمة، ورئيس مكتب اللجنة الدولية للإنقاذ بجنيف *www.rescue.org*

١. Verdirame G and Harrell-Bond B (2005) *Rights in Exile: Janus-Faced Humanitarianism, Berghahn Books*
(الحقوق في المنفى: العمل الإنساني الذي يواجه يانوس)
٢. Harrell-Bond B (1986) *Imposing Aid – Emergency Assistance to Refugees*, Oxford University Press, p8.
(فرض المساعدات - المساعدة الطارئة للاجئين)
٣. *Imposing Aid*, p8.
٤. *Imposing Aid*, p8.
٥. *Rights in Exile*, p334.

الاعتراض على الظُّلم

أولفيه روكُوندو

يتبيَّن من إعانة باربارا هاريل-بوند لي من حيث أنا لاجئٌ أنَّ دفاعها عن اللاجئين كان أعلى بكثير من تحضير طلبات اللجوء.

كان أول عهدي بباربارا في شهر أكتوبر/تشرين الأول سنة ٢٠١١، بعد أنْ اسْتَمعتُ إلى لقاء معها بإذاعة بي بي سي أنكرت فيه سَبْقَ أوان التطبيق المَنْويِّ لبندٍ وقف الحماية على اللاجئين الروانديين. إذ شجَّعني دفاعها عن اللاجئين الروانديين على اختلاف أعراقهم أنْ أفكر في أنها لعلها قادرة على إعانتي، وأمَّلتني كلماتها أنَّه من الممكن أنْ أجد مخرجاً من محنتي.

ولقد كنت يومئذ طالب دكتوراه مقيماً في الصين ببرنامج ترفده الحكومة الرواندية. ثم بعد أنْ رددت طلباً طُلبَ إليَّ فيه الرجوع إلى رواندا لأشهد زوراً على زعيم المعارضة الرواندية قبل الانتخابات الرئاسية عام ٢٠١٠، رفضت الحكومة الرواندية إعادة إصدار جواز سفري ومنعتني من المِنحةَ المالية الطلابية. وامتنعت السفارة الرواندية في الصين عن تصديق زواجي وابني -المولود في الصين سنة ٢٠١١- فتُرِكْتُ بلا وثائق رسمية.

ولمَّا اتصلت بباربارا أول مرة، لم أتوقع منها رداً عليَّ فما كنَّا مُتعارفَين. لكنَّ باربارا ردَّت على الرسالة الإلكترونية التي أرسلتها إليها، وأرشدتني في تحضير مَلَفٍ لطلب اللجوء في الصين. فأولاً شاركتني في عيِّنة من طلب لجوء حتى تساعدني على إنشاء مسوَّدتي الأولى، ثم راحت تنعم النظرَ في قصَّتي مراراً، مُثيرةً الأسئلة وأنا أقصُّها عليها حتَّى تمَّت، وتراجع طلب اللجوء وتصحَّحهُ إملائياً مرةً بعد مرة. وكانت تجري مراسلاتنا بالبريد الإلكتروني والمِرسال الآنيِّ وبرمجيَّةً إسكايب والهاتف.

وكانت باربارا معتادةً العملَ مع اللاجئين الروانديين وكان بين يديها كلُّ ضروريٍّ من معلومات البلد الأصلي. وكانت عطوفة جداً حتى إنها حدَّثتني عن شبابها وعمَّا لَقِيَها من مصاعب. وكانت باربارا تعطينا مالاً أيضاً وتُكثِرُ أنْ تتَّصِلَ بمكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ببكِّينَ وتُلحُّ في اتصالها لتُحرِّك الناس هناك فيصنعون ما ينبغي لهم صنعه، مُشركةً غيرهم ممَّن تعرفهم في المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في مراسلاتها فتضع عناوين بُرُدِهم الإلكترونية فيها بحيث تُرسَل إليهم نسخٌ منها للاطلاع عليها.

هذا، وقد ضَمنَتْ لي باربارا أيضاً أنْ أزيد في إنماء مسلكي في الميدان الأكاديمي. فصحَّحت إملائياً أوراق بحثي الأكاديمي في علم الحاسوب، وعرَّفتني إلى كثيرٍ من العلماء في المملكة المتحدة والولايات الولايات المتحدة الأمريكية الذين يعملون في الميدان الذي أعمل فيه، وبعد أنْ حصَّلت شهادة الدكتوراة، كانت كتبت في خطاب تزكية وقدَّمته بين يدي منظمة في الولايات المتحدة الأمريكية: الباحثين الأكاديميين المعرضين للخطر،[1] التي دبَّرت لي وظائف مؤقتة في هيئة الأساتذة بجامعات هولندا وبلجيكا.

ولما كان في شهر يونيو/حزيران سنة ٢٠١٢، أُوعِزَ أنْ أُمنَحَ صفة اللاجئ في الصين فمُنحتُها، وفي شهر فبراير/شباط سنة ٢٠١٣ أُعيدَ توطيني في السويد حيث لا يزال لي صفة اللاجئ وأنتظر أنْ يُنظَر في طلبٍ للحصول على الجنسية السويدية كنت قد رفعته منذ زمن قريب. فإن قُبِل طلبي عنى ذلك عندي إمكان الاندماج والحماية التامَّة.

لقد تبيَّنتُ في ست سنوات ونصف التي فيها عرفت باربارا أنَّ دفاعها عن اللاجئين تجاوز كلَّ التجاوز أن تُيسِّرَ لهم طلبات اللجوء. إذ هي دافعت عنَّا دفاع الأمِّ عن أبنائها والجدَّة عن أحفادها، ليس لإيجاد مخارجَ لمِحَننا فحسب، بل لذلك ولننجح في مهَننا. وعندي أنَّ ما تركته لنا إرثاً هو الاعتراض على الظلم، فإنما هو شيء يمكن أنْ يأخذه عنها كلُّ أحد. والنصيحة التي أرغب في أنْ أشارك اللاجئين الآخرين فيها من غير تكلُّف هي: دافعوا عن الصواب مهما كلَّف ذلك. فقد كان لما كنت فيه مخرجٌ سهلٌ لو أنني خضعت للشِّدَّة فصنعت ما لا يجوز. ولكنَّني قاومت ثم وجدت مخرجاً من محنتي، والفضل في ذلك يعود إلى عون باربارا.

أولفيه روكُوندو orukundo@gmail.com

١. www.scholarsatrisk.org